وزارة التـعليم العـالـي والبحـث العـلـمي
المدرسة العليا للتجارة
شعبة العلوم المالية والمحاسبية
تخصص:محاسبة ومالية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة ومالية

الموضوع:

الممارسات المحاسبية في شركات التأمين ومدى توافقها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

من إعداد:
عامر بشيري

تحت إشراف:
أ.د: مُحَّد بوحديدة

السنة الدراسية:2020 /2021

وزارة التـعليم العـالـي والبحـث العـلـمي
المدرسة العليا للتجارة
شعبة العلوم المالية والمحاسبية
تخصص:محاسبة ومالية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة ومالية

الموضوع:

الممارسات المحاسبية في شركات التأمين ومدى توافقها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

من إعداد:
عامر بشيري

تحت إشراف:
أ.د: مُحَّد بوحديدة

السنة الدراسية:2020 /2021

إهداء

إلى نبع الحنان ورمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء

أمي الغالية حفظها الله.

إلى من علمني الحياة كفاح وإرادة وأن النجاح مصدر للسعادة

والدي الفاضل رحمه الله.

إلى من حبهم يسري في عروقي ويلهج بذكرهم قلبي إلى من عاشوا معي الحياة حلوها ومرها

إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى أهل الوفاء أصدقائي الأحباء والأعز على قلبي، وكل من وقف بجانبي.

إلى جميع طلبة المدرسة العليا للتجارة وبالأخص تخصص محاسبة ومالية سنة 2021/2020

إلى من تقاسموا معي عناء هذا العمل .

إلى كل من كان له أثر طيب في حياتي وترك بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي .

إلى كل من يحمل مذكرتي بعدي، إلى كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم قلمي.

عامر بشيري

شكـــر وعرفـان

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين).

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وأشكره وأثني عليه الثناء كله سبحانه وتعالى على ما أعطاه لي من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل، والذي من خلاله أترجم معاني الإحترام والتقدير لكل من ساهم ولو بكلمة في إنجازه، وأسأله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

وفي هذا المقام

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان و الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف"مُحَمَّد بوحديدة " الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت خير معين في البحث، كما أشكره على جديته في العمل ونتمنى له التوفيق.

و نتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذا البحث و إلى كل أساتذة المدرسة العليا للتجارة بالقليعة على كل المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوار الدراسي .

الملخص:

هدفت هذه الدراسة للوصول إلى كيفية المعالجة المحاسبية في شركات التأمين انطلاقاً من معايير المحاسبة الدولية والتعرف على أهم المعايير المحاسبية التي تُطبق في هذا القطاع.

تحقيق هدف الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم إسقاط الدراسة النظرية على الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAT) وكالة المسيلة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين يسمح بتوفير معلومة مالية شفافة وموثوق بها ومعبرة فعلا عن الوضعية المالية، وبالإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات الضرورية لجميع الأطراف لاتخاذ القرارات اللازمة، بالإضافة إلى أن طبيعة الممارسة المحاسبية في قطاع التأمين تختلف عن باقي القطاعات الأخرى باختلاف خصوصية الحسابات.

الكلمات المفتاحية:

شركات التأمين– النظام المحاسبي المالي– معايير المحاسبة الدولية– الممارسة المحاسبية

Résumé;

Cette étude visait à savoir comment se fait le traitement comptable dans les compagnies d'assurance, selon les normes comptables internationales et découvrez les normes comptables les plus importantes appliquées dans ce secteur .

Pour attendre l'objectif de l'étude, et pour répondre au problème principale, une étude théoriques été abandonnée sur la compagnie algérienne d'assurance et de réassurance (la caat) agence m'sila, l'étude a conclu que l'application des normes comptables internationales dans les compagnies d'assurance permet de fournir des informations financières transparentes et fiables qui expriment véritablement la situation financières, et en divulguant les informations minimum nécessaires, à toutes les parties pour prendre les décisions nécessaires, en plus du fait que la nature de la pratique comptable dans le secteur des assurances diffère du reste des autre secteurs en raison de la spécificité des comptes.

Les mots clés ; compagnies d'assurance–systémé de cpmtabilité financiére –normes comptables internationales –pratique comptable

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
الفهرس	أ–ت
فهرس الجداول	ث
فهرس الأشكال	ج
قائمة الاختصارات	ح
مقدمة عامة.....	خ–ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي العام للتأمينات	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: الإطارالنظري العام للتامين	03
المطلب الأول:نشأةومفهوم التأمين.....	03
المطلب الثاني:أنواع ومصادر التأمين	05
المطلب الثالث: عقد التأمين وإعادة التأمين.....	08
المبحث الثاني: اوجه الشبه والاختلاف بين المحاسبة القطاع التجاري والقطاع التاميني	13
المطلب الأول:خصائص المحاسبة في شركات التامين	13
المطلب الثاني: اوجه التشابه بين المحاسبة التجارية ومحاسبة التأمينات	14
المطلب الثالث: اوجه الإختلاف بين المحاسبةالتجارية ومحاسبة التأمينات	17
المبحث الثالث: النظام المحاسبي في شركات التأمين	29
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة في شركات التأمين.....	29
المطلب الثاني: مفهوم النظام المحاسبي في شركات التأمين	30
المطلب الثالث: مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين	32

خلاصةالفصل.....	35
الفصل الثاني: محاسبة شركات التأمين وفق المعايير المحاسبة الدولية	
تمهيد.....	36
المبحث الأول: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بشركات التأمين وموقع IFRS04منها	37
المطلب الأول:نظرة عامة حول معايير المحاسبة الدولية	37
المطلب الثاني: معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين.....	41
المطلب الثالث: المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية IFRS 4 عقود التأمين.	42
المبحث الثاني: معايير الأدوات المالية وعلاقتها بنشاط التأمينات	46
المطلب الأول: الأدوات المالية: الاعتراف وقياس "IAS39 "	46
المطلب الثاني: الأدوات المالية: الإفصاحات "IFRS7 ".....	52
المطلب الثالث: لأدوات المالية: التصنيف والقياس "IFRS9 ".....	54
المطلب الرابع : المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17.....	58
المبحث الثالث: الفروق الجوهرية بين المرجع المحاسبي لقطاع التأمينات ومعايير المحاسبة الدولية.	60
المطلب الأول:الفرق بين النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمعايير المتعلقة بالأدوات المالية	60
المطلب الثاني:الفرق بين النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع	63
خلاصة الفصل.....	66
الفصل الثالث:واقع الممارسة المحاسبية في شركة التامين LA CAAT–وكالة المسيلة–	
تمهيد.....	67
المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين– وكالة المسيلة–	68
المطلب الأول: :ماهية الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAT.....	68
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لشركة التأمين وإعادة التأمينCAAT – وكالة المسيلة–.....	69
المطلب الثالث: أهداف ودور شركة الجزائرية للتأمين CAAT	71
المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAT	72
المطلب الأول: تقديم مديرية المحاسبة	72
المطلب الثاني: تقديم نظام المعلومات ciris	75
المطلب الثالث: مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات	77

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين والقوائم المالية	78
المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعمليات الإنتاج	78
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات الحوادث ومختلف العمليات الأخرى	81
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية لشركة التأمين وإعادة التأمين	85
خلاصةالفصل.....	91
خاتمة...	92
قائمة المراجع	93
الملاحق	i-xi

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
II-1	معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين	41
II-2	اوجه الإختلاف والتقارب بين SCFو IAS/IFRS المتعلقة بالأدوات المالية	62-61
II-3	مقارنة النظام المحاسبي المالي للتأمينات مع المعيار الدولي الرابع للإبلاغ المالي	65-64
III-1	ميزانية السنة المالية المقفلة في:2019/12/31 (جانب الأصول).	86
III-2	ميزانية السنة المالية المقفلة في:2019/12/31 (جانب الخصوم)	87
III-3	حساب النتائج"حسب الطبيعة" للسنة المالية المقفلة في:2019/12/31	89-88
III-4	جدول تدفقات الخزينة للسنة المالية المقفلة في 2019/12/31.	89-90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1-1	النظام الحاسبي في شركات التأمين	31
1-2	الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية	39
2-2	مقارنة الميزانية بين النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمعيار 04	64
1-3	الهيكل التنظيمي لوكالة التأمين وإعادة التأمين- وكالة المسيلة	71
2-3	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة	73

قائمة الرموز الاختصارات

الاختصارو الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IOSCO	International organization of securities commissions	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
IASB	International Accounting Standard board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International financial reporting Standard	معيار التقارير المالية الدولية
FGA		اموال الضمان
TVA	Tax sur valeur ajoutee	الرسم على القيمة المضافة
CAAT	Company Algerianne d assurance et de reassurance	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
IARD		

المقدمة

المقدمة

1. تمهيد

تطورت شركات التأمين وانتشرت في السنوات الأخيرة حيث أصبحت من الصناعات الاكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة.

ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة شركات التأمين وأهميتها في التطور الاقتصادي الأمر الذي دفعها الى الاشراف على الشركات القائمة على إدارتها والاهتمام بالتنظيم المحاسبي والمالي فيها، في حين أن المحاسبة في شركات التأمين لابد أن تتناسب مع خصوصيات هذا النشاط التأميني، وهو ما يجعل من المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي لهذه الشركات مختلفة نوعا ما عن تلك المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الاخرى

وكباقي الشركات تحتوي شركات التأمين على نظام محاسبي خاص،يتسق مع خصوصية نشاطها وهذا من أجل تنظيم ومعالجة عملياتها المالية من جمع الأقساط وتوظيف المدخرات ودفع التعويضات وتكوين إحتياطات الاموال واستثمارها.

من جهة أخرى اهتمت معايير المحاسبة الدولية **(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)**، بموضوع محاسبة شركات التأمين، وذلك من خلال عدد من المعايير ذات الإرتباط المباشر أوغير المباشر بنشاطات شركات التأمين والعقود التي تبرمها مع الغير على غرار (**IAS 39,IFRS4,IFRS9,IFRS17**) والتي في مجموعها تصب حول المهام الأساسية التي يجب أن تتخذها شركات التأمين عن إجراء عملية الاعتراف والقياس الخاصة بالعقود التأمينية.

2. إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي الفروق الجوهرية والإشكالات الناتجة عن الممارسة المحاسبية في شركات التأمين بين المرجعية المحاسبية المحلية وبين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟

ويندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المعالجات المحاسبية في شركات التأمين؟
- ما هي أهم المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة بنشاطات التأمينات؟
- هل تعالج شركات التأمين الجزائرية الفروقات في المعالجات المحاسبية بين المرجعين المحلي والدولي، وما هي انعكاساتها على القوائم المالية؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يتم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تكمن الفروق الجوهرية في شركات التأمين بين المرجعية المحاسبية المحلية وبين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين مستوى الاداء الاقتصادي والمالي ،اعداد وتقديم القوائم المالية في شركة واحدة مع معايير محاسبية لعدد من البلدان

ويندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يُعتبر الإنتاج والتعويض عن الضرر من أهم المعالجات المحاسبية في شركات التأمين.
- أهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(IAS 39,IFRS4,IFRS9,IFRS17)**
- تطرق مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) إلى مختلف المعالجات المحاسبية المتعلقة بالتأمين من خلال المعيار (IFRS04) "عقود التأمين"؛

4. دوافع اختيار الدراسة

لم يكن اختياري لهذا الموضوع بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: الاسباب الموضوعية

- من أجل معرفة أهمية الممارسة المحاسبية في شركات التأمين في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- مدى ملائمة هذا الموضوع مع التخصص؛
- محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.

ثانيا: الأسباب الذاتية

- الرغبة في التعرف على كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية في شركات التامين؛
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالمحاسبة؛
- إمكانية مواصلة البحث في مثل هذه المواضيع.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الوصول الى كيفية الإستفادة من الممارسة المحاسبية في شركات التأمين؛
- التعرف على أهم معايير المحاسبة الدولية التي تطبق في شركات التأمين؛
- الوصول الى كيفية المعالجة المحاسبية في شركات التأمين إنطلاقا من معايير المحاسبة الدولية.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تُعد معايير المحاسبة الدولية أداة مهمة في الممارسة المحاسبية في شركات التأمين؛
- معرفة كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكذا معايير الابلاغ المالي الدولية المتعلقة بعقود التأمين في شركات التأمين.

7. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

للإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري والتطبيقي لأنه الأنسب لوصف الحقائق وفهم مكونات الموضوع حيث تم الاعتماد على وصف وتحليل الظواهر في الجانب النظري، والاعتماد على أسلوب دراسة الحالة باعتباره أحد أساليب المنهج الوصفي فيما يخص الجانب التطبيقي ، ومن حيث الأدوات المستخدمة فتمثلت في مجموعة من المراجع و الكتب والمذكرات الجامعية، الملتقيات والندوات مواقع الانترنت، المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية.

8.الدراسات السابقة

1. شطيبة المسعود **التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة شركات التأمين منطقتي ورقلة وغرداية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2013.

تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي ساعد على تسهيل عملية التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.

❷ صالحي يونس **مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية،** دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين في مدينة ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة, الجزائر 2014.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- النظام المحاسبي الخاص بشركات التأمين هو قطاع خاص مستمد من المحاسبة العامة؛
- إن لقطاع التأمين عدة خصائص تميزه عن باقي القطاعات في جانبه التنظيمي والمحاسبي؛
- النظام المحاسبي المالي تم تكييفه تبعا لأسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية.

❸ بن جعفر زوينة **التنظيم المحاسبي لشركات التأمين، دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR**، مذكرة ليسانس، جامعة المسيلة، الجزائر 2011.

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- للتأمين أهمية وفائدة كبيرة بالنسبة للفرد والمجتمع ووسيلة جد فعالة للنهوض باقتصاد الدولة؛
- ضرورة وجود نظام رقابة داخلي في شركات التأين الذي يعمل على ضمان دقة السياسات المحاسبية؛
- شركات التأمين لها عدة أدوار كونها تمس الجانب الاقتصاد والجانب الاجتماعي.

9.حدود الدراسة

من خلال الدراسة سوف نقتصر على ما يلي:

- المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بشركات التأمين (IFRS 04)؛
- النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين؛
- بعض المعالجات المحاسبية لشركات التأمين؛
- عرض القوائم المالية للشركة

10.صعوبات الدراسة

واجهتنا العديد من الصعوبات خلال قيامنا بهذه الدراسة نوجزها في ما يلي:

- ضيق الوقت الممنوح للدراسة؛
- قلة المراجع خاصة التطبيقية منها في جانب المحاسبة بشركات التأمين؛

- عدم تجاوب شركات التأمين وإعادة التأمين من خلال إعطاء المعلومات والدفاتر اللازمة لإجراء مثل هذه الدراسة.

11.هيكل الدراسة

للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات الدراسة وللإجابة على الاشكالية فقد تم تقسيم الدراسة الى مايلي:

الفصل الأول الذي يحمل عنوان الإطار المفاهيمي العام للتامين ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا خلاله الاطار النظري العام للتأمين، فيما تطرقنا خلال المبحث الثاني أوجه الشبه والاختلاف بين المحاسبة القطاع التجاري والقطاع التأميني ، بينما تطرقنا في المبحث الثالث النظام المحاسبي لشركات التأمين

الفصل الثاني: يحمل عنوان محاسبة شركة التامين وفق المعايير المحاسبية الدولية **و**يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث ،المبحث الاول التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بشركات التامين وموقع(IFRS 4 عقود التامين) منها، المبحث الثاني معايير الادوات المالية وعلاقتها بنشاط التأمينات ،المبحث الثالث الفروق الجوهرية بين المرجع المحاسبي لقطاع التأمينات ومعايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثالث تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة ميدانية في الشركة الجزائرية للتامينات CAAT.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي العام للتأمين

تمهيد:

لقد شهدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على ، فكان الخيار الجزائري بتبني النظام المحاسبي المالي كسبيل لإصلاح المنظومة المحاسبية المحلية.

في هذا السياق، وباعتبار محاسبة شركات التأمين كأحد فروع المحاسبة ولتأثرها بمختلف التطورات والمستجدات التي شهدها المحاسبة، تم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: الاطار النظري العام للتامين

المبحث الثاني: اوجه الشبه والاختلاف بين المحاسبة القطاع التجاري والقطاع التأميني

المبحث الثالث: النظام المحاسبي لشركات التامين

المبحث الأول: الإطار النظري العام للتأمين

يسعى التأمين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي فهو يعد وسيلة هامة في دعم وتقوية الشعور بالأمان والطمأنينة لدى الأشخاص كما أنه يحقق فوائد اقتصادية، فهو يشجع الائتمان، ويقلل من الآثار والخسائر الناتجة عن وقوع الكوارث والأخطار من خلال نشر الوعى التأميني بين المؤمن لهم.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين.

كان الإنسان في القديم يعتمد على ادخاره الخاص في تغطية المخاطر التي قد يتعرض لها وتبين مع مرور الزمن أن الفرد مهما كانت ثروته فإنه في كثير من الحالات لا يستطيع تغطية نتائج المخاطر نظرا لضخامتها، لذا يسعى للتعاون مع أطراف أخرى قد تتعرض لنفس الخطر، وبالتدريج تطورت هذه الأفكار إلى أن تشكل لدينا التأمين بمفهومه الحالي.

أولا: نشأة التأمين

نشأت فكرة التأمين بنشوء فكرة التعاون أو التضامن في تحمل الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعة، وذلك بتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة بالمشاركة فيما بينهم.

وبالرغم من عدم وجود معلومات مؤكدة لدى الباحيثين توضح بالتحديد المنشأة التاريخية للتأمين وأنواعه وطبيعته، إلا أن أقدم أنواع التأمين قد نشأ في إطار نشاط النقل البحري حيث كان يحصل ملاك السفن على قروض من رجال المال بقيمة السفينة وماعليها من بضاعة، وذلك مقابل فوائد باهظة، وقد كانت هذه القروض وفوائدها تسدد عند وصول السفينة سالمة، أما في حالة غرقها فإن القرض وفوائده يعتبران من حق مالك السفينة ولا يتم سدادهما إلى المقرض، وقد تطور هذا النوع من التأمين البحري بعد ذلك ليصبح في صورة علاقة تعاقدية بين رجال المال وملاك السفن.

أما التأمين على الحياة، فإن الرومان هم أول من عرفوه، وأول وثيقة تم إصدارها كانت سنة 1653. وتعتبر سنة 1666 هي السنة الحاسمة في نشأة التأمين، حيث حدث حريق في لندن إلتهم حوالي 85% من مبانيها، وبناءا على ما خلفه هذا الحريق من خسائر مادية جسيمة، نشأت الحاجة إلى إنشاء شركات

تأمين من الحريق، كما بدأ هذا النوع من التأمين في الظهور في بلدان أخرى مثل ألمانيا 1837 وفرنسا سنة 1845، وخلال القرن الثامن عشر ميلادي، انتشر تأمين الحريق في أنحاء أوروبا كاملة وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

وفي القرن التاسع عشر ميلادي، حدثت ثورة صناعية وانتشرت الآلات الميكانيكية والمعامل والمختبرات والمصانع، ونشأ نوع جديد من التأمين وهو التأمين من المسؤولية مثل التأمين من حوادث المصانع والمختبرات العلمية وحوادث السيارات.

قد واكبت الثورة الصناعية أيضا، ظهور نوع أخر من التأمين وهو التأمين الاجتماعي، الذي يهدف إلى حماية العمال من أخطار الشيخوخة والعجز الكلي أو الجزئي أو الوفاة، ويدخل ضمن هذا النوع من التأمين، التأمين من إصابات العمل الذي تحرص عليه معظم المؤسسات الصناعية.

ومع كل هذه الأحداث والتطورات، أصبح من الصعب على الأفراد أن يتجمعوا بعدد كاف لمجابهة المخاطر، لذا كان من الطبيعي ظهور شركات التأمين لتقوم بمهمة الترويج للفكرة بين الأفراد، ثم تجميع مساهمات من كل منهم حيث يتسنى تعويض كل من يتحمل خسارة نتيجة وقوع ضرر معين له، وبالتالي أصبح ينظر إلى التأمين باعتباره خدمه تقدمها شركة التأمين للأفراد المؤمن لهم لتغطية الأخطار المؤمن ضدها في مقابل مبالغ متفق عليها يسددها الأفراد للشركة دفعة واحدة أو على أقساط .[2]

ثانيا: تعريف التأمين:

لايمكن في الواقع الأمر إعطاء تعريف واحد وشامل للتأمين نظرا لتعدد الجوانب التي ينظر منها إليه، لذا تعددت تعاريفه ومنها مايلي:[3]

- **التأمين اللغوي:** "التامين من آمن اي اطمأن وزال خوفه و بمعنى سكن قلبه ،ومن ذلك قوله تعالى في الاية الرابعة من سورة قريش :"...وأمنهم من خوف ..."
- **التعريف الاقتصادي:**"يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر(كالسيارة والمنزل والمستودع...إلخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر؛

[1] عزالدين فلاح،**التأمين"مبادئه، أنواعه"**، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط 1، عمان، الأردن، 2008 ، ص07 .
[2] - المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **المحاسبة في شركات التأمين**، السعودية، 2008، ص ص 4-5.
[3] - عز الدين فلاح، **مرجع سابق**، ص 14-15.

- **التعريف القانوني:**"يمكن تعريف التأمين من الناحية القانونية بأنه: عقد يتعهد بموجبه طرف مقابل أجر بتعويض طرف أخر عن الخسارة إذا كان سببها وقوع حادث محدد في العقد.

ومنه نستخلص أن التأمين عبارة عن خدمة تقدمها شركة التأمين إلى المؤمن له، وهذه الخدمة تنحصر في تغطية الخطر المادي المعرض له مقابل أن يدفع مبلغا معينا إلى شركة التأمين التي تتعهد له بسداد القيمة المادية للخطر المغطى.

المطلب الثاني: مصادر وأنواع التأمين

يمثل التأمين بمفهومه الاصطلاحي الحديث وبطرقه المختلفة في جوهره أسلوب متعدد الطرق والصور لحماية الإنسان ضد المخاطر المختلفة والمتوقعة في حياته أو في نشاطاته الاقتصادية.

أولا: مصادر التأمين

هناك مصادر رئيسية لعمليات التأمين تتم على أساسها المعالجة المحاسبية وهي:[1]

- **العمليات التأمينية عن طريق مكاتب وإدارة الشركة:** حيث تتم المراجعة المباشرة لطالبي التأمين إلى هذه الإدارات والمكاتب دون توسط طرف ثالث.

وإن هذه العملية تعرف بالعملية المباشرة ولا تتضمن هذه الحالة إلزاما بدفع عمولة من جانب المؤمن إلى المؤمن له حيث يحصل عادة المؤمن له على خصم يعادل ما تدفعه الشركة تقريبا من عمولات إلى الوسيط؛

- **العمليات التأمينية عن طريق الوكلاء والمندوبين:** حيث يتم التوسط بإجراء التأمين بأنواعه عن طريق وكلاء معتمدين لشركات التأمين مقابل عمولة تدفع لهم؛

وينقسم الوكلاء إلى فريقين:

- ✓ وكلاء معتمدين لهم تفويض مطلق؛
- ✓ وكلاء معتمدين وليس لهم تفويض مطلق.

ويتميز الفريق الأول بأن له حق تحصيل الأقساط وإعطاء الإيصالات الدالة على ذلك بينما لا يتمتع الفريق الثاني بهذا الحق.

وفي نهاية فترة معينة (شهر في العادة) تقدم الشركة كشف حساب إلى كل من وكلائها المفوضين يبين مدى مديونيته أو دائنيته.

[1]- إيهاب نظمي صابر إبراهيم، حسن توفيق محمود مصطفى، **محاسبة المنشأة المالية(البنوك وشركات التأمين)**، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص424-425.

وتمسك الشركة حسابات لكل وكيل من وكلائها ويتقاضى الوكلاء عمولة كما تدفع لهم المصروفات التي ينفقونها لحساب الشركة.

- **العمليات التأمينية عن طريق شركة التأمين (أخرى):**

حيث يتم الاتفاق بين شركات التأمين على إجراء التأمين لدى الشركات الأخرى في عدة حالات لغرض توزيع الخطر على أكثر من شركة ومنها أيضا حالات إعادة التأمين كما تقرر على أساس ذلك نوع العمولة ونسبتها.

ثانيا: أنواع التأمين:

هناك العديد من التقسيمات للتأمين التي تختلف بتنوع المخاطر والتطور المستمر للحياة الاقتصادية والاجتماعية، أهمها:[1]

1 ـ حسب الشكل القانوني:

1-1 التأمين التعاوني: ينشأ هذا النوع من التأمن عندما يتفق عدد من الأشخاص يتعرض كل منهم لخطر معين وعندما يكون من الممكن تقدير الخسارة المالية التي يمكن أن تحل بهم عند وقوع الخطر على أن يساهموا جميعا في تكوين رصيد ليعوض منه كل من شملت به الخسارة نتيجة تحقق الخطر. كذلك يتضمن اتفاقهم توزيع الأرباح التي يمكن أن تحقق فيما بينهم، وهذا بالإضافة إلى التزام كل منهم بدفع حصته من مبلغ إضافي قد تحتاجه الجمعية عندما لا يكفى رصيدها لتعويض الخسائر التي تنتج فعلا عن تحقيق الخطر لبعض منهم، وغالبا ما يكون نشاط هذه الجمعيات مقتصرا على أفراد مهنة معينة وفي نطاق ضيق جدا؛

1- 2 التأمين التجاري: الهدف الأساسي من قيام من قيام شركات التأمين هو تحقيق الأرباح إلا أن هناك ما يمنعهم من المغالاة في تقدير قيم الأقساط التي تتقاضاها من المؤمن لهم، وهو خوفها من منافسة شركات التأمين الأخرى؛

1-3 التأمين الاجتماعي: ظهرت أنشطة التأمينات الاجتماعية مواكبة لزيادة الاهتمام والرعاية بظروف العمل والعمال، وذلك من قبل الحكومات المختلفة. وتستهدف التأمينات الاجتماعية تغطية أخطار الشيخوخة والعجز والمرض والحوادث أثناء تأدية العمل، على أن يتحمل صاحب العمل جزءا من تكلفة التأمين جنبا إلى جنب مع العامل نفسه، ولهذا السبب عادة ما تتولى إحدى الهيئات مسؤولية التأمينات

[1]- محمد جمال علي هلالي, عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)**، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 274-275.

الاجتماعية بما يسمح لها بتقديم خدمة تأمينية موحدة تساعد كثيرا في خفض تكاليف وثائق التأمين الخاصة بها.[1]

2 ـ حسب الغرض من التامين :يكون الغرض من التامين اختياريا وبملأ ارادة المؤمن عليه،او الزاميا يفرض عليه من قبل المشرع ،ونميز بين نوعين: التأمينات الخاصة ،الاجتماعية

2-1 التأمينات الاختيارية(الخاصة): يكون التعاقد فيها بمحض ارادة المؤمن له دن اي نوع من الاجبار ،اي ان الرغبة هي العامل الاساسي في العملية التأمينية ،ومن امثلتها :-التامين على الحياة ،التامين البحري .....

2-2 التأمينات الاجتماعية (الإجبارية): يلزمها القانون في بعض الدول لأغراض اجتماعية ،وذلك لا يساهم المستفيدون منها إلا بجزء بسيط في شكل اقساط التأمين وهي تشمل :-التامين على السيارات،تامين اصابات العمل والامراض المهنية

3 ـ حسب أساس أداء مبلغ التأمين:

3-1 تأمين الأضرار: يهدف هذا النوع من التأمين إلى تعويض المؤمن له عن ما لحق به من أضرار عند تحقق الخطر المؤمن عليه، ولهذا فإن أساس أداء مبلغ التأمين هو التعويض؛

3-2 تأمين الأشخاص: يتعلق هذا التأمين بشخص المؤمن له، ويهدف إلى دفع مبلغ معين من المال إذا وقع خطر أو حادث متفق عليه في العقد، يتعلق هذا الخطر أو الحادث بحياة المؤمن له أو سلامة جسمه، كما قد يكون حادثا سعيدا كالزواج أو الإنجاب مثلا، هذا التأمين ليس له صفة التعويض لأن حياة الإنسان لا تقدر بثمن وإنما هو قائم على أساس جزافي،حيث يتحدد مبلغ التأمين حسب الاتفاق بين المتعاقدين.[2]

وهناك أشكال أخرى للتأمين: [3]

1ـ التأمين المشترك: هو اشتراك عدة مؤمنين لتغطية نفس الخطر في إطار عقد تأمين واحد. ويوجد نوعان من التأمين المشترك هما:

1-1 التأمين المشترك بالتراضي: يسند إلى المؤمن الرئيس بالنظر إلى كفاءته التقنية والذاتية فيما يخص شروط التأمين والتسعير وتسيير العقد بصفة عامة توكيل عن باقي المؤمنين المشتركين، حيث يقرر المؤمن الرئيس شروط التأمين بعد المفاوضة مع المؤمن له، ثم يقوم بإعداد العقد ويرسل بنسخ منه لكل مشترك في

[1]- أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 12.
[2]- هدى بن محمد **تحليل ملائمة ومردودية شركات التأمين " دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT "**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر 2005، ص 21-22.
[3]- هدى بن محمد، مرجع سابق، ص24.

التأمين، وهو الذي يقبض القسط الإجمالي ثم يقوم بتوزيعه على باقي المؤمنين المشتركين حسب الاتفاق، وفي حالة تحقق الخطر المؤمن عليه يطالب المؤمنين المشتركين معه بأداء مبلغ التأمين كل حسب نسبة التزامه، وفي المقابل ذلك يحصل المؤمن الرئيس على عمولة تسمى بعمولة المؤمن الرئيس؛

1- 2 التأمين المشترك المسير من طرف مجموعات: تتحدد الشروط والإجراءات وطرق التسيير في هذا النوع من التأمين المشترك في إطار تجمع من المؤمنين المشتركين، وهذا التجمع هو المسؤول على تسيير هذه التقنية وليس المؤمن الرئيس.

2- إعادة التأمين: هو اتفاق يتنازل بمقتضاه المؤمن أو المتنازل(cédant) لمؤمن آخر هو معيد التأمين أو المتنازل له(cessionnaire) بكل أو جزء من الأخطار التي تحملها.

المطلب الثالث: عقد التأمين وإعادة التأمين.

أولا: عقد التأمين

إن عقد التأمين الذي بات يتسم به التأمين في وقتنا الراهن يستلزم تحديدا دقيقا لمبادئه، وإدراكا معمقا لخصائصه وذلك في سبيل تقديم فكرة أوضح لجمهور المؤمن لهم حوله، حيت أن التأمين في الحقيقة يقوم على مبادئ إحصائية ورياضية يتعذر على العامة فهمها.

1 ـ مفهوم عقد التأمين

عرف عقد التأمين بأنه:" عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن."[1]

2 ـ أطراف عقد التأمين:

يتم عقد التأمين عادة بين المؤمن له والمؤمن وهما اللذان تنصرف إليهما في الأصل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه، وأطراف عقد التأمين هم:[2]

- **شركة التأمين ويطلق عليها المؤمن:** وهي تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثاني أو من يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه؛
- **الشخص المؤمن له، أو المستأمن:** وهو الذي يتعهد بسداد القسط المتفق عليه لشركة التأمين مقابل تحملها تبعة الخطر المؤمن ضده، وقد يكون شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية؛

[1]- مدحت محمد إسماعيل **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار الامل للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 271.
[2]- أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص6.

- **المستفيد:** وهو الشخص الذي يقبض قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده: ويتم تعيينه من قبل المؤمن له في عقد التأمين أو البوليصة، وفي معظم الأحيان يكون المؤمن له هو نفسه المستفيد، وفي هذه الحالة يكون هناك طرفان فقط لعقد التأمين.

3ـ مبادئ عقد التأمين:

يقوم التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها:[1]

- **حسن النية المتبادلة بين الطرفين:** والتي تعتبر جوهر العملية التأمينية؛
- **المصلحة التأمينية:** يشترط أن تكون هناك مصلحة تأمينية للمؤمن له والمؤمن وذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر؛
- **التعويض:** بحيث يجب أن يوفي المؤمن بالتزامه إزاء المؤمن له في حالة وقوع الخطر وذلك بدفع مبلغ التعويض.

4 ـ عناصر عقد التأمين:

عقد التأمين يقوم على العناصر التالية:[2]

4-1 المؤمن: عادة يكون المؤمن هو شركة التأمين التي تتوافر فيها شروط ممارسة مهنة التأمين طبقا للنصوص القانونية الواردة في هذا الشأن؛

4-2 المؤمن له: هو حامل وثيقة التأمين الذي اكتسب حقوقها أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه أي حولت إليه حقوق وثيقة التأمين بصورة نهائية؛

4-3 الخطر: يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعتبر نوع الخطر المؤمن ضده المنصوص عليه في عقد التأمين أمرا جوهريا في التأمين ويجب أن يكون محددا بصورة واضحة في وثيقة التأمين ويشترط أن يتوافر في الخطر:

- أن يكون الخطر محتمل الوقوع في أي وقت وليس مؤكد الوقوع في لحظة محددة؛
- أن يكون وقوع الخطر خارجا عن إرادة المؤمن له؛
- أن يكون الخطر مشروعا وغير مخالفا للنظام العام أو الآداب.

---

[1]- حسين حساني، **تقييم الاداء في شركات التامين " حالة الشركة الوطنية للتأمينSAA "**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر، 2007، ص51.

[2]- أحمد سيد عرموش، **محاسبة المنشأت المالية" البنوك التجارية وشركات التامين**، شركة دار الاشعاع للطباعة، مصر، بدون سنة، ص 336-337.

4-4 القسط: يمثل المبلغ الذي يدفعه المؤمن له لشركة التأمين في شكل دفعات دورية أو دفعة واحدة، ويختلف القسط باختلاف نوع الخطر المؤمن ضده ودرجة احتمال وقوع ومدة التأمين ومبلغ التأمين المتفق عليه عند حدوث الخطر؛

4-5 التعويض: يمثل المبلغ الذي تتعهد بدفعه شركة التأمين (المؤمن) للمؤمن له أو المستفيد عند حدوث الخطر المؤمن ضده.

5 ـ خصائص عقد التأمين:

يتميز عقد التأمين بمجموعة من الخصائص منها:[1]

- **عقد التأمين عقد رضائي،** لاينعقد إلا بموافقة إرادتي طرفي العقد بالتوافق الايجابي؛
- **عقد التأمين عقد ملزم للجانبين،** فالمؤمن له يلتزم بدفع الأقساط أما المؤمن فيلتزم بتعويض الخسارة؛
- **عقد التأمين عقد معاوضة** فالمؤمن يدفع القسط التأميني مقابل تعويضه عن الخطر في حالة وقوعه ويستقبل المؤمن الأقساط تعويضا لحمايته في حالة وقوع الخطر؛
- **عقد التأمين عقد إذعان** لأن الطرف القوي المؤمن يملي شروطه وما على المؤمن له إلا الرضوخ والخضوع لهذه الشروط أو رفضها؛
- **عقد التأمين عقد قانوني** منظم في نصوص وأحكام قانونية يعمل بها في حالة نزاع أو خلاف بين طرفين؛
- **عقد التأمين عقد احتمالي** لأن الخطر المضمون غير مؤكد الوقوع.

ثانيا: إعادة التأمين:

يمكن أن يقال عن إعادة التأمين بأنه (تأمين التأمين) وهذه العملية عبارة عن إعادة تأمين المبالغ الفائضة عن طاقة شركة التأمين.

1 ـ مفهوم إعادة التأمين:

غالبا ما تضطر شركات التأمين إلى قبول جميع عمليات التأمين المعروضة عليها، حتى لو زاد الحد الأقصى لطاقتها في تحمل مخاطر الأعباء التأمينية، ولكن هذه الشركات لا تحتفظ بكل تلك المخاطر

[1]- حسين حساني، **مرجع سابق**، ص 51.

لديها، إنما تحتفظ بالجزء الذي يتناسب مع طاقتها في تحمل تلك المخاطر، وتقوم بتحويل الباقي من المخاطر إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى، وغالبا ما تكون تلك الشركات المعاد لديها المخاطر متخصصة في قبول مثل هذا النوع من العمليات.[1]

وبناء على ذلك، يمكن تعريف إعادة التأمين على النحو التالي:

التعريف الأول: هو عملية بمقتضاها ينقل المؤمن المباشر إلى مؤمن أخر يقال له المؤمن المعيد كل أو بعض الأخطار التي تعهد بضمانها إذا تحققت سعيا وراء تحقيق أكبر قدر من التناسق بينهما؛[2]

التعريف الثاني: هو تقنية تسمح للمؤمن المباشر بالتخلص لدى شركة أخرى(معيد التأمين) عن جزء من الأخطار التي اكتتب فيه؛[3]

يتضح مما سبق أن إعادة التأمين عقد منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية وأن طرفي عقد إعادة التأمين هما معيد التأمين والشركة المتنازلة.

وإن طرفي عقد التأمين(وثيقة التأمين) هما شركة التأمين والمؤمن له، ولذلك لا توجد صلة أو علاقة مباشرة معيد التأمين والمؤمن لهم.

2 ـ خصائص إعادة التأمين:

تتسم عمليات إعادة التأمين بالخصائص الآتية:[4]

- لا يدخل المؤمن له الأصلي طرفا في عقد إعادة التأمين، فهي عملية داخلية تتم بين شركات التأمين ولا دخل للمؤمن لهم بها؛
- يلتزم المؤمن الأصلي بدفع قيمة التعويض إلى المؤمن له حتى إذا لم يحصل من الشركة المتنازل لها على قيمة نصيبها من الخطر الذي قبلت التأمين عليه؛
- تخضع عملية إعادة التأمين لنفس الشروط الواردة في عقد التأمين الأصلى الذي تم عقده بين شركة التأمين الأصلية والمؤمن لهم، حيث ينص في عقد إعادة التأمين المبرم بين شركة التأمين الأصلية وشركة إعادة التأمين وبنفس شروط عقد التأمين الأصلي وخاصة على نوع الخطر المعاد التأمين عليه وطريقة إعادة التأمين؛

[1]- محمد جمال علي هلالي عبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص 327.
[2]- غازي خالد أبو عرابي، **أحكام التأمين**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص 116.
[3]- نبيل محمد مختار، **اعادة التأمين**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 02.
[4]- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، مرجع سابق، ص 20-21.

- يسمى المبلغ الذي تدفعه الشركة الأصلية إلى شركة إعادة التأمين بقسط إعادة التامين، ويتم دفعه من الأقساط التي تحصل عليها من المؤمن لهم بمقتضى عقد إعادة التأمين المباشر المبرم بينها وبين المؤمن له.

3 ـ أنواع إعادة التأمين:

وتنقسم عمليات إعادة التأمين إلى ثلاثة أنواع:[1]

3-1 إعادة التأمين الاختياري:

يتم هذا النوع من إعادة التأمين بمحض اختيار شركة التأمين المتنازلة، ودون اتفاق مسبق بينها وبين شركة الإعادة حيث تعرض شركة التأمين التي ترغب في التنازل عن جزء من عملياتها على شركة إعادة التأمين، العمليات التي ترغب في إعادة تأمينها، ولشركة إعادة التأمين مطلق الحق في قبول إعادة التأمين أو خفضه أو رفضه كليا.

3-2 إعادة التأمين الإجباري:

وهذا النوع من إعادة التأمين هو الذي يلزم به قانون الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في الدولة، حيث تنص هذه القوانين على وجوب قيام شركات التأمين بإعادة تأمين جزء من عملياتها لدى شركة أو شركات تأمين أخرى محلية ذلك لغرض الحد من تحويل أموال كبيرة إلى الخارج.

3-3 إعادة التأمين الاتفاقي:

وهذا النوع من إعادة التأمين يتم بموجب اتفاق سابق بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين، وتنقسم إلى:

- **إعادة تأمين حصة معينة من الخطر:** وتتنازل شركة التأمين المباشرة لشركة إعادة التأمين عن نسبة ثابتة من كل عملية من العمليات الداخلة في نطاق الاتفاقية؛
- **إعادة التأمين الفائض عن الخطر:** تعيد شركة التأمين المباشرة التأمين على الفائض من الخطر بوجه عام لكل أنواع الخطر دون دراسة مسبقة له والذي لا تريد التأمين عليه بمعرفته؛
- **إعادة التأمين الزائد عن الخسارة:** تحدد شركة التأمين المباشرة الحد الأعلى للخسارة التي يمكن أن تتحملها عند وقوع الخطر المؤمن منه، على أن تتحمل شركة إعادة التأمين ما يزيد هن هذا الحد المعين.

كما يمكن تقسيم عمليات إعادة التأمين حسب مصادرها إلى[1]

1- عبد الاله نعمة جعفر، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن 2007، ص [1].313

- ✓ **إعادة التأمين الوارد:** وهي عبارة عن عمليات إعادة التأمين التي قبلتها الشركة من شركات أخرى؛
- ✓ **إعادة التأمين الصادر:** وهي عبارة عن عمليات إعادة التأمين التي تتنازل عنها الشركة إلى شركات أخرى، إما إجباريا بحكم القانون أو اختياريا أو اتفاقيا.

المبحث الثاني: اوجه الشبه والاختلاف بين المحاسبة القطاع التجاري والقطاع التأميني

يحتوي القطاع التامين على محاسبة خاصة به تختلف على المحاسبة القطاع التجاري من حيث المدونة الحساب والمعالجات المحاسبية وغيرها من الخصائص التي يتميز بها هذا القطاع

المطلب الاول : خصائص المحاسبة في شركات التامين

يتميز نشاط التأمين بشكل خاص بخاصيتين أساسيتين: [1]

- ✓ انقلاب دورة الإنتاج سعر البيع (القسط) يحصل فورا غير أن الخدمة (دفع التعويض) تتم لاحقا؛
- ✓ الفرق الزمني الممكن بين حدوث الضرر المسبب لدفع التعويض والدفع الفعلي لهذا التعويض.

ومن هاتين الخاصيتين لنشاط التأمين نستخلص أهم التأثيرات على النظام المحاسبي:

- شركات التأمين تحوز كتلة هامة من الأموال الملزمة تسييرها، مما يعكس وزن الاستثمارات بجانب الأصول من الميزانية، وأهمية الايرادات المالية بجانب الإيرادات في حساب النتائج (النواتج وفائض أو ناقص القيمة على التنازل عن الأصول)؛
- شركات التأمين لا تعرف سعر التكلفة الحقيقي إلا على المدى الطويل مما يستوجب خلال الدورات الأولى اللجوء إلى مؤونات الأضرار تحت التسديد التي هي عبارة عن تقديرات أو تقييمات إلى حد ما. كما أنه ينبغي أيضا لتفادي أي تقييم بالنقصان ممكن لهذه المؤونات الاحتياط بهامش الأمان؛
- عدم التوافق بين سنة التسجيل المحاسبي للقسط وسنة التسجيل المحاسبي للأضرار وهذا ما يقتضي استخدام حساب توزيع النواتج والذي يتمثل في مؤونة الأخطار السارية في التأمينات العامة والمؤونة الرياضية في تأمينات الحياة.

لايمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية. ويرجع ذلك **أساسا إلى سببين**; الأول أن عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها، والثاني أن مقدار الالتزامات المالية والأعباء المترتبة على عقود التأمين لا يمكن

[1] -أحمد صلاح عطية **مرجع سابق**، ص 19.

تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء أجال تلك العقود، وعلى ذلك فان رقم الربح أو الخسارة في ختام الفترة المالية ما هو إلا مبلغ تقديري مما يوحي بالطبيعة الاحتمالية لنتائج الأعمال في شركات التأمين.[1]

المطلب الثاني:اوجه التشابه بين المحاسبة التجارية و محاسبة التأمينات

❶ **اعداد التقارير المالية:**لا تختلف الشركات التامين عن الشركات التجارية والاقتصادية الاخرى في اعداد التقارير المالية من حيث الشكل ، لكن هناك اختلاف قليل في المضمون (لميزانية وحساب النتائج):

- **الميزانية العمومية:**

وتتضمن الميزانية العمومية لشركات التامين، شانها في ذلك شان جميع المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية وأيضا المؤسسات المالية ،الاصول التي تمثل استخدامات الاموال في شركات التامين،والخصوم التي تمثل مصادر الاموال لهذه الشركة

لكنها تختلف في تبويب وترتيب هذه الحسابات في شركات التامين تبعا لطبيعة النشاط الذي تزاوله ويتم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في الميزانية كما اوصت المعايير المحاسبية لشركة التامين وإعادة التامين[2].

العرض والإفصاح في الميزانية،حيث يجب عدم اجراء المقاصة بين بنود الاصول والالتزامات بالميزانية إلا اذا كان هنالك حق او مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة .

ويتعين ان تتضمن كل ميزانية منها كافة الارصدة التي تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجموعة للشركة .[3]

- **شكل الميزانية (قائمة المركز المالي)** : انظر الى الملحق رقم 01 .[4]

- **جدول حساب النتائج:**

وهو جدول يتضمن اعمال المؤسسة من ربح او خسارة بعد مقابلة الايرادات و المكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة .

---

[1]-أحمد صلاح عطية، **مرجع سابق**، ص 19.

[2]،ثناء محمد طعيمة ،محاسبة شركات التامين الاطار النظري وعمل التطبيقي،ايتراك للنشر والتوزيع ، 2002ص 216

[3]محمد ثناء طعيمة مرجع سبق ذكره ص 115

[4]اوسرير منور ،مجبر محمد ،اثر تطبيق نظام محاسبي مالي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول النتائج"،الملتقى الدولي الاول حول "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير .18جانفي2020 .ص4-المحاسبة الدولية ،المركز الجامعي بالمسيلة 17.

يتعين عدم اجراء المقاصة بين بنود الايرادات والمصروفات بجدول حساب النتيجة ماعدا الايرادات والمصروفات المتعلقة بأصول والتزامات تم اجراء المقاصة بينها بموجب قانوني وفي هدا الشأن يمكن اجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة،وذلك على النحو التالي :

-الارباح والخسائر الناتجة عن البيع او التصرف في الاستثمارات

-الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة وارصدت العملات الاجنبية .

وتعد جميع عناصر الدخل والإيرادات والمصروفات على اساس قاعدة الاستحقاق .

كما يجب على الشركة التي نشأنها حسب ايرادات ومصروفات سنوات سابقة ناتجة عن خطا لا جوهري معالجة ذلك

تأثير رصيد الارباح المحتجزة اول مدة بقيمة الخطأ الجوهري اخذ بعين الاعتبار التسوية الضريبة اللازمة،على ان يتم الافصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .[1]

- **شكل جدول حساب النتائج (انظر الملحق رقم 02)**

- **جدول التدفقات النقدية:**

  - **اساس اعداد جدول التدفقات النقدية[2]**

يتم اعداد جدول تدفقات الخزينة على الاساس النقدي واستخدام الطريقة المباشرة،وعلى ذلك يتم تسوية ارباح(خسائر) العام قبل الضرائب بالمبالغ الغير نقدية مثل مخصصات الاهتلاك والاستهلاك.

  - **اهمية جدول تدفقات الخزينة** [3]

يوفر جدول التدفقات الخزينة معلومة اضافية تفيد في تقييم الاداء:كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة وتقيمها وتساعد ايضا المعلومات المتوفرة من جدول تدفقات الخزينة في تقرير قدرة الشركة على: -توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل،

-مقابلة الالتزامات المالية المتمثلة في سداد الالتزامات ودفع التعويض،

-معرفة التغييرات النقدية في الاموال والمتعلقة بأنشطة الشركة،

-الحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضروريا.

---

[1] محمود محمود السجاعي ،ص18 المحاسبة في شركات التامين والبنوك التجارية جامعة منصورة المكتبة العصري 2007

مر

[2] تناء محمد طعمية [2] مرجع سبق ذكرى ص 256-255

[3] ثناء محمد طعيمة ، مرجع سبق ذكره، ص 235

هذا الجدول يساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة واليسر والمرونة المالية وتشير السيولة الى مدى اقتراب الاصول والالتزامات من النقدية ،واليسر عني قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مع الازمات المالية والاحتياجات والفرص الغير متوقعة

ويركز المحللون الماليون حاليا على توجيه اهتمام المستثمرين الى تحليل تدفقات الخزينة عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار في الاسهم .

ويركز المحللون الماليون حاليا على توجيه اهتمام المستثمرين الى تحليل التدفقات الخزينة عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار في الاسهم.

وبالرغم من انهم ينظرون الى تدفقات الخزينة على انها اداة هامة مكملة وتفيد في تجنب الاستدلالات الخاطئة . بسبب سوء فهم الارباح المحاسبية التي يتم اعدادها على اساس الاستحقاق المحاسبي.

- **شكل جدول التدفقات النقدية (انظر الى الملحق رقم 03).**[1]

➢ **جدول تغييرات الاموال الخاصة :**

يشترط المعيار الاول ان تقدم المؤسسة في جدول تغييرات الاموال الخاصة ما يلي :

-بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية، اثار تطبيق ذو الاثر الرجعي او اعادة بيان اثر رجعي بموجب معيار المحاسبي الدولي (IAS8)،

-السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء،

-تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية ونهاية الفترة، مع الافصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة من الربح او الخسارة ،وكل بند من الدخل الشامل الاخر،

-كما يضيف المعيار بان يتم عرض اما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية او في الملاحظات، مبالغ الحصص المعترف،

-يمكن عرض اهم العناصر المكونة لجدول تغير الاموال الخاصة في :

شكل جدول تغيرات الاموال الخاصة (انظر الى الملحق رقم 04).

❷ **اهداف :**

لا تختلف الاهداف في المحاسبة التجارية عن المحاسبة التأمينية من حيث مبادئها وذلك بغية تحقيق

[1] قوادري محمد ، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة ،جويلية ، 2010 الصفحة رقم 7.

مجموعة من الاهداف،وتسعى المحاسبة في شركات التامين الى تحقيق الاهداف التالية [1]:

-قياس نتيجة اعمال النشاط التأميني من ربح او خسارة خلال فترة معينة،وذلك من خلال اعداد وتصوير حسابات الايرادات والمصروفات لفروع التامين المختلفة،كل فرع على حدى،وإعداد وتصوير الارباح والخسائر لشركة التامين ككل،

-بيان المركز المالي للشركة او الهيئة المزاولة للتامين في نهاية كل فترة محاسبية، وذلك بإعداد وتصوير الميزانية للشركة ككل،

-المساهمة في المحافظة على الاموال سواء كانت اموال المساهمين او اموال حملة الوثائق،

-اظهار نتيجة تنمية الاموال حيث يساعد النظام المحاسبي على تزويد ادارة الشركة بالمعلومات عن عوائد الاستثمارات وتقييمها،

❸ الفترة المحاسبية:

الفترة المحاسبية هي الاطار الزمني الذي تقوم فيه الشركة بإعداد قوائمها المالية وتقديم تقارير عن ادائها المالي ووضعها الى اصحاب المصلحة الخارجية .قد يكون هذا بعد ثلاثة او ستة او اثني عشر شهرا للشركة .

-داخليا تعتبر الفترة المحاسبية شهرا او ربعا اما خارجها فهي تمتد الى 12 شهرا .تسمح المعايير الدولية (IFRS)بفترة 52 اسبوعا (والتي تعرف ايضا بالسنة المالية) بدلا من سنة كاملة كالفترة المحاسبية

-يمكن اعتبار الفترة المحاسبية في القطاعين التجاري والتأميني هي الوقت المستغرق لإكمال الدورة المحاسبية،ونظرا لان الدورة المحاسبية تسجل المعاملات على مدار فترة زمنية وتبلغ عنها في شكل قوائم مالية فان دورة المحاسبة الواحدة تساوي فترة محاسبة واحدة .

المطلب الثالث:اوجه الاختلاف بين المحاسبة التجارية ومحاسبة التامينات

-تختلف محاسبة التامين في مدونة الحسابات والمعالجات المحاسبية ودرجة المخاطرة .

❶ مدونة الحسابات: تحتوي شركة التامين على مدونة حسابات خاصة وفق النظام المحاسبي مالي

المجموعة الأولى حسابات رؤوس الأموال (لم تتغير ماعدا حساب 14 و19).

حـ/ 14 مؤونات تقنيه: ويتفرع إلى:

[1]سامي عبد الرحمان قابل، **محاسبة المنشات المالية** ، الطبعة الثانية المكتبة العالمية منصورة، مصر2001، ص79

- حساب 140: مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)[1]؛
- حـ/ 141: مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية)؛
- حـ/142: مؤونات الأخطاء والكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطاء)؛
- **حـ/19**: ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية، ويتفرع إلى:
  - حـ/ 190 كيانات ذات صلة؛
  - حـ/ 191 كيانات مساهمة؛
  - حـ/ 192 كيانات أخرى.

المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابتة وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين.

- حـ/ 30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة مباشرة" التأمين على الأضرار"
- حـ/31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التأمين على الأضرار"
- حـ/32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة " التأمين على الأضرار"
- حـ/33 مؤونات على العمليات المقبولة" التأمين على الأشخاص"
- حـ/38 حصة التأمين الإقتراني المسندة؛
- حـ/ 39 حصة إعادة التأمين المسندة؛

المجموعة الرابعة حسابات الغير(لم تتغير ماعدا حساب 40و41).

- حـ/40 الديون الثابتة عن إعادة التأمين وإعادة التأمين المشترك؛
- حـ/41 المؤمنون، وسطاء التأمين، والحسابات الملحقة.

المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

المجموعة السادسة حسابات الأعباء (لم تتغير ماعدا حساب 60).

[1] Ministére de finances ,cnc,avis n89°portant plan et réglesde fonctionnement des comptes et présentations des états financiers des entités d'assurances et /ou reassurances,alger 2011 p3.

- حـ/60 فوائد(مطالبات) على الكوارث والنكبات؛

المجموعة السابعة: حسابات المنتجات(لم تتغير ماعدا حساب 70و71).

- ح/70 الاشتراكات(أقساط الاشتراكات)؛
- حـ/71 الاشتراكات مؤجلة.

❷ المعالجات المحاسبية

أولا: محاسبة عملية الإنتاج.

يقصد بالإنتاج على مستوى شركة التأمين إبرام عقود التأمين مع المؤمن لهم ونجد فيها:[1]

1- تسجيل الوثيقة والتغيير الإيجابي :

تتكون وثيقة التأمين من العناصر التالية:

- ✓ قسط التأمين؛
- ✓ تكلفة الوثيقة؛
- ✓ أموال الضمان (FGA, FGAS , FGCA) ؛
- ✓ حقوق الطوابع الجبائية؛
- ✓ الرسم على القيمة المضافة.

وتسجل وثيقة التأمين كمايلي:

[1]- ابراهيم فريزيري، **محاسبة التأمينات**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014، ص-ص 14-16.

411		المؤمن لهم	Xxx	
	7000	الأقساط المبرمة		Xxx
	7003	تكاليف وملحقات الوثيقة		xxx
	4431	أموال مشكلة على عمليات التأمين		xxx
	4450	رسوم على رقم الأعمال		xxx
	4427	حقوق الطوابع		xxx
		وثيقة تأمين رقم:xxxxx		

2- إلغاء الوثيقة أو التغيير السلبي:

يمكن لزبون أن يقوم بإلغاء عقد التأمين أو التقليل من قيمة القسط وفي هذه الحالة يسترجع الجزء الملغي من القسط المبرم لكنه يتحمل مصاريف الإلغاء ويسجل محاسبيا مايلي:

7009		إلغاء أقساط	xxx	
4431		أموال مشكلة على عمليات التأمين	xxx	
4450		رسوم على رقم الأعمال	xxx	
	411	المؤمن لهم- أقساط للاستلام		xxx
	4427	حقوق الطوابع		xxx
	7003	تكاليف وملحقات الوثيقة		xxx
		إلغاء وثيقة تأمين رقم:xxxxxx		

3- تسجيل عمليات الوساطة:

في حالة الحصول على عقد التأمين عن طريق وسطاء التأمين (سماسرة)، نستعمل الحساب 412 وسطاء التأمين بدل حساب المؤمن لهم.

4- عمليات ترحيل الأقساط الخاصة بالسنوات اللاحقة:

احتراما لمبدأ استقلالية الدورات وعند تاريخ إقفال للدورة المالية يرحل الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من أقساط التأمين المباشرة، ويسجل القيد:

715		أقساط للترحيل	xxx	
	300	أقساط للترحيل على العمليات المباشرة تأمين الأضرار		xxx
	أو 320	أقساط للترحيل على العمليات المباشرة تأمين الأشخاص		xxx
		ترحيل الأقساط		

5- ترحيل الأقساط من السنوات السابقة:

عند افتتاح الدورة الموالية يتم إرجاع الأقساط المرحلة سابقا لتصبح جزءا من رقم الأعمال للسنة الحالية، ويتم ذلك محاسبيا كمايلي:

300		أقساط للترحيل على العمليات المباشرة تأمين الأضرار	xxx	
أو320		أقساط للترحيل على العمليات المباشرة تأمين الأشخاص	xxx	
	710	أقساط مرحلة من السنوات السابقة		xxx
		ترحيل الأقساط السابقة		

ثانيا: عمليات الأضرار

فيما يلي عرض للمعالجة المحاسبية لعمليات الأضرار:[1]

- عند تحقق الضرر المؤمن عليه يقوم المؤمن له بإعلام شركة تأمينه عبر تقرير المعاينة Le constat تقوم شركة التأمين بتشكيل مؤونة خاصة بالضرر وتتحدد قيمتها بحسب نوع الضرر وبحسب كون المؤمن له ضحية أو متسببا في الحادث(التأمين على السيارات)، فتقوم شركة

[1]- مرجع نفسه، ص ص 17-18.

التأمين بتقدير قيمة التعويض الذي سيدفع للمؤمن له مقابل الضرر إضافة للمصاريف الملحقة بالتعويض مثل أتعاب الخبير والمحامي(إن وجد).

- وبعد إتمام الإجراءات الإدارية والتقنية والتأكد من حدوث الضرر ومن قيمة التعويض يتم الدفع للزبون وهنا نكون أمام حالتين :

✓ **الأولى:** المؤونة المشكلة أقل من قيمة التعويض فهنا يتم الاعتراف بالزيادة كمصروف

✓ **الثانية:** المؤونة المشكلة أكبر من قيمة التعويض يتم استرجاع المؤونة بترصيد حساب مصاريف الأضرار

6000		المصاريف الاضرار الرئيسية	xxx	
6006		المصاريف الملحقة	xxx	
	3060	أداءات ومصاريف للدفع		xxx
		تسجيل المؤونة عن التعويض		

➢ يسجل هذا القيد عند تشكيل المؤونة أو زيادتها، أما عند تخفيضها أو إلغائها (في حالة عدم تحقق شروط التعويض مثلا) نسجل

3060		أداءات ومصاريف للدفع	xxx	
	6000	مصاريف الأضرار الرئيسية		xxx
	6006	المصاريف الملحقة		xxx
		تخفيض المؤونة		

➢ أما عند تسديد المؤونة يرصد حساب المؤونة مع أحد حسابات الخزينة كما يلي:

3060		أداءات ومصاريف للدفع	xxx	
	512	البنك		xxx
	أو53	أو الصندوق...		xxx
		تسديد قيمة التعويض		

حالة أخرى: في حالة التأمين على السيارات وحين تشكيل المؤونة تقوم شركة التأمين وفي حالة كون زبونها هو الضحية، يتم الاعتراف بالحق على المؤمن الآخر بالخصم من مصاريف الأضرار كما يلي:

3069		طعون مرسلة للتحصيل	xxx	
	6007	طعون		xxx
		تسجيل الطعن		

- وفي حالة كون مبلغ التعويض المستلم أقل من المبلغ المسجل يتم إلغاء القيد السابق.
- وعند التحصيل يتم ترصيد الحق مع أحد حسابات الخزينة.

ثالثا: محاسبة عمليات إعادة التأمين:

✓ تنقسم عمليات إعادة التأمين بحسب موقع شركة التأمين بالنسبة للعملية إلى نوعين:[1]

1- عمليات القبول:

- **القبول والتعديل الإيجابي على القبول:** عند إبرام عقد إعادة تأمين بحيث تكون شركة التأمين هي الطرف المتنازل له، نسجل الأقساط المقبولة في رقم أعمالها، كما يتم دفع عمولات للمتنازل أو معيد التنازل تمثل تعويضا عن مصاريف إبرام العقود وتسييرها قبل التنازل عنها، ويكون التسجيل
- كما يلي:

402		الحساب الجاري للمتنازل ومعيد التنازل	xxx	
729		عمولات ممنوحة عن عمليات القبول	xxx	
	7010	أقساط مقبولة في عمليات إعادة التأمين		xxx
		تسجيل عملية القبول		

- **التعديل السلبي على عمليات القبول:**في حالة تخفيض قيمة القسط المقبول أو إلغاء عملية إعادة التأمين، يتم التسجيل محاسبيا عكس القيد السابق.

[1]- مرجع نفسه، ص ص 18-22

- **ترحيل الأقساط المقبولة للسنوات اللاحقة:** بنفس المبدأ الذي ذكرناه سابقا يتم ترحيل الجزء
- الخاص بالسنوات اللاحقة من الأقساط المقبولة، ويتم التسجيل كما يلي:

7151		أقساط مقبولة للترحيل – تأمين الأضرار	xxx	
أو 7153		أقساط مقبولة للترحيل – تأمين الأشخاص	xxx	
	31000	أقساط مقبولة مرحلة – تأمين الأضرار		xxx
	أو 33000	أقساط مقبولة مرحلة – تأمين الأشخاص		xxx
		ترحيل الأقساط المقبولة لسنوات اللاحقة		

- **ترحيل الأقساط المقبولة من السنوات السابقة:** عند افتتاح السنة المالية يتم إدخال الجزء المكتتب عليه ضمن عمليات القبول للسنة السابقة والخاص بالسنة الحالية يتم إدخاله في رقم الأعمال للسنة الحالية عبر عملية الترحيل كما يلي:

31000		أقساط مقبولة مرحلة – تأمين الأضرار	xxx	
أو 33000		أقساط مقبولة مرحلة – تأمين الأشخاص	xxx	
	71010	أقساط مقبولة مرحلة – تأمين الأضرار		xxx
	أو 71030	أقساط مقبولة مرحلة – تأمين الأشخاص		xxx
		ترحيل الأقساط المقبولة من السنوات السابقة		

- **عمليات الأضرار على عمليات القبول:**

✓ حين تحقق الضرر لدى المؤمن له الأول يتصل بشركة تأمينه للحصول على التعويض، وهي بدورها تتصل بشركة التأمين(المتنازل له) للحصول منها على تعويض إعادة التأمين، وبإتباع

نفس الإجراءات في عمليات الأضرار المباشرة، يتم تشكيل المؤونة، وتعديلها زيادة أو نقصانا كما يلي:

6010		تعويضات عم عمليات القبول	xxx	
	31600	أداءات ومصاريف للدفع على عمليات القبول		xxx
		تسجيل المؤونة عن التعويض لعمليات القبول		

✓ يسجل هذا القيد عند تشكيل المؤونة أو زيادتها، أما عند تخفيضها أو إلغائها(في حالة عدم تحقق شروط التعويض مثلا) نسجل:

31600		أداءات ومصاريف للدفع على عمليات القبول	xxx	
	6010	تعويضات عن عمليات القبول		xxx
		تخفيض المؤونة		

✓ أما عند تسديد المؤونة يرصد حساب أحد حسابات الخزينة كما يلي :

31600		أداءات ومصاريف للدفع	xxx	
	512	البنك		xxx
	أو53	أو الصندوق		xxx
		تسديد قيمة التعويض		

2- عمليات التنازل و إعادة التنازل:

تعتبر الأقساط المتنازل عنها إلغاء لجزء من رقم الأعمال لشركة التأمين المتنازلة، وإذا كانت الأقساط المتنازل عنها أقساط تم التحصل عليها ضمن عمليات التأمين المباشرة تسمى العملية"**تنازل**"أما إذا كانت أقساطا تم التحصل عليها ضمن عمليات القبول تسمى بعملية "**إعادة التنازل**" ومع هذه العملية تتحصل شركة التأمين المتنازلة على عمولات إعادة التأمين، ويتم تسجيل القيد التالي:

7090		أقساط متنازل عنها – تأمين الأضرار	xxx	
أو 7091		أقساط معاد التنازل عنها – تأمين الأضرار	xxx	
أو 7092		أقساط متنازل عنها – تأمين الأشخاص	xxx	
أو 7093		أقساط معاد التنازل عنها– تأمين الأشخاص	xxx	
	401	حسابات جارية للمتنازل لهم والمتنازل لهم خلفيا		xxx
	729	عمولات عن عمليات التنازل وإعادة التنازل		xxx
		قيد التنازل أو تعديل الإيجابي		

وفي حالة التعديل السلبي أو إلغاء العملية، يتم عكس القيد السابق بالقيمة الملغاة.

- **ترحيل الأقساط المتنازل عنها لسنوات لاحقة:** قد يكون قسط إعادة التأمين متعلقا بأكثر من دورة محاسبية لذا واحتراما لمبدأ استقلالية الدورات، يرحل الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من القسط المتنازل عنه، ويتم حساب الجزء المرحل على أساس نسبة الأيام للسنوات المقبلة على عدد أيام العقد ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي :

39000		أقساط متنازل عنها مرحلة	xxx	
	7159	الجزء من أعادة التأمين المتنازل عنه من الأقساط للترحيل		xxx
		ترحيل الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة		

- **ترحيل الأقساط من السنوات السابقة:** عند افتتاح السنة المالية نقوم بترحيل الجزء من الأقساط المتنازل عنها الخاص بالسنة الحالية والذي تم الاكتتاب عليه في سنوات سابقة، ويكون التسجيل كما يلي:

7109		الجزء من إعادة التأمين المتنازل عنه من الأقساط المرحلة	xxx	
	39000	أقساط متنازل عنها مرحلة		xxx
		ترحيل الجزء الخاص بالسنة الحالية		

- **الأضرار في عمليات التنازل وإعادة التنازل:** في حالة وقوع الضرر للمؤمن له الأول سيحصل على التعويض من شركة تأمينه والتي تتحصل بدورها على التعويض من الشركة المتنازل لها فالتعويض المدفوع لزبون يعتبر تكلفة أما التعويض المستلم عن عملية إعادة التأمين من المتنازل له فيعتبر إيرادا، ونسجل ما يلي:

3906		مؤونات الأضرار لعمليات التنازل وإعادة التنازل	xxx	
3916		مؤونات الأضرار – إعادة التنازل" تأمين الأضرار"	xxx	
	6090	تعويضات عن العمليات المباشرة المتنازل عنها– تأمين الأضرار		xxx
	6091	تعويضات عن عمليات القبول المتنازل عنها – تأمين الأضرار		xxx
		تسجيل مبلغ التعويض الذي سيستلم		
		عن عملية التنازل أو إعادة التنازل		

عند اكتمال الملف تصبح قيمة التعويض حقا على المتنازل له فيرصد حساب المؤونة مع الحساب الجاري للمتنازل له، ثم يرصد هذا الأخير مع أحد حسابات الخزينة، كما يلي:

401		الحساب الجاري للمتنازل لهم	xxx	
	3906	مؤونات الأضرار لعمليات التنازل وإعادة التنازل		xxx
		تسجيل الحق على المتنازل له		
		//		
53		الصندوق أو	xxx	
512		البنك	xxx	
	401	الحساب الجاري للمتنازل لهم		xxx
		التحصيل من المتنازل له		

❸ **درجة المخاطرة** :ان درجة المخاطرة في شركات التامين عالية جدا على القطاع التجاري لانها تتحمل جميع المخاطر وهي معرضة دوما للخطر وحساب النتيجة في اغلب الاحيان يكون سالبا:

لانها تعتبر من المؤسسات المالية التي تختص بإدارة حركة الاموال المجتمعة لديها،حيث تعمل على توظيفها او استثمارها لتحقيق عوائد،كما تحوز على كتلة كبيرة نسبيا والتي يكون مصدرها من تحصيل الاقساط والتي تبقى تحت تصرفها لمدة طويلة،مما يتوجب عليها ادارتها وتسييرها وذلك من خلال توجيهها لمختلف التوظيفات المضمونة لتمارس دور الوسيط المالي في السوق المالي ،بهدف توفير الاموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم عند تحقق الخطر من جهة ،وتغطية مصاريف مزاولة النشاط التأميني وتحقيق هامش الربح من جهة اخرى .[1]

[1] le résultat d'exploitation des entreprise d'assurances ,édition l'OCDE,1988,p18

المبحث الثالث: النظام المحاسبي في شركات التأمين:

من خلال المبحث الاول تبين لنا أن هناك حاجة اجتماعية للتأمين يرافقها حاجة شركات التأمين إلى نظام محاسبي للسيطرة على عملياتها وللتعرف على أعبائها وإيراداتها ونتيجة نشاطها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة في شركات التأمين:

المحاسبة هي مجال المعرفة الذي يختص بقياس نشاط الوحدات الاقتصادية وتفسير وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بها. وبعض المهمات المحاسبة لا تختلف عن ما هو موجود في شركات غير تأمينية وبعضها يختلف بسبب طبيعة عمل التأمين، وبهذا سيتم التأكيد على ما هو مختلف أو غير متشابه.

أولا: تعريف المحاسبة في شركات التأمين:

"هي ذلك الفرع من الفروع المحاسبة، الذي يهتم ويعني بتطبيق المبادئ والأصول والمفاهيم والفروض والنظريات والقواعد والسياسات المحاسبية على النشاط التأميني بما يتوافق بطبيعة وخصائص هذا النشاط وفي إطار المتطلبات القانونية للتنظيم المحاسبي لهذا النوع من النشاط.

فالمحاسبة في شركات التأمين تهتم بقياس وتحليل وتسجيل وتبويب الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية."[1]

ثانيا: وظائف المحاسبة في شركات التأمين:

تقوم المحاسبة في شركات التأمين بالوظائف الآتية:[2]

- ✓ إجراء مزج بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم التأمينية وصولا إلى مجموعة من المفاهيم المحاسبية التأمينية التي تعكس طبيعة النشاط التأميني؛
- ✓ قياس وتحليل وتسجيل وتبويب الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية مع مراعاة أن يتم التسجيل أولا بأول حسب تواريخ وقوع العمليات المالية وتسلسلها الزمني؛

[1]- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، مرجع سابق، ص 28.
[2]- مرجع نفسه، ص 321.

- ✓ تبيان المعالجة المحاسبية الدقيقة والتوجيه المحاسبي السليم لكل مفردة من المفردات المحاسبية التأمينية، مع بيان أثر هذه البنود على الحسابات والقوائم الختامية لشركات التأمين.

المطلب الثاني: مفهوم النظام المحاسبي في شركات التأمين:

يلعب النظام المحاسبي دورا هاما في تحويل البيانات إلى معلومات ضرورية لاتخاذ القرارات المختلفة، كما يعتبر وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الاقتصادية للشركة.

أولا: تعريف النظام المحاسبي:

يلعب النظام المحاسبي في الوقت الحالي الجهة المسئولة عن توفير المعلومات للإدارة والأطراف الخارجية الأخرى ويعرف بأنه: "نسق متكامل من الموارد والبشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للمنظمة بقصد خدمة الأطراف الداخلية الخارجية.[1]

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي في شركات التأمين:

لقد كان المفهوم التقليدي للنظام المحاسبي يقتصر على الوظيفة الأساسية له تقديم البيانات التاريخية التي تساعد في إعداد القوائم المالية التقليدية، وتطورت هذه النظرية بالتطور الحادث في وظيفة الإدارة وتنامي احتياجاتها من البيانات والمعلومات لممارسة مهامها، فضلا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجتها الماسة إلى الإشراف والرقابة على نشاط هذه الشركات، الأمر الذي ألقى على النظام المحاسبي أعباء جديدة يمكن بلورتها:[2]

- توفير البيانات والمعلومات المالية والكمية لمختلف المستويات الإدارية وأقسام الشركة المختلفة بالشكل والصورة والتوقيت المناسب بما يمكن من عملية ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية سواء في التخطيط أو الرقابة؛
- يوفر النظام المحاسبي المعلومات التي تتطلبها الأطراف الخارجية مثل أجهزة الإشراف والرقابة؛
- يقوم النظام المحاسبي بتحقيق الأهداف الخاصة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة وذلك تمشيا مع الوظيفة الاجتماعية للمحاسبة.

[1]- محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص 287.
[2]- مرجع نفسه، ص 288.

والخلاصة أن النظام المحاسبي يهدف في الأصل إلى توفير وإنتاج مجموعة متكاملة من التقارير تحتوى على بيانات ومعلومات يستفيد منها كل من له علاقة بالشركة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية وذلك بهدف ترشيد قراراته تجاه الشركة.

ويمثل الشكل التالي النظام المحاسبي في شركات التأمين:

الشكل رقم(1-1): النظام المحاسبي في شركة التأمين

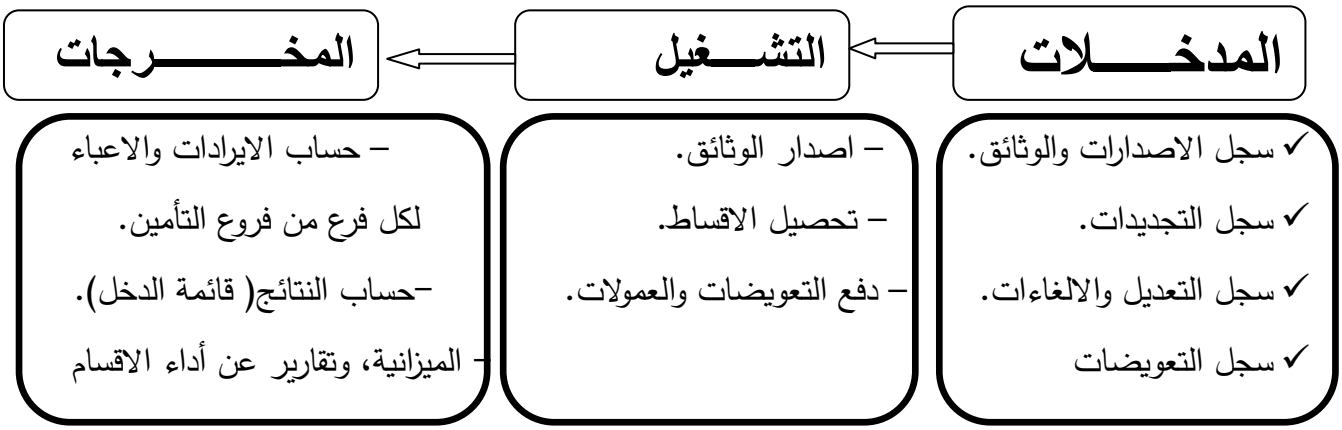

المصدر:الأميرة إبراهيم عثمان، أحمد عبد الملك محمد (**الأنظمة المحاسبية ألمتخصصة**) المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007، ص259.

وحتى يمكن فهم كيفية تشغيل البيانات في نظام المعلومات فإنه يمكن اعتبار مدخلات النظام المحاسبي بمثابة مدخلات فرعية، ولذلك سوف تتم المعالجة المحاسبية لكل منها بصفة مستقلة وذلك على النحو التالي:

- ✓ المعالجة المحاسبية لأقساط التأمين؛
- ✓ المعالجة المحاسبية للتعويضات؛
- ✓ المعالجة المحاسبية لإعادة التأمين.

وأخيرا يتم تناول القوائم والتقارير المالية في شركات التأمين.

ويجب عند تصميم النظام المحاسبي لشركة التأمين مراعاة مايلي:[1]

- ✓ ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة الظروف وحجم عمليات شركة التأمين؛
- ✓ موافقة النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركة التأمين المطبقة له؛
- ✓ توافر المرونة والبساطة والوضوح في تصميم المستندات والدورات المستندية لعمليات التأمين المختلفة؛

[1]- الأميرة إبراهيم عثمان، أحمد عبد المالك محمد، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص ص 258-259.

- ✓ إمكانية تقسيم العمل بين العاملين بشركة التأمين لتحديد مسؤولية كل منهم وتطبيق نظام المراقبة الداخلية بالشركة؛
- ✓ توفير البيانات لتلبية احتياجات إدارة شركة التأمين والأجهزة الخارجية والرقابية وأجهزة تقييم الأداء؛
- ✓ اقتصادية النظام المصمم بحيث يكون العائد من التطبيق أكبر من التكلفة.

انتهاء أجال تلك العقود، وعلى ذلك فان رقم الربح أو الخسارة في ختام الفترة المالية ما هو إلا مبلغ تقديري مما يوحي بالطبيعة الاحتمالية لنتائج الأعمال في شركات التأمين.[1]

المطلب الثالث: مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين

يتكون النظام المحاسبي مثله مثل أي نظام من مجموعة أو نسق مترابط من الأجزاء أو العناصر والتي تشكل في مجموعها الأساسي العلمي لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والتي صمم أصلا من أجلها، ويمكن عرض مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين فيمايلي:

أولا: المجموعة المستندية

تتعدد المستندات المتداولة في شركات التأمين والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات. ويوجد نوعان من المستندات:[2]

النوع الأول: يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة ومن أمثلتها وثائق التأمين الصادرة، وكشوف المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل المختلفة، وأذون صرف التعويضات، وإخطارات إعادة التأمين الوارد، وما إلى ذلك من المستندات الداخلية الأخرى؛

النوع الثاني: فيعرف بالمستندات الخارجية وهي تلك التي يتم إعدادها خارج الشركة ومن أمثلتها كشوف حسابات البنوك، وإشعارات الخصم وبالإضافة للوثائق الواردة من شركات التأمين الأخرى عن عمليات إعادة التأمين.

ثانيا: المجموعة الدفترية

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي لها أنشطة متعددة تستدعي وجود سجلات محاسبية تتلاءم مع طبيعة عملها ومن هذه السجلات: [3]

[1]-أحمد صلاح عطية، **مرجع سابق**، ص 19.
[2]- أحمد صلاح عطية ، **مرجع نفسه**، ص 20.
[3]- إيهاب نظمي صابر إبراهيم، حسن توفيق محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 427.

1 ـ سجلات يحتفظ بها كل قسم من أقسام التأمين الإنتاجية وتشمل:

- ✓ سجل إصدار وثائق التأمين؛
- ✓ سجل التجديدات لوثائق التأمين؛
- ✓ تعديل وإلغاء وثائق التأمين؛
- ✓ التعويضات.

وتتضمن هذه السجلات على حقول تنظيمية لغرض تدوين البيانات المطلوبة.

2 ـ سجلات يحتفظ بها قسم الخزانة مثل سجل الصندوق.

3 ـ سجلات يحتفظ بها قسم الحسابات وتشمل سجل اليومية العامة وسجل الأستاذ العام؛ حيث تعتبر السجلات الأساسية لتجميع البيانات والمعلومات المحاسبية من أجل الوصول إلى نتيجة النشاط ومعرفة المركز المالي للشركة.

ثالثا: مدونة الحسابات:

مدونة الحسابات عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات مبوبة ومرقمة وفقا لنظام معين يؤدي إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة والجهات الخارجية، وتبويب الحسابات في شركة التأمين إلى الحسابات الرئيسية التالية:

- ✓ الأصول؛
- ✓ الخصوم؛
- ✓ حقوق الملكية؛
- ✓ الإيرادات؛
- ✓ الأعباء (المصروفات).

ثم يتم تقسيم الحسابات الرئيسية إلى حسابات فرعية لتسهيل إعداد الحسابات الختامية والمركز المالي ولتحقق أهداف الرقابة وحماية الممتلكات والوفاء باحتياجات الإدارة من البيانات التفصيلية عن الحسابات المختلفة. وبعد تبويب الحسابات إلى رئيسية وفرعية، يتم ترقيمها بترقيم معين وذلك لتسهيل عمليات التسجيل والتجميع والتوجيه المحاسبي للحسابات.

رابعا: التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين وتنقسم إلى:

1 ـ تقارير دورية: وهذه التقارير تعد على فترات دورية قصيرة (سنة أو أقل) بهدف تحديد نتائج أعمال الفروع المختلفة بالشركة ونتيجة أعمال الشركة ككل ومركزها المالي. ومن أمثلتها الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

2 ـ تقارير خاصة: وهذه التقارير تعد لأغراض خاصة مثل الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء، ومن أمثلتها: تقارير الأقساط، تقارير المطالبات، تقارير رسوم الإشراف، تقارير المخصصات التقنية، تقارير عن الأنشطة الاستثمارية بالشركة.

خامسا: العنصر البشري:

يتوقف نجاح أي نظام محاسبي أو غير محاسبي على مدى كفاءة العنصر البشري، ونظرا للطبيعة التقنية للنشاط التأميني، فإن العنصر البشري أهم مقوم من مقومات النظام المحاسبي، ولذلك تهتم شركات التأمين بحسن اختيار وتدريب العناصر البشرية والعمل على تنميتها، مما يؤدي إلى رفع كفاءة العمل بالشركة ككل.[1]

[1]- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، مرجع سابق، ص ص 35-36.

خلاصة الفصل الاول:

حاولنا في هذا الفصل ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم والتقنيات التي يستند عليها نشاط التأمين، والذي تميزه عن باقي الانشطة الاخرى،حيث ان المحاسبة في القطاع التأميني تختلف عن غيرها من القطاعات التجارية والاقتصادية في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التى تزاولها هذه الشركات . كما تطرقنا الى معرفة التنظيم المحاسبي في شركات التامين .

الفصل الثاني

محاسبة شركات التأمين وفق المعايير المحاسبة الدولية

مقدمة الفصل:

كان نشاط التامين احد التحديات الكبيرة لواضعي المعايير المحاسبية الدولية نظرا لطبيعة النشاط المقدم والمتخصص وجوانبه التقنية التي يتضمنها،لذلك استغرق بحث المعايير الخاصة بالتأمين فترة طويلة منذ 1999 إلى حين استكمال المسودة وصدر النسخة رقم 1 في 2004 ليتم تطبيقها في سنة 2005،وذلك من اجل السماح لشركة التامين بتبني المعايير المحاسبية الدولية لإضفاء التحسينات الموجودة على القطاع الخاص بها .

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق الى مختلف النقاط المتعلقة بشركات التامين التي قدمتها هيئة المعايير المحاسبة الدولية ،من خلال المباحث التالية :

-المبحث الاول : التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بشركات التامين وموقع(IFRS 4 عقود التامين) منها.

-المبحث الثاني : معايير الادوات المالية وعلاقتها بنشاط التأمينات

-المبحث الثالث :الفروق الجوهرية بين المرجع المحاسبي لقطاع التأمينات ومعايير المحاسبة الدولية.

المبحث الأول: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بشركات التامين وموقع(IFRS 4 عقود التامين) منها.

إن شركات التأمين تتأثر بشكل مزدوج بهذه المعايير، حيث أنها من جهة تعتبر شركات تجارية، وتقوم بعمليات التأمين من جهة أخرى. ففي واقع الحال هناك معيار خاص يتعلق بعقود التأمين في طور الإعداد.

المطلب الأول: نظرة عامة حول معايير المحاسبة الدولية

إن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لا يعتبر معيار محاسبي كبقية المعايير، فهو مجموعة من المبادئ والفرضيات الأساسية التي يبنى عليها الإطار العام لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أولا : لمحة تاريخية حول المعايير الدولية

أدت العولمة الاقتصادية إلى الربط بين الأسواق الأمر الذي أدى إلى مضاعفة إمكانيات الاختيار التي تمنحها للمستثمرين، وسواء كانت المؤسسات مسعرة أم لا، يكون من مصلحتها تقديم وتوريد معلومات صادقة لحملة الأسهم والمستثمرين المحتملين من أجل التحليل والمقارنة بين الشركات، والتي تسمح من إجراء الاختبارات العقلانية المناسبة فيما يخص مساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وهو الأمر الذي أدى إلى البحث وتطوير معايير عالمية تسمح بتحسين نوعية المعلومات من أجل إجراء المقارنة بين المؤسسات، وكذا تحسين مستوى الأداء الاقتصادي والمالي.

كما يمكن ملاحظة أن هناك تباين واضح فيما بين المرجعيات المحاسبية، وهذا على مستوى المبادئ التي تحكم تقديم القوائم المالية، فإعدادها في شركة واحدة مع معايير محاسبية لعدد من البلدان سينشأ عنها وجود فروق جوهرية، وكذا الحصول على نواتج مختلفة.

ولعل أفضل مثال الشركة الألمانية (Diamler Benz) من خلال الحسابات المعلن عنها في عام 1993، التي أظهرت وجود نتيجة إيجابية تقدر ب 602 مليون مارك من خلال المعايير الدولية، وبخسارة تقدر ب1893 مليون مارك من خلال المعايير الأمريكية، هذا المثال يؤدي إلى وجود توافق محاسبي على الصعيد الدولي.

ثانيا: من اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية

في 29 جوان 1973 تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بمبادرة من السيد هنري بنسن المساهم في مكتب المراجعة (coopers /lybrand). وتعتبر IASC لجنة خاصة مستقلة، ومنظمة مهنية تهتم بالمجالين المحاسبي والمراجعة لتسعة بلدان(الو.م.أ، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا)، وكان الهدف

من إنشاء هذه الهيئة يتمثل في إصدار معايير ملائمة لمختلف بلدان العالم، وبطريقة تمكن المرجعيات الوطنية من التأقلم وإحداث التقارب معها بصورة تدريجية.

ومنذ إنشائها قامت اللجنة بإعداد مجموعة من المعايير التي تشكل **أفضل تطبيق** للشركات الدولية، والتي أطلقت عليها معايير المحاسبة الدولية IAS، ولكن كانت مطبقة من قبل عدد قليل من المؤسسات بصفة طوعية وجزئية من أجل تحضير حساباتها المجمعة والموجهة لمجموعة من المستثمرين الدوليين، حيث كانت لا تملك سلطة قانونية تجعل هذه المعايير المنشورة إلزامية التطبيق.

ومن خلال سنوات 70 و80 عملت اللجنة على تحليل مختلف التطبيقات المتعلقة بتقديم الحسابات المجمعة، من أجل استخلاص الأفضل منها من أجل ترقيتها، فهي كانت تلعب دور المنسق. وفي عام 1995 تحصلت على دعم IOSCO وهو ما مكن من قبول المعايير المصدر من قبلها، وأصبحت مرجعية دولية معترف بها من أجل تقديم المعلومة المالية المصدرة من قبل المؤسسات المسعرة في مختلف البورصات.

وخلال عام 2000 المنظمة أكملت مراجعة معاييرها، وكذا وضع تعديل لهيكلها، حيث أصبح يطلق عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والذي أصبح يصدر معايير تحت تسمية جديدة IFRS مع تبنيه للمعايير .IAS حيث أصبح يهدف إلى إحداث مجموعة من المعايير المحاسبية ذات النوعية العالية، كما أنه بدأ العمل على معايير نموذجية لتشجيع عمليات التنسيق، بالاشتراك مع معدي معايير آخرون مع تخليه على بعض مواقعه ومواقفه، ففي الواقع فإن إحداث المقاربة مع المرجعية الأمريكية تعد ذات الأولوية، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية مع نظيره مجلس معايير المحاسبة المالية، ومنذ 2002 على القيام باتفاق بين المجلسين على التعاون في بعض مشاريع المعايير ذات الاهتمام المشترك.[1]

ثالثا: التنظيم الهيكلي لمجلس معايير المحاسبة الدولية:

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مهامه منذ أفريل 2001 مع بقاء مقره في العاصمة البريطانية لندن، أصبح هيكله التنظيمي يرتكز على هيئتين رئيستين هما: مجلس المراقبة والمجلس التنفيذي، والهيكل التنظيمي يكون كمايلي: الشكل رقم 2-1

[1]- بونعجة سحنون ، نبيل بوفليح، **"محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص ص 1-2.

Structure operationnelle des normes IAS/IFRS

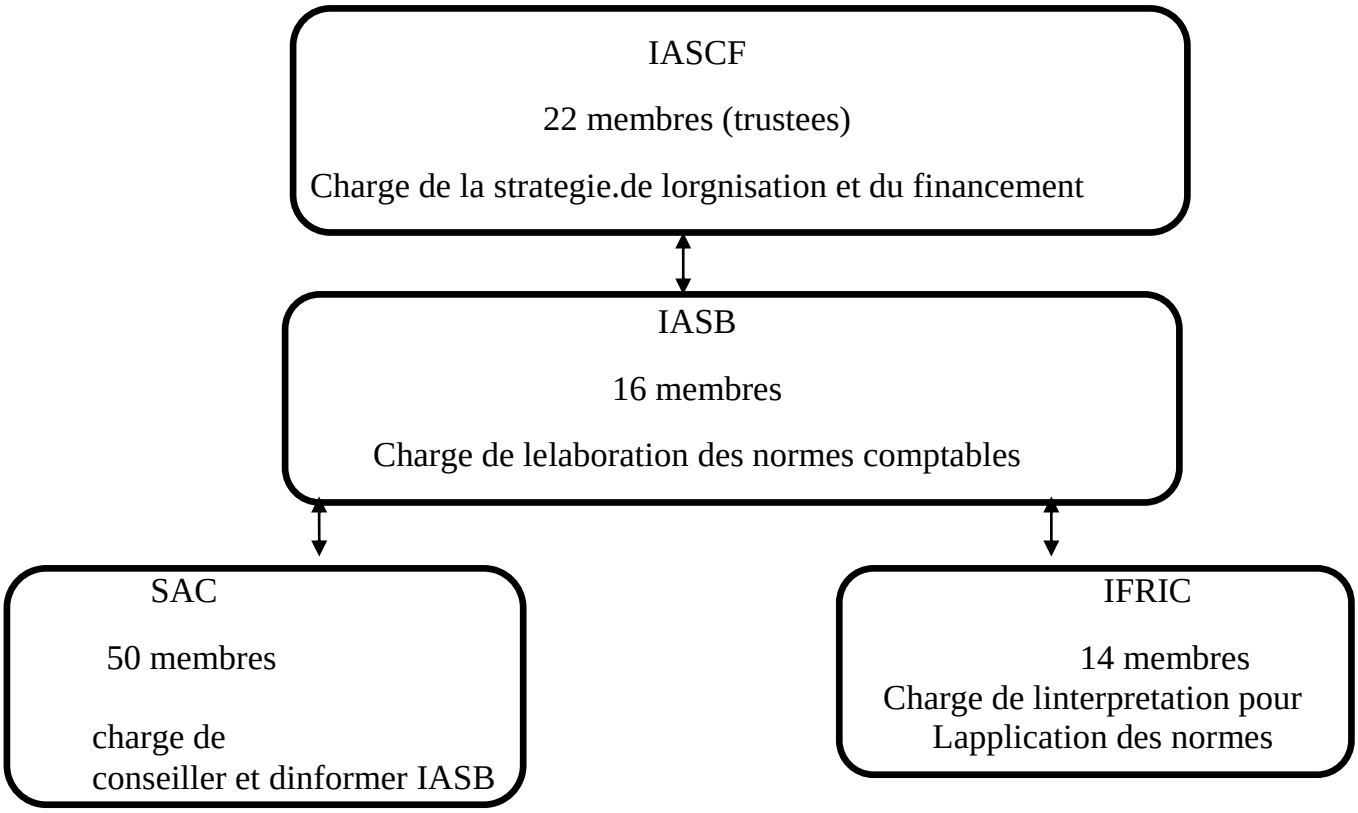

Source :louis PIERART, **IFRS : Analyse des imapactsstraégiques pour l'assureur et comaraison avec solvabilité 2**, Deloitte mémoire presente devant lecole National de la statistique et de L'administration économique (ENSAE) pour l obtention du diplôme de la filiere actuariat et l admisson a l Institut des actuaires, 2011, p 07.

ومن خلال هذا الشكل يتبين أن المجلس يتكون من:

- ✓ **مجلس المراقبة والمتابعة IASCF:**

وهو يعتبر المؤسسة الأم ويتكون من 22 عضوا يطلق عليهم الأمناء، وهم مكلفون بإختيار الأعضاء الذين سيشكلون الهيئات الأخرى (المجلس، SAC، IFRIC) وكذا تأمين التمويل اللازم للهيئة؛

- ✓ **المجلس التنفيذي(BOARD):**

تم وضعه منذ الفاتح من افريل 2001 وهو يتشكل من 14 عضوا، سبعة منهم مكلفون بالتواصل مع معدي المعايير الوطنية، كما أن المجلس يقوم بإعداد المعايير الجديدة التي يطلق عليها

IFRS، وتجدر الإشارة إلى عشرة من أعضائه يكونون قادمون من الكومنولث والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يظهر السيطرة الأنقلوسكسونية عليه؛

- ✓ **اللجنة الاستشارية SAC :**

تلعب هذه اللجنة دور المستشار لصالح مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال برنامج العمل الذي سطره، وتنظيم الاجتماعات ذات الأولوية الاستشارية؛

- ✓ **لجنة التفسيرات IFRIC:**

تقوم بتحرير التفسيرات المناسبة للمعايير IAS/IFRS كما تقوم بتقديم الاقتراحات لصالح المجلس، وكذا تقديم وضعيات تقنية حول قضايا محددة، في انتظار الإصدار النهائي للمعيار، أو التي معالجتها من خلال كل المعايير.

رابعا: إجراءات تحضير المعايير

تقوم إجراءات تحيز أي معيار جديد على مرحلتين زمنيتين هما:[1]

- **مرحلة التحليل الواقعي وتحليل إمكانيات وجود معيار جديد:**

- ✓ تقوم مجموعة عمل تابعة للمجلس بتحليل المشاكل المحاسبية المصاحبة للموضوع المراد معالجته؛
- ✓ تحليل القواعد الموجودة على مستوى المرجعيات الوطنية ووجهات النظر المقدمة من قبل معدي معايير المحاسبة الوطنية؛
- ✓ استشارة **SAC** فيما يتعلق بإمكانية إدراج المشروع في برامج عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASBP؛
- ✓ مجلس معايير المحاسبة الدولية يقوم يشكل مجموعة استشارية، يكون دورها تقديم أفضل النصائح فيما يتعلق بموضوع المشروع؛

- **مرحلة إقتراح، تبادل، تعديل ونشر معيار:**

- ✓ إصدار ورقة مناقشة من أجل الدعوة إلى تقديم التعليقات المناسبة حول المشروع المقترح؛
- ✓ تحليل التعليقات المتحصل عليها والمتعلقة بورقة العمل؛
- ✓ إصدار مسودة إعلان والتي تمثل فيها كل الأراء المتباينة وخلاصتها الأساسية؛
- ✓ يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحليل مسودة الإعلان؛

[1]- بونعجة سحنون ، نبيل بوفليح، مرجع نفسه، ص **3.**

- ✓ مجلس معايير المحاسبة الدولية يقوم بدراسة فرصة عقد اجتماع عام حول إمكانية إجراء تجارب واستخلاص النتائج على أساس عملي وواقعي؛
- ✓ المجلس يقوم بالمصادقة على المعيار الجديد ثم نشر محتواه، مع تضمين كافة النتائج المتفق عليها.

المطلب الثاني: معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين

إن شركات التأمين تتأثر بشكل مزدوج بهذه المعايير، حيث أنها من جهة تعتبر شركة تجارية وتقوم بعمليات التأمين من جهة أخرى، ففي واقع الحال هناك معايير خاصة تتعلق بعقود التأمين التي هي في طور الإعداد.

حيث انه عمل مجلس المعايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم الاعتراف و القياس المحاسبي المتعلق بشركات التامين،وذلك من خلال وضع معيار خاص بها،دون اغفال المعايير الاخرى التي تمكن من رفع الاداء والعمل المحاسبي بهذه الشركات قصد تقديم معلومات مالية لها مصداقية و موثوقية اكبر بالنسبة الى المستثمرين والأطراف الاخرى ذات العلاقة.

وبالنظر إلى المعايير المتعلقة بصورة خاصة بقطاع التأمين نجد:

جدول رقم(II-1): معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين

معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين	
IAS 01	عرض القوائم المالية
IAS 19	محاسبة (أو الاعتراف) منافع المستخدمين
IAS 32	عرض الأدوات المالية
IAS 39	الاعتراف وقياس الأدوات المالية
IFRS 04	عقود التأمينات
IFRS 07	المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها

Source :valériekervazo, normes IFRS: principes et valoristion en Epargne.

هناك بعض المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة، وهو الحال بالنسبة الى المعيار IAS1 الذي اوجد قاعدة جديدة فيما يخص عرض وتمثيل القوائم المالية حتى يمكن للكيان المقارنة بينها مع الفترات السابقة وكذا القوائم المالية الاخرى الصادرة من الكيانات من نفس القطاع. أما المعيار IAS 19

فله تأثير على وجهتين مختلفين فيما يتعلق بقطاع التأمين، وذلك كما يلي:

- المؤسسات العاملة في قطاع التأمين وكذلك بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة في القطاعات الأخرى تكون ملزمة بتقييم التزامات اتجاه مستخدميها، ويجب عليها تطبيق ما ورد في هذا المعيار؛
- الشركات الاستشارية تكون لها مهمة تقييم الالتزامات الاجتماعية للمؤسسات، وحتى هنا العديد منها تهمل المؤونات الواجب تكوينها في هذا الخصوص، ويكون لهذا المعيار أثر لا يعتد به على النشاط التي تقوم به هذه الشركات الاستشارية.

وفيما يخص المعايير IAS 32 و IAS39 و IFRS7 كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر وتعود إلى عملية التمويل أو تستخدم الأدوات المالية بصورة واضحة، وشركات التأمين تكون خاضعة لتغيير شامل فيما يخص طرق الاعتراف والقياس هذه الأدوات المالية.

المطلب الثالث : المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية IFRS 4 عقود التأمين.

المعيار IFRS 4 يعد الأهم من خلال إجراءات تحديث المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأمينات، حيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة معايير IFRS الخاصة بقطاع التأمين والخدمات المالية.

أولا: تعريف عقد التأمين وفق IFRS 4 .

يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (4) عقد التأمين بأنه عبارة عن : "العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) بخطر تأميني هام من طرف أخر (حامل الوثيقة) بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن تحقق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن منه) والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة."[1]

ثانيا: هدف المعيار IFRS 4

يهدف المعيار إلى تحديد كيفية التقرير عن عقود التأمين من قبل الشركات المصدرة لهذه العقود حتى يكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية المرحلة الثانية لمشروعه من عقود التأمين ويتطلب هذا المعيار مايلي:[2]

- إدخال تحسينات محدودة للمحاسبة من قبل شركات التأمين فيما يتعلق بعقود التأمين؛

[1]- أحمد حلمي جمعة، محاسبة عقود التأمين، مرجع سابق، ص 25.
[2]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 774.

- الإفصاح الذي يبين ويوضح المبالغ الواجب إظهارها في القوائم المالية الناشئة من عقود التأمين، وتساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم ماهية المبالغ وتوقيت وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين.

ثالثا: نطاق المعيار IFRS 4

ينطبق المعيار على مايلي :[1]

- ✓ عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) والتي أصدرتها الشركة وكذلك عقود إعادة التأمين التي تملكها؛
- ✓ الأدوات المالية التي تصدرها الشركة والتي تتعلق بميزة المشاركة الاختيارية.

ولا ينطبق المعيار على مايلي:

- ✓ الأصول والالتزامات الأخرى التي تعود للمؤمن، مثل: الأصول المالية، والالتزامات المالية التي تدخل في نطاق المعيار IAS 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)؛
- ✓ المحاسبة بواسطة حاملي بوليصة التأمين؛
- ✓ ضمانات المنتج؛
- ✓ أصول والتزامات المستخدم بموجب خطط منافع الموظفين؛
- ✓ الحسابات الدائنة والمدينة المحتملة في اندماج الأعمال.

رابعا: الاعتراف والقياس بعقود التأمين.

يجدر الإشارة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولي قد قرر لشركات التأمين إعفاءات مؤقتة من بعض المعايير الدولية الأخرى لإعداد التقارير المالية، كما ذكر مجموعة من العوامل التي يجب مراعاتها عند القياس والاعتراف بعقود التأمين بالإضافة إلى معاملة خاصة لعقود التأمين التي تم الحصول عليها من خلال اندماج الأعمال أو نقل المحفظة، وميزات المشاركة الاختيارية لعقود التأمين والأدوات المالية.[2]

- **الإعفاء المؤقت من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.**

لقد تضمن المعيار IFRS 4 إعفاءات مؤقتا من تطبيق بعض معايير التقارير المالية الدولية وذلك فيما يتعلق بالأسلوب الوارد في المعيار IAS 8 لوضع سياسة محاسبية مناسبة وذلك

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص341.

[2]- فاتح طايلب، **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجيستر، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 79.

بالنسبة للمؤمن تتعلق بعقود التأمين وعقود إعادة التأمين، ولكن المعيار في أحيان أخرى لا يعفى المؤمن من تأثيرات الأسلوب المنوه عنه سابقا في الحالات التالية:[1]

- ✓ لا يجوز له الاعتراف بأي مخصصات تتعلق بمطالبات مستقبلية ممكنة كالتزامات إذا ظهرت بموجب عقود تأمين غير قائمة في تاريخ الإبلاغ المالي؛
- ✓ تنفيذ اختبار كفاية الالتزام؛
- ✓ إلغاء التزام التأمين من الميزانية عند إطفاءه ولا يجوز للمؤمن إجراء مقاصة بين أصول إعادة التأمين والتزامات التأمين، أو كذلك بين الإيرادات والأعباء من عقود إعادة التأمين مع الأعباء والإيرادات من عقود التأمين ذات العلاقة.

- **اختبار كفاية الالتزام.**

وفقا للمعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع ومن خلال المرحلة الأولى تكون شركات التأمين معفاة من التسجيل المحاسبي بالقيمة السوقية لجملة التزاماتها، وفي كثير من الأحيان يطلب مجلس معايير المحاسبة الدولية منها إجراء اختبارات تتعلق بمدى كفاية التزاماتها عند كل تاريخ إقفال لحساباتها. هذا الاختبار يوجه للتأكد من أن الالتزامات التأمينية لم يتم تقييمها بأقل من قيمتها الحقيقية، وهذا دائما في

إطار الإبقاء على الإجراءات المحاسبية المفروضة من قبل المعايير المحلية. ولاختبار مدى كفاية وملائمة الالتزام يجب على شركة التأمين أن:

- ✓ تأخذ في الاعتبار التقديرات الحالية لجميع تعاقداتها والتدفقات النقدية ذات الصلة بها؛
- ✓ تعترف بكامل العجز أو النقص في قائمة الدخل. [2]

- **انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين.**

إذا وجد انخفاض بأصل إعادة التأمين أو حامل بوليصة إعادة التأمين فإنه يجب تخفيض القيمة المعدلة (القيمة الدفترية الجديدة) طبقا لذلك، وأن يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في قائمة الدخل ويحدث انخفاض القيمة في أصل إعادة التأمين عندما:

- ✓ يوجد دليل موضوعي أن حامل البوليصة بمقتضى عقد إعادة التأمين قد لا يتلقى كل المبالغ المستحقة له بمقتضى أحكام العقد؛

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 346.
[2]- فاتح طايلب، مرجع سابق، ص80.

- ✓ حدوث حدث له تأثير على المبالغ التي سوف يتسلمها حامل بوليصة عقد التأمين من شركة التأمين.

- **معدلات الفائدة السوقية الجارية.**

حيث يسمح للشركة بتغيير سياستها المحاسبية وذلك من خلال قيامها بإعادة قياس التزامات إعادة التأمين المخصصة لتعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق والاعتراف بهذه التغييرات في قائمة الدخل. [1]

- **الحيطة والحذر.**

لا يحتاج المؤمن أن يغير السياسات المحاسبية لعقود التأمين لإلغاء الحذر المفرط، ومع ذلك إذا قام المؤمن بقياس عقود تأمينه بحذر كاف فإنه لا يتوجب عندئذ استخدام أي حذر إضافي.[2]

- **هوامش الاستثمارات المستقبلية.**

لا يلزم لشركة التأمين تغيير سياستها المحاسبية لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلي، ومع هذا يوجد افتراض مسبق بأن القوائم المالية لشركة التأمين ستصبح أقل ملائمة وأقل موثوقية إذا هي أخذت في الحسبان سياسة محاسبية تعكس هوامش الاستثمار المستقبلي في قياس عقود التأمين، ما لم تؤثر هذه الهوامش على مدفوعات التأمين، وفيما يلي مثالان للسياسات المحاسبية التي تعكس هذه الهوامش:

- ✓ استخدام سعر خصم يعكس العائد المقدر على أصول شركة التأمين؛
- ✓ تخطيط العائدات على هذه الأصول بمعدل عائد تقديري وخصم هذه العوائد المخططة بمعدل مختلف شاملا النتيجة في قياس الالتزام.[3]

- **عقود التأمين المقتناة في اندماج الأعمال.**

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية في IFRS 4 أنه من اجل الالتزام بأحكام المعيار IFRS 3 فإنه على شركة التأمين في ميعاد الشراء أن تقيم بالقيمة العادلة التزامات التأمين التي تتحملها وأصول التأمين التي تم الحصول عليها من خلال اندماج الأعمال، وأيضا ينطبق على شركة التأمين التي تتلقى محفظة عقود التأمين. ويمكن للمؤمن بدون إلزام التوسع في العرض بما يؤدي إلى فصل القيمة العادلة إلى جزئين:

- الأول ويرتبط بالالتزام الذي تم قياسه بالاستناد إلى سياسات المؤمن المحاسبية؛

[1]- مرجع نفسه، ص81.
[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص81.
[3]- فاتح طايلب، مرجع سابق، ص81.

- الثاني الأصل الطارئ الذي يمثل الفرق بين القيمة العادلة لحقوق المؤمن التعاقدية المقتناة أو التي يفترض اقتناؤها والالتزام الذي تم قياسه بالاستناد إلى سياسات المؤمن المحاسبية.

خامسا: الإفصاحات عن عقود التأمين.

يتبنى المعيار الدولي التقارير المالية (4) مايسمى بالمنهج المبني على المبادئ في الإفصاح، وينبغي الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدم على فهم المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين التي تنشأ عن عقود التأمين، ويجب أن تقدم شركات التأمين أيضا المزيد من التفاصيل حول المخاطر التي تتكبدها، بما في ذلك أي تركيز للمخاطرة وأثر متغيرات السوق على الافتراضات الرئيسية المستخدمة، وفيما يلي عرض لأهم الإفصاحات:[1]

- تطلب أيضا المعلومات التي تساعد المستخدمين على فهم مبلغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية، يجب أيضا الإفصاح عن بنود وشروط عقود التأمين التي لها أثر مادي على مبلغ وتوقيت شكوك التدفقات المادية النقدية المستقبلية لشركة التأمين؛
- يلزم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمطالبات الفعلية مقارنة مع التقديرات السابقة ويجب الكشف عن المعلومات المتعلقة بمخاطر معدل التأمين ومخاطر معدل الائتمان التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي 32.
- يجب إظهار المعلومات حول التعرض لمخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر السوق بموجب المشتقات الضمنية المشمولة في عقد التأمين أساسي إذا لم تظهر شركة التأمين المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة، لكن لا تحتاج شركات التأمين إلى أن تفصح عن القيمة العادلة لعقود التأمين الخاصة بها في الوقت الحالي بل يجب عليها أن تفصح عن الأرباح والخسائر من عقود إعادة التأمين المشتراة؛

المبحث الثاني :معايير الأدوات المالية وعلاقتها بنشاط التأمينات

المطلب الأول: الأدوات المالية: الاعتراف وقياس "IAS39 "

يسري IAS39 عند محاسبة جميع الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المعفاة بشكل محدد،.

أولا: تصنيف الأدوات المالية. [2]

1- تصنيف الأصول المالية:

[1]- بونعجة سحنون ، نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 11.

[2]أحمد حلمي جمعة،محاسبة الأدوات المالية ،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،ص ص 244-245

يتطلب المعيار من المؤسسات تصنيف الأصول المالية ضمن أي من الفئات الأربعة التالية:

1 – 1 – أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:[1]

ويقسم المعيار هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما:

– المخصصة: وهي الأصول التي تختار المؤسسة تصنيفها ضمن هذه الفئة بحيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في قائمة الدخل من خلال الأرباح والخسائر

– أصول محتفظ بها للمتاجرة: هي الموجودات التي تم امتلاكها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءا من محفظة يوجد دليل على أن لها نمطا فعليا لتحقيق الربح قصير الأجل وتعتبر الموجودات المالية المشتقة دائما أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية.

2 – 1 – أصول مالية معدة للبيع:

وهي تلك الموجودات المالية التي هي ليست:

– قروض وذمم مدينة؛

– استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق؛

– أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

3 – 1 – استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات محددة أو قابلة للتحديد ولها موعد استحقاق ثابت وللمؤسسة نية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق.

4 – 1 – القروض والذمم المدينة:

هي الأصول المالية غير المشتقة والمحددة قيمة تسديدها بشكل مسبق وبمقدار ثابت والتي تنشئها أو تحصل عليها المؤسسة، وهي غير مدرجة في سوق نشط وغير مخصصة للمتاجرة بها، ولم تعتبرها المؤسسة عند الاعتراف الأولي بها كأصول بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو كأصول معدة للبيع.

2– تصنيف الالتزامات المالية:

لقد تطرق المعيار IAS 39 لصنفين من الالتزامات المالية:

– الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل؛

[1] طارق عبد العال حماد،المشتقات المالية ،دار الجامعة مصر ،2003،ص 420

– أي التزامات مالية أخرى مقاسة بالتكلفة المهتلكة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال

أما مجموعة الالتزامات المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل فتتكون من مجموعتين فرعيتين:

– المحددة: وهي الالتزامات المالية التي تشخص خلال قائمة الدخل عند الاعتراف المبدئي؛

– المقتناة للمتاجرة: وهي الالتزامات المالية المصنفة كمقتناة للمتاجرة، كالالتزامات الناشئة عن الأوراق المالية المقتناة للبيع السريع.

ثانيا: الاعتراف والتوقف عن الاعتراف.

1- الاعتراف :

يجب على المؤسسة الاعتراف بالأصول المالية أو الالتزامات المالية في الميزانية فقط عندما تصبح طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.

نتيجة للمبدأ في الفقرة السابقة تعترف المؤسسة بكافة حقوقها والتزاماتها التعاقدية بموجب المشتقات في ميزانياتها على أنها أصول أو خصوم.

2- التوقف عن الاعتراف:

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو جزء منه عندما تفقد المؤسسة السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التي تتدفق من الأصل المالي من خلال البيع أو الانقضاء أو التنازل عن هذه الحقوق.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي فان الفروق بين العوائد والقيمة الدفترية المسجلة يتم إدراجها في الربح أو الخسارة عن الفترة، كذلك يتم التعامل مع أي فائض أو عجز ناتج عن إعادة التقييم في فترات سابقة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية بإدراجه أيضا في الربح أو الخسارة عن الفترة، وعندما يلغي الاعتراف بجزء من الأصل المالي، فإن القيمة الدفترية المسجلة سوف يتم توزيعها تناسبيا وتحديد ما يخص الجزء المباع باستخدام القيمة العادلة في تاريخ البيع وترحيل المكاسب أو الخسائر الناتجة في الربح أو الخسارة عن الفترة.

يتم إلغاء الالتزام النقدي عندما يتم سداده بمعنى عندما يتم سداده أو إلغاؤه أو التنازل عنه.

ثالثا: القياس.

1- القياس المبدئي:[1]

الأصول والالتزامات المالية تكون مسجلة مبدئية بتكلفتها، والتي تمثل القيمة العادلة للعوض المعطي أو المقابل المستلم، مع إضافة كافة المصاريف الناجمة عن الصفقة.

[1] أشعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية ،مكتبة الشركة الجزائرية بودواو،الجزائر،2009،ص 226

2- القياس اللاحق:

يجب قياس الأصول والالتزامات لاحقا (بما في ذلك المشتقات) بالقيمة العادلة، باستثناء:

- القروض والحسابات المدينة، الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق، والالتزامات المالية غير المشتقة حيث يجب قياسها بالتكلفة المهتلكة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال؛

- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية عند عدم وجود أسلوب قياس موثوق به للقيمة العادلة والمشتقات المصنفة كأدوات مالية فيجب قياسها بالتكلفة؛

- الأصول والالتزامات المالية التي تم تشخيصها كبند تم التحوط له أو أداة تحوط تخضع للقياس بموجب متطلبات محاسبة التحوط التي تضمنها المعيار IAS 39؛

- الالتزامات التي تنشأ عندما يكون تحويل الأصل المالي غير مؤهل للاعتراف به، أو تمت المحاسبة عنها وفقا لأسلوب التدخل المستمر فإنها تخضع لمتطلبات قياس معينة خاصة بها.

3- خيار القيمة العادلة:[1]

يجيز المعيار IAS 39 للمؤسسات تشخيص أي أصول مالية أو التزامات مالية يمكن قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء أو الإصدار، مع الاعتراف بالتغيرات في قائمة الدخل، وهذا الخيار متوفر حتى لو كان الأصل المالي أو الالتزام المالي عادة بطبيعته يمكن قياسه بالتكلفة المهتلكة، ولكن فقط إذا كانت القيمة العادلة يمكن قياسها بموثوقية، وعند إدراج الأداة في المجموعة التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل فلا يمكن إعادة تصنيفها خارجها.

4- انخفاض قيمة الأصول المالية:

بموجب هذا المعيار يجب على المؤسسة وبتاريخ كل ميزانية تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية. ويتم تطبيق متطلبات انخفاض القيمة على فئات الأصول التالية:|

- الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق؛

- الأصول المالية المعدة للبيع؛

- القروض والذمم؛

- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (مثل الأسهم التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية.

[1] محمد ابو نصار ،جمعة حميدات، مرجع سابق ص 680

ويتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والقروض والذمم بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والتي يتم خصمها باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصول المالية (سعر الفائدة الفعلي المستخدم لقياس التكلفة المهتلكة).

ويجب الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصل المالي في قائمة الدخل، باعتبارها خسارة انخفاض في القيمة. وفي الفترات المالية اللاحقة للاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الأصول المالية، إذا ارتفعت قيمة هذه الأصول (انخفاض قيمة الخسارة) يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل كأرباح استعادة خسارة القيمة.

رابعا: محاسبة التحوط[1]

التحوط هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلال استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر من ذلك أو أدوات تحوط أخرى لمواجهة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام مالي أو لأي عملية مستقبلية.

1- شروط استخدام محاسبة التحوط:

يجيز المعيار IAS39 استخدام محاسبة التحوط في ظل ظروف معينة والتي تفيد بأن عملية التحوط:

- تم تحديدها وتوثيقها رسميا بما في ذلك أهداف واستراتيجيات إدارة مخاطر المؤسسة لتبني التحوط، تحديد أدوات التحوط، البنود التي يتم التحوط لها، طبيعة المخاطر التي يتم التحوط لها، وكيفية تقييم المؤسسة لفعالية أدوات التحوط؛

- يتوقع أن تكون فعالة أكثر في تحقيق مقاصة للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بالمخاطر التي يتم التحوط لها كما تم تشخيصها وتوثيقها، ويمكن قياس الفعالية بموثوقية.

2- أنواع التحوط:

يتناول المعيار ثلاثة أنواع من التحوط هي:

2-1 تحوط القيمة العادلة:

وهو التحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي معترف به، أو التزامات غير معترف بها بعد مثل الالتزام بشراء أو بيع أصل مالي بسعر محدد ويحتمل وجود مخاطر في تغيرات القيمة العادلة لها بحيث تؤثر على الأرباح والخسائر. ويتطلب المعيار بهذا الخصوص ما يلي:

- قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في قيمة أداة التحوط والبند المتحوط له في قائمة الدخل؛

[1] محمد ابو نصار ،جمعة حميدات،مرجع سابق ، ص ص 680-687

– وعند إجراء التحوط لأصل أو التزام مالي يتم قياسه بالتكلفة أو بالتكلفة المهتلكة (مثل القروض)، يتطلب المعيار إعادة قياس الأصل أو الالتزام المالي بمقدار التغيرات في القيمة العادلة لها والتي تم التحوط لها مع الاعتراف بفروقات إعادة القياس ضمن قائمة الدخل؛

– يتم الاعتراف بفروقات تغير القيمة العادلة للأصول المالية المعدة للبيع والتي تم التحوط لها في قائمة الدخل.

2-2- تحوط التدفقات النقدية:

وهو التحوط ضد التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام تم الاعتراف به أو عملية مرجحة الحدوث، ومن المحتمل أن تؤثر هذه التغيرات على الأرباح والخسائر. ويتطلب المعيار بهذا الخصوص ما يلي:

– يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عن تغير قيمة أداة التحوط (المشتقة المالية) والذي يعتبر تحوط فعال مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية. والتحوط الفعال هو الذي يغطي ما نسبته من 80 %-125 % من التغيرات في قيمة البند المتحوط له.

– أما الجزء غير الفعال فيعترف به في قائمة الدخل.

– عند وجود مصاريف تتعلق بالبند المتحوط له مثل مصروف الاهتلاك أو الإطفاء، يتم تحويل المبلغ المعترف به سابقا لتغير القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل.

3 - 2 - تحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية:

العمليات الأجنبية هي الشركات التابعة أو الزميلة أو الاستثمار في المشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة، فعند الاستثمار في هذه الشركات بالعملة الأجنبية فإن قيمة صافي الاستثمار والذي يقصد حصة الشركة معدة التقرير (الأم مثلا) في صافي أصول تلك الشركات. ويتطلب هذا المعيار المحاسبة عن تحوط صافي الاستثمار في العملة الأجنبية (الشركة التابعة أو الزميلة أو المشروع المشترك باعتباره تحوط تدفق نقدي، بحيث يتم إظهار التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط في بند منفصل ضمن حقوق الملكية إذا كان التحوط فعالا. وعند التخلص من صافي الاستثمار يتم نقل التغيرات في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل.

3- التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط:[1]

يجب التوقف عن استخدام محاسبة التحوط إذا :

– انتهت صلاحية الأداة المالية أو تم بيعها أو أقصيت أو تمت ممارستها ؛

[1] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ،ص 292

– لم يعد التحوط متوافقا مع شروط الاعتراف – مثل توقف سريانه؛

– لم يعد يتوقع ظهور عملية تنبؤ ثانية في تحوطات التدفقات النقدية؛

– أن المؤسسة قامت بإلغاء تشخيص التحوط

وإذا تم التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط لعلاقات تحوط التدفقات النقدية بسبب عدم توقع ظهور عملية التنبؤ بعد، فإن المكاسب والخسائر المستحقة يجب ترحيلها إلى قائمة الدخل مباشرة، وإذا استمر توقع ظهور عملية التنبؤ وتوقفت علاقة التدفقات النقدية بها فإن القيم المتجمعة في حقوق الملكية سيتم الاحتفاظ بها في حقوق الملكية حتى يؤثر البند المتحوط له على الربح أو الخسارة.

المطلب الثاني: الأدوات المالية: الإفصاحات "IFRS7 ".

يسري IFRS 7 على الأدوات المالية، بالإضافة إلى ذلك يسري مثل IAS32 و IAS39 ايضا على بعض العقود التي لا ينطبق عليها تعريف الأداة المالية ولكن لها خصائص مشابهة للأدوات المالية المشتقة.[1]

أولا: متطلبات الإفصاح بموجب المعيار IFRS 7.

– يجب على المؤسسة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية وحقوق الملكية والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية:

–الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية؛

–أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية بما في ذلك آلية تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

– هناك مجموعتان أخريان من الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار IFRS7:

1–معلومات عن أهمية الأدوات المالية؛

2– معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك سياسة التحوط المستخدمة والمخاطر التي يتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية، سواء تم عرض هذه الأدوات في الميزانية أو لم يتم عرضها.

ثانيا: إفصاحات أخرى.

1– السياسات المحاسبية:

[1] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ،ص 303

على المؤسسة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية والتي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية.

2- محاسبة التحوط:[1]

على المؤسسة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي (39) وكما يلي:

- وصف لكل نوع من أنواع التحوط؛
- وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية؛
- طبيعة المخاطر المتحوط لها.

وتشمل متطلبات الإفصاح المتعلقة بتحوط التدفق النقدي ما يلي:

- الفترات التي سيحدث فيها التدفق النقدي ومتى ستؤثر هذه التدفقات على الربح والخسارة؛
- وصف لأي عمليات تم التحوط لها مسبقا ولا يتوقع حدوثها؛
- المبلغ المعترف به في حقوق الملكية خلال الفترة؛
- المبلغ المحول من قائمة التغير في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل للفترة المذكورة.

3- القيمة العادلة:

معلومات عن القيم العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية، إضافة ل:

- القيم الدفترية المقارنة؛
- وصف كيفية تحديد القيمة العادلة؛
- معلومات تفصيلية إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية.

يلاحظ أن الإفصاح عن القيم العادلة غير مطلوب عندما تكون القيمة الدفترية تمثل تقديرا معقولا القيمة العادلة.

ثالثا: المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية.

يجب الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية عن مدى التعرض للمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي، ويشمل ذلك ما يلي:

1- الإفصاحات النوعية:

[1] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ،ص 305

وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها. وتتضمن الإفصاحات النوعية ما يلي:

- التعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية؛
- أهداف الإدارة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر ؛
- التغيرات من الفترات السابقة.

2- الإفصاحات الكمية:

تزود الإفصاحات الكمية بمعلومات عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الإدارة بها، وتتضمن هذه الإفصاحات ما يلي:

- ملخصا لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ؛
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق؛
- تركز المخاطر سواء كان على أساس جغرافي أو على عملاء معينين أو في أسواق معينة أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية، ويرتبط بذلك سياسة التنويع.

المطلب الثالث: الأدوات المالية: التصنيف والقياس "IFRS9 ".

أثار المعيار IAS 39 الخاص بالاعتراف وقياس الأدوات المالية الكثير من الانتقادات من طرف المستعملين، الذين وجدوه صعبا للفهم والتطبيق، وبناءا على هذا قرر IASB استبداله بمعيار جديد (IFRS9) أكثر بساطة، مشروع إعداده يتضمن ثلاثة مراحل خصص لكل مرحلة عنوان خاص : تصنيف وقياس الأدوات المالية، انخفاض قيمة الأدوات المالية، محاسبة عمليات التحوط.

أولا: تصنيف الأصول والالتزامات المالية.[1]

1- تصنيف الأصول المالية:

عكس IAS 39 الذي حدد أربع مجموعات للأصول المالية، IFRS9 لم يميز أكثر من اثنين :

أصول مالية تقاس بالتكلفة المهتلكة وأصول مالية تقاس بالقيمة العادلة. ويتم الاختيار بين هاتين الطرقتين للقياس وفق المعيارين:

- هدف نموذج العمل بإتجاه تسيير هذه الأصول؛
- خصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية.

أكثر دقة، يقاس الأصل المالي بالتكلفة المهلكة إذا تحقق الشرطان الآتيان :

[1] Bernerd raffournier,les normes comptables internationales(ifrs),4émé édition ,economica,paris,2010,p522

– تحتفظ به في إطار نموذج عمل الهدف منه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛

– هذه التدفقات النقدية لا تشكل إلا الفوائد والقيمة الاسمية.

في كل الحالات الأخرى، تقاس الأصول المالية بالقيمة العادلة.

إن كلا شرطي التصنيف أساسيان لضمان قيام طريقة التكلفة المهتلكة بتوفير معلومات مفيدة. ويشير المعيار إلى وجوب دراسة نموذج عمل المؤسسة أولا، أما خصائص التدفقات النقدية التعاقدية فيتم دراستها فقط فيما يخص الأصول المالية المؤهل قياسها بالتكلفة المهتلكة بسبب نموذج العمل.

ويتم التصنيف عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي. كما أنه تم إلغاء تصنيف الأصول المالية المتوفرة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

2– تصنيف الالتزامات المالية:[1]

عند الاعتراف الأولي، يجب أن تسجل الالتزامات المالية بالتكلفة المهتلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة فعال، باستثناء الحالات التالية:

– الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل؛

– الالتزامات المالية الناتجة عندما لا يستجيب تحويل أصل مالي لشروط الاستبعاد (الإخراج) من الميزانية؛

– الالتزام بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق.

يمكن أيضا عند الاعتراف المبدئي، وبدون رجعة قياس الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا كانت ضمن أحد الشروط الثلاثة التالية:

– أداة هجينة تحتوي على مشتقة ضمنية واحد أو أكثر، إلا إذا لم تغير هذه المشتقة بطريقة معبرة التدفقات النقدية للأداة المعنية أو إذا بين تحليل موجز أنه لا يمكن فصل المشتقة؛

– الحد من تشويه المعالجة المحاسبية (عدم تطابق) التي من شأنها أن تظهر في تقييم الأصول أو الالتزامات أو في تسجيل المكاسب أو الخسائر على أسس مختلفة؛

– مجموعات الالتزامات المالية (أو الأصول والالتزامات المالية) التي إدارة ومتابعة تقييمها يكون بالقيمة العادلة.

ثانيا: قياس الأصول والالتزامات المالية.

1– القياس المبدئي:

[1] IFRS 2012,edition francis lefebvre,paris,2012,p1752

وفق IFRS 9 وعند التسجيل المبدئي، على المؤسسة أن تعترف بالأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة. وفي حالة وجود أصول أو التزامات لم يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يتم تقييمها بالقيمة العادلة بزيادة أو إنقاص تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة للاستحواذ على الأصول أو الإصدار الالتزامات.

وتم إلغاء المتطلبات المعقدة والمبنية على القواعد الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 فيما يخص المشتقات الضمنية وذلك من خلال عدم اشتراط فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأساسي للأصول المالية.

2- القياس اللاحق:[1]

2-1القياس اللاحق للأصول المالية:

يكون القياس اللاحق للأصول المالية بالقيمة العادلة أو التكلفة المهتلكة وفقا للمجموعة التي ينتمي إليها الأصل. وفيما يخص الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إلا إذا استعمل الأصل في عمليات التحوط. كما تخضع الأصول المسجلة بالتكلفة المهتلكة لقواعد انخفاض القيمة.

ويوجد استثناء واحد فيما يخص الاستثمارات في أدوات الملكية والتي تختار المؤسسة قياس التغير في قيمتها العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. وتختار هذا التصنيف عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي، حيث لا يمكن الرجوع عنه. كما يتم الاعتراف بتوزيع أرباح هذه الأدوات في قائمة الدخل.

وهناك كذلك استثناء فيما يخص أدوات حقوق الملكية التي يصعب تحديد قيمتها العادلة (الأسهم الغير مسعرة)، حيث يسمح IFRS 9 بقياسها بالتكلفة. كما أن الأرباح والخسائر الناتجة عن الأصول المقاسة بالتكلفة المهتلكة، تسجل في قائمة الدخل عندما تمتلك هذه الأصول، تستبعد من الميزانية، تنخفض قيمتها، أو يعاد تصنيفها.

2 - 2 - القياس اللاحق للالتزامات المالية:

بعد التسجيل المبدئي، على المؤسسة أن تعترف بالالتزامات المالية بالتكلفة المهتلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة فعال، باستثناء الحالات التالية:

- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. هذه الالتزامات، بما في ذلك المشتقات التي هي التزامات، يتم قياسها بالقيمة العادلة؛

[1] IFRS2012,op.cit,p1753

– الالتزامات المالية الناتجة عندما لا يستجيب تحويل أصل مالي لشروط الاستبعاد من الميزانية؛ – عقد الضمان المالي كما هو محدد في الملحق A.

بعد الاعتراف الأولي، يجب على مصدر مثل هذا العقد (إلا إذا كان العقد في حالة 1 أو 2 أعلاه) تقييمه وفق أعلى القيمتين:

- المبلغ المحدد وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 37؛
- المبلغ المعترف به في البداية مع تخفيض، عند الاقتضاء، الاهتلاك التراكمي المعترف به وفقا المعيار المحاسبة الدولي رقم 18.

– الالتزامات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق.

بعد الاعتراف الأولي، يجب على مصدر مثل هذا العقد (ما لم يكن العقد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) تقييمه وفق أعلى القيمتين:

- لمبلغ المحدد وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 37؛
- المبلغ المعترف به في البداية مع تخفيض، عند الاقتضاء، الاهتلاك التراكمي المعترف به وفقا المعيار المحاسبة الدولي رقم 18

ثالثا: القيمة العادلة وفقا للمعيار الجديد.[1]

لقد عرفت مسودة الإعلان رقم 05 (2009 / ES/ 05) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، المتعلقة بالتقييم بالقيمة العادلة على أنها: السعر الذي سيتم الحصول عليه في مقابل بيع أصل مالي، أو بفعة مقابل تحويل التزام ما من خلال صفقة عادية بين المتدخلين في السوق، وذلك خلال تاريخ التقييم (أو القياس).

رابعا: انخفاض القيمة.

أدى تقليص عدد فئات التصنيف الخاصة بالأصول المالية إلى فئتين، من اعتماد طريقة وحيدة التقييم الانخفاض في القيمة الحاصلة، حيث أنه فيما يخص الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة فإن الأرباح والخسائر تكون معروضة إما في قائمة الدخل، وإما في العناصر الأخرى للدخل الشامل، ونتيجة لذلك لا يكون من الضروري تقييم هذه الأصول من أجل التحقق من وجود انخفاض في القيمة. ومتطلبات المتعلقة بالانخفاض في القيمة تطبق فقط على الأصول المالية المقيمة بالتكلفة الممتلكة.

خامسا: إعادة التصنيف.[2]

[1] IFRS,2012,op.cit,p1754

[2] تصنيف وقياس الأصول المالية ،مرجع سابق،ص 09

أدوات الدين هي المعنية فقط بإعادة التصنيف، والتي تكون المسجلة بالتكلفة المهتلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. وفق الشروط التالية:

– يمكن تغيير تصنيف أدوات الدين من القيمة العادلة إلى التكلفة المهتلكة أو بالعكس في حالة تغير نموذج عمل المؤسسة فيما يتعلق بإدارة الأصول المالية بحيث يصبح النموذج السابق لا ينطبق؛

– يتم المحاسبة عن إعادة التصنيف بشكل مستقبلي؛

– لا يتم تعديل بأثر رجعي أية مكاسب أو خسائر أو فوائد تم الاعتراف بها في السابق؛

– عند إعادة تصنيف أصل مالي مقاس بالتكلفة المهتلكة عند الاعتراف الأولي إلى القيمة العادلة، التحويل يتم بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف والفرق يسجل في قائمة الدخل

– عند إعادة تصنيف أصل مالي من القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إلى التكلفة المهتلكة، قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تصبح قيمته المحاسبية الجديدة؛

– لا يمكن للمؤسسة إعادة تصنيف التزام مالي من مجموعة (categorie) إلى أخرى.

سادسا: محاسبة عمليات التحوط.[1]

حاليا، يقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية التركيز على إدارة المخاطر، والتي من شأنها أن تخفض عتبة تطبيق وتوسيع نطاق محاسبة التحوط. كما يقترح أيضا تبسيط محاسبة التحوط وتخفيف قواعد إدارة مخاطر المؤسسة.

المطلب الرابع: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17.[2]

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 "عقود التأمين" في عام2017 والذى سيدخل في حيز النفاذ في عام 2021.

يمثل المعيار الجديد تغيرًا جذريًا ليس لشركات التأمين التي ستستخدمه فحسب، ولكن أيضًا للمستخدمين وخاصة المحللين الذين يقومون بتغطية القطاع على مستوى العالم ، حيث ستتغير القوائم المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية لشركات التأمين تغيرًا جذريًا.بالرغم من توقع وجود اضطرابات عند بداية تنفيذ هذا المعيار، يعتقد محللو قطاع التأمين على مستوى العالم أنه سيحدث تغيرًا هائلًا فيما يتعلق بتوافق شركات التأمين والقدرة على المقارنة فيما بينها .

اولا: نطاق معيار IFRS 17

[1] Shoshana alimi,analyse de convergences et divergences des référentiels solvabilité et ifrs4 phase2 sur un portefeuille de rentes viagéres,master actuariat , université paris dauphine ,2013,p46

[2] https://www.ktab3ndna.com/2019/08/ifrs17.html

وضع المعيار 17 نطاق يتضمن عقود التامين التي يطبق عليها طالما استوفت جوهر تعريف المعيار لعقد التامين وبعض المتطلبات الاخرى.حيث يشمل هذا النطاق :

-عقود التامين التي تصدرها الشركة .

-عقود اعادة التامين التي تصدرها او تحتفظ بها الشركة .

-عقود الاستثمار التي تحتوي ميزات المشاركة الاختيارية بشرط ان تكون الشركة مصدرة ايضا لعقود التامين .

ثانيا: استثناءات تطبيق معيار 17 .

1-ضمانات المنتجات الصادرة مباشرة من الشركة المصنعة او تاجر الجملة حيث يطبق عليه المعيار 15.

2-عقود الضمان المالي.

3-عقود التامين المباشر التي تحتفظ بها المنشاة (اي عقود التامين المباشر التي تكون فيه المنشاة حاملة للوثيقة اي انها الطرف المؤمن عليه).

4-اصول والتزامات صاحب العمل بموجب خطط مزايا العاملين.

ثالثا:الاعتراف.

جاء المعيار 17 ليضع اساسا للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقه حيث تم تقسيمها الى :

-الاعتراف بعقود التامين المصدرة .

-الاعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء التامين .

-الاعتراف بعقود اعادة التامين المحتفظ بها .

-الاعتراف بعقد الاستثمار الذي يحتوي ميزة مشاركة اختيارية.

رابعا:القياس

وضع المعيار 17 ثلاثة مناهج لقياس مجموعات عقود التامين الواقعة ضمن نطاقه وهي :

-نهج اللبنات-النموذج العام "نموذج القياس الإلزامي"

-نهج الرسوم المتغيرة-نموذج معدل يناسب طبيعة الرسوم المتغيرة.

-نهج تخصيص الاقساط-تعديل وتبسيط للنموذج العام ."اختياري".

المبحث الثالث :الفروق الجوهرية بين المرجع المحاسبي لقطاع التأمينات ومعايير المحاسبة الدولية.

بعد أن اعرجنا على بعض خصائص النظام المحاسبي المالي للتأمينات وخصائصه ،سوف نحاول تبين الفروق الجوهرية بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية من خلال هذا المبحث .

المطلب الاول:الفرق بين النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمعايير المتعلقة بالأدوات المالية[1]

فيما يلي حاولنا إجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمعايير المتعلقة بالأدوات المالية ،حيث ان تبني هذه المعايير أصبح ضرورة حتمية تمليها الظروف الدولية الراهنة.

1-إن اوجه الاختلاف فيما بين النظام المحاسبي والمعايير أكثرها تصب في القالب المفاهيمي دون القواعد ،ورغم تعرض النظام المحاسبي المالي الى مفهوم الأداة المالية الذي يكون ضمنيا يشكل نفس المفهوم الذي جاء به المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون ،وكذا إعطائه مفهوم للأصول المالية إلا انه لم يقدم:

-مفهوما خاصا الإلتزامات المالية ،بمعنى أنه لم يطرح تعريفا عاما وشاملا لهذا رغم إستخدامه لهذا المصطلح،وكذا التصنيف كان موافقا مع المعيار المحاسبي التاسع والثلاثين؛

-رغم تعرضه لمفهوم الاصول المالية وتصنيفاتها إلا أن هناك نقص في المعلومات المتعلقة بها ،من حيث متى تعتبر الأداة المالية على أنها أصل مالي،وكيفية إدراجها في التصنيفات الأربعة الموجودة ، والتي تعتبر من أهم أسس الإعتراف والقياس؛

-لم يهتم بالصورة الكافية بتحديد أنواع الأدوات المالية ، وتقديم المفاهيم المتعلقة بها ؛

-لم يقدم مفهوما محددا لأدوات التحوط والظروف الواجبة المناسبة لأستخدامها.

وفيما يخص قواعد التقييم نجد ان النظام المحاسبي المالي يشترط إستخدام السعر المتوسط في الشهر الأخير من السنة المالية عند القياس اللاحق للأصول المتاحة للبيع المسعرة،بينما المعيار الدولي 39 لم يشر إلى ذلك.كما أن شرح متطلبات القياس بالقيمة العادلة وفق المعيار (IAS39) أكثر وضوحا منه في (scf).

ومن خلال الجدول التالي يمكن عرض أهم المقاربات الممكنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية (IAS39/ IFRS 09)

[1] مسعود دراوسي،ضيف الله محمد الهادي،قوادري محمد،مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة الدولية ، الملتقى الدولي : النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ، التحدي ،جامعة البليدة ،يومي 13و14 ديسمبر 2011

الجدول رقم(II-2):اوجه الإختلاف والتقارب بين SCFو IAS/IFRS المتعلقة بالأدوات المالية [1]

	النظام المحاسبي المالي	المعيار المحاسبي الدولي رقم 39	المعيار المحاسبي الدولي رقم 09
من حيث التصنيف	يصنف النظام المحاسبي المالي الأصول المالية التي تعتبر الأدوات المالية في أربع فئات	تصنيف الأصول المالية في أربع فئات : -أصول مالية محتفظ بها لغاية المتاجرة ؛ -أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق -قروض وذمم مالية ؛ -أصول مالية متاحة للبيع	يصبح تصنيف الأصول المالية وفقا للمعيار الجديد الى فئتين : -أصول مالية مصنفة بالتكلفة المطفأة؛ -أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة
القياس المبدئي	تكلفة الاقتناء	تكلفة	القيمة العادلة،مع إمكانية اعتبار تكلفة الاقتناء على أنها القيمة العادلة للأداة المالية في بعض الحالات
خسارة انخفاض القيمة	يتم تحديد انخفاض القيمة حسب تصنيف المعيار ،وهي قريبة لمقتضى المعيار الدولي المحاسبي التاسع والثلاثين	طرق عديدة لتحديد إنخفاض القيمة ،وذلك كما يلي : -الأصول المالية التي تم إظهارها بالتكلفة المهتلكة ؛	طريقة وحيدة لتحديد انخفاض القيمة

[1]المصدر : بونعجة سحنون ، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بالإشارة إلى حالة الجزائر ،مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2011،ص ص 159-160

		-الأصول المالية التي يتم عرضها بالتكلفة ؛ -الأصول المالية المتاحة للبيع	
المشتقات الضمنية	لا يوجد مفهوم للمشتق الضمني ،وكذا العقود المضيفة.	تكمن المشكلة في ضرورة معرفة متى يجب فصل المشتق المدمج عن العقد المضيف ،ويتم تسييرها وفقا للقواعد المعقدة	فيما يتعلق بالعقود المضيفة التي تدخل في مجال تطبيق المعيار IFRS09 ، والذي يتطلب تطبيقه بصورة كلية على الأدوات المركبة (الهجينة). وعلى العموم لا يتم فصل المشتقات الضمنية من العقود المضيفة إلا في حالات نادرة .
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لأداة حقوق الملكية غير مسعرة	بالنسبة للأدوات المالية التي تمثل حقوق ملكية ،والتي لا يمكن تسعيرها وبالتالي عدم معرفة قيمتها العادلة ،يتم تقييمها استثناءا عن طريق التكلفة او التكلفة المهتلكة	تقيم عن طريق تكلفتها	في حالة وجود أسهم غير مسعرة يتم تقييمها عن طريق القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر،أي تسجييل التغييرات على الأداة في حقوق ملكية ،ولا يوجد هناك اي إستثناء لاستخدام التكلفة المهتلكة

2-من خلال الجدول السابق ، يمكن أن يؤدي إستخدام مقتضى المعيار الإبلاغ المالي الجديد إلى تحسين مختلف المعالجات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي في الجزائر ، ولعل أهم هذه الإضافات والتحسينات تكمن في :

-تبسيط عملية تصنيف الخاصة بالأصول المالية ،وكذا إعادة قياسها ؛[1]

-بسبب تحديد فئة الأصول المالية في فئتين فقط ، الأمر الذي يؤدي إلى تبسيط طريقة تحديد الخسارة في إنخفاض القيمة لهاته الأصول ،حيث حدد المعيار الجديد الأدوات المالية التي يتم تصنيفها في فئة[2] التكلفة المهتلكة وهي التي يجري عليها اختبار الإنخفاض ؛

-في حالةعدم وجود سوق نشط بالنسبة إالى الأسهم التي لا يمكن تسعيرها ، فإنه يتم قياسها من خلال القيمة العادلة ،وذلك من خلال الدخل الشامل ،بالتالي التأثير على الأموال الخاصة دون التأثير على نتيجة الدورة المالية ؛

-تقديم مفهوم للمشتقات الضمنية ، حيث تم التخلص من التعقيدات التي كانت تلف محاسبتها من خلال تطبيق متطلبات المعيار الدولي التاسع والثلاثين .

المطلب الثاني :الفرق بين النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع

يمكن إجراء مقارنة من خلال الميزانية بين النموذج الجزائري وما يقابله من معايير المحاسبة الدولية وفق ما يلي :[3]

الميزانية من خلال معايير المحاسبة الدولية تشكل ميزانية اقتصادية التي تظهر من خلالها الأصول والخصوم بقيمتها السوقية ...،حيث تقييم الالتزامات (المؤؤنات التقنية) بالقية العادلة وفق نموذج أفضل تقديرات ، التي تحين وفق معدلات تحيين مختارة بعناية خلال إقفال الحسابات السنوية .

أما الميزانية من خلال المرجعية المحاسبية الجزائرية فتسجل من خلال الأصول وفق المعيار IAS39 والإلتزامات التأمينية وفقا للنصوص القانونية المنظمة لنشاط التأمين (المعايير المحلية)، كما لا يوجد هناك مجال لتعديل إلتزاماتها وفق المتغيرات الإقتصادية ،فلا تظهر بقيمتها السوقية ،مما يؤدي الى حدوث تشويه محاسبي بين الأصول والخصوم .

الشكل رقم 3-1 مقارنة الميزانية بين النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمعيار الدولي الرابع IFRS04

[1] بونعجة سحنون ، مرجع سابق ، ص ص 160-161
[2] مسعود دراوسي،ضيف الله محمد الهادي،قوادري محمد،مرجع سابق ، ص 16
[3] بونعجة سحنون ، مرجع سابق

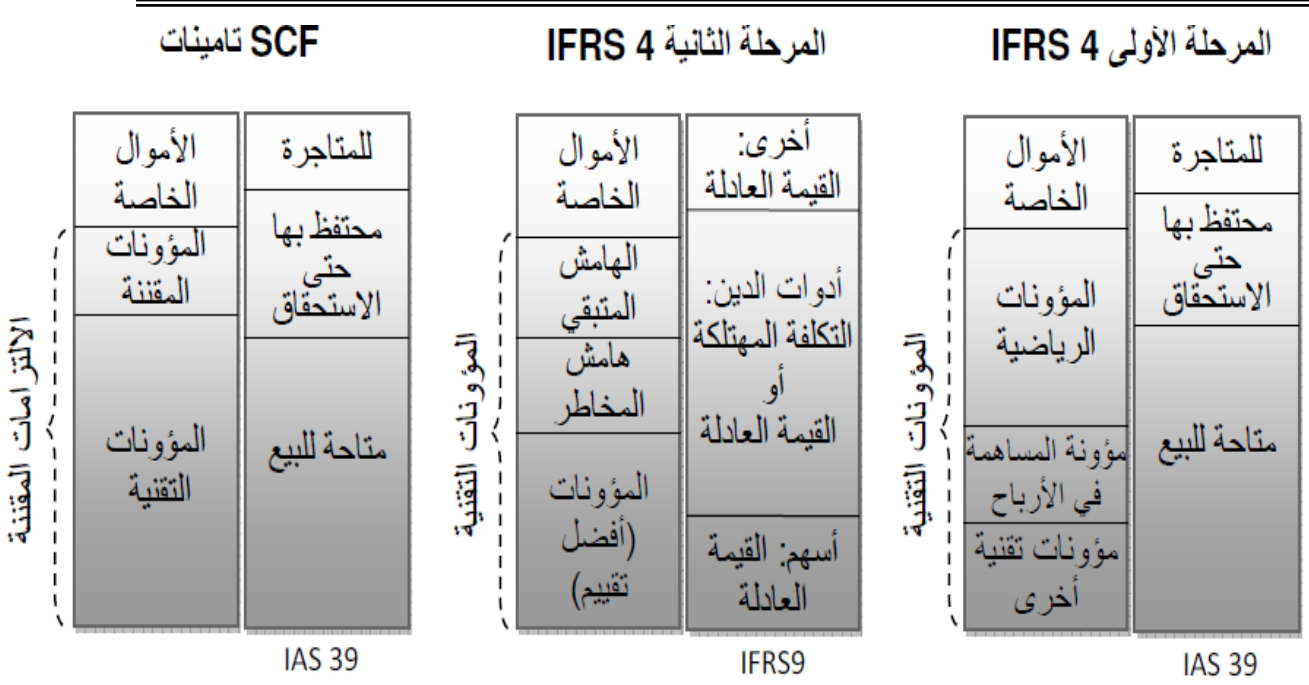

ومن خلال الجدول التالي يمكن عرض أهم الفروقات الممكنة بين النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS04:[1]

الجدول رقم (II-3):مقارنة النظام المحاسبي المالي للتأمينات مع المعيار الدولي الرابع للإبلاغ المالي

	النظام المحاسبي المالي للتأمينات	**المرحلة الأولى من IFRS04**	**المرحلة الثانية من IFRS04**
قياس الإلتزامات التأمينية (المؤونات التقنية)	طبقا لما ورد في القوانين والتعليمات ،أي وفق المعايير المحلية . مع عدم وجود اختبار كفاية الإلتزام ومحاسبة الظل .	طبقا للمعايير المحلية مع وجود قيود وتعديلات كاختبار كفاية الإلتزام ومحاسبة الظل .	طبقا لنموذج تقييم شفاف مؤسس على عدة مراحل ، اي يتم تقييم الإلتزامات على اساس : أفضل تقييم،هامش المخاطر ، الهامش المتبقي.
أصول إعادة التأمين	تشكيل مؤونات مناسبة للقيم المتوقعة غير قابلة للتحصيل . ويتم اثبات الفرق بين المبالغ المتوقع	اختبار انخفاض القيمة والإعتراف بانخفاض القيمة كخسارة في قائمة الدخل.	ينطوي اصول إعادة التأمين على تخفيضها لتعكس القيمة الحالية المتوقعة للخسائر

[1] المصدر :من إعداد الباحث بالإعتماد على : shoshona alimi , master actuariat , université paris dauphine ,2013,p47

	تحصيلها والقيمة الدفترية كعبء في حساب النتائج.		الناجمة عن التخلف او النزاعات المحتملة.ويتم تسجيل هذا الانخفاض في قائمة الدخل .
المشتقات المدمجة في عقود التأمين	لا يوجد مفهوم للمشتقات المدمجة في عقود التأمين.	فصلها من العقد الأساسي إذا تحققت الشروط و قياسها بالقيمة العادلة وعكس الفروقات في قائمة الدخل.	إذا تضمن عقد التأمين مكونات غير مرتبطة بالتأمين ،يجب ان تفصل هذه المكونات وتعامل على أنها عقود منفصلة،إذا لم تكن ذات صلة بالتغطية التأمينية .
مكونات الإيداع	لا يوجد مفهوم لمكونات الايداع .	إمكانية الفصل إذا تحققت الشروط (ويطبق عليها المعيار الدولي 39).	إمكانية الفصل إذا تحققت الشروط (ويطبق عليها المعيار الدولي 39).

يمكن أن يؤدي استخدام مقتضى المرحلة الثانية من المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع من خلال النظام المحاسبي المالي للتأمينات الى :[1]

-تقييم موحد لكل عقود التأمين وإعادة التأمين ،أتعلق الأمر بعقود التأمين على الحياة أو لا.أي يتم تقييم التزامات التأمين (المؤونات التقنية) على أساس أفضل تقييم ، هامش المخاطر ، الهامش المتبقي. وفق نموذج تقييم شفاف يمر بعدد من المراحل ؛

-زيادة الإفصاح في الملحق عن المعلومات المتعلقة بالمبالغ والأخطار الناتجة عن عقود التأمين ،وهذا للفهم الجيد للنتائج والحالة المالية للشركة نظرا لتعقد محاسبة عقود التأمين . لأن المعيار الدولي للإبلاغ المالي 04 يتبنى ما يسمى بالمنهج المبني على المبادئ في الإفصاح؛

-تمكين المحلل للقوائم المالية لشركات التأمين و إعادة التامين على تحديد مراكز القوة والضعف في المراكز المالية والربحية ؛

-إعطاء مؤشرات إنذار لقارئ القوائم المالية لما قد تواجهه أي شركة تأمين .

[1] المصدر :من إعداد الباحث بالإعتماد على النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمعيار IFRS 04

خلاصة الفصل :توصلنا من خلال هذا الفصل الى مايلي :

إهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بمحاسبة شركات التامين من خلال إعداد معيار يتعلق بمحاسبة عقود التأمين ؛

نظرا لأهمية الأدوات المالية في الإقتصاد العالمي ، فلقد اولى مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتماما خاصا بها ذلك من خلال اصداره لعدة معايير تتعلق مباشرة وغير مباشرة بها منها IAS39الذي قدم طرق القياس والاعتراف بالأدوات المالية وتصنيفها ومعيار الإفصاح IFRS07.

قرر المجلس تبديل المعيار رقم 39 بالمعيار الجديد IFRS 09انظرا لكثرة الإنتقادات الناتجة عن الأزمة المالية العالمية.

وتم التطرق الى اهم الفروق الجوهرية بين المحاسبة المحلية والمرجعية الدولية وذلك من خلال عرض اهم الفروقات والإختلافات المتعلقة بشركات التأمين .

الفصل الثالث

واقع الممارسة المحاسبية في شركة التأمين CAAT وكالة المسيلة

تمهيد:

إن الجانب النظري الذي تم التعرض له سابقا لابد من إعطائه بعدا أخر من خلال إجراء دراسة تطبيقية في الشركة الجزائرية للتأمينات **(CAAT)**، باعتبارها من أكبر الشركات الوطنية في مجال التأمينات. حيث خصصنا في هذا الفصل مبحثا لتقديمها يشمل عرضا هاما لها ولمختلف إمكانياتها، ومبحثا يشمل التنظيم المحاسبي في الشركة ومبحث أخر يشمل المعالجات المحاسبية لبعض العمليات والقوائم المالية

بصدد توفير البيانات المطلوبة عن المجال التطبيقي، يرتكز الباحث على ثلاث مصادر رئيسية:

- الفحص المباشر لبعض المعالجات المحاسبية التي أجرتها الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين؛
- المعلومات المقدمة شفهيا من طرف المسيرين لتوفير الإيضاحات والإرشادات
- المعلومات التي لا يتسنى الوصول اليها من الفحص المباشر

المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين– وكالة المسيلة–

شركة CAAT من الشركات الأولى التي بدأت ممارسة نشاط التأمين، والتي باشرت في هذا النشاط بعد الاستقلال سنة 1985، رغم أن هذا المجال كان جديدا على الثقافة الجزائرية إلا أن الشركة استطاعت أن تقوم بنشاطها على أحسن وجه لهذا تعتبر النموذج الذي تقتدي به كل شركات التأمين الأخرى.

المطلب الأول: ماهية الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAT

أولا: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAT

ظهرت الشركة الجزائرية لتأمين النقل"CAAT" عند أعادة هيكلة قطاع التامينات بمقتضى المرسوم رقم 85/82 المؤرخ في 30 أفريل 1985،والذي حدد نظامها الاساسي مشيرا بأنها شركة عمومية،ومضيفا فيها انها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أما غرضها فيتمثل في القيام بكل أنواع التأمين على الأخطار المرتبطة بفرع النقل البحري،الجوي والبري، وعمليات التأمين المرتبطة بمرور القطارات، وفي اكتوبر 1989 في اطار الإصلاح الإقتصادي و إلغاء التخصص،أخذت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل شكل شركة عمومية اقتصادية EPE ملك للدولة ذات اسهم SPA، حيث شرعت في ممارسة مختلف فروع التامين. وبهذا قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 رفع التخصص وتجسيد الانفتاح على الأسواق ودخول عالم المنافسة (كان قبل سنة 1995 سوق احتكار قلة).

وبصدور القانون 04–06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 وإجبارية فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الاضرار أدى ذلك الى تغيير هيكل المؤسسة وإستحداث فرع لتأمينات الأشخاص بالشراكة مع الصندوق الوطني للاستثمار او تطبيقا للمرسوم الوزاري المؤرخ في 14 جويلية 2011 وتسمىTALA.

ثانيا: تعريف الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمينCAAT

1- **تعريف الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين**

هي الآن شركة مساهمة بلغ رأسمالها سنة الحالية 20مليار دينار جزائري، وتعد من أهم الشركات على المستوى الوطني، وتتكون من 10 وحدات و101 وكالة محلية، 53 وكيل معتمد ويقدر رقم أعمالها 23.946 مليار دينار جزائري، وأصبحت تتحكم في 37% من السوق الجزائري للتأمينات، ومن الأخطار التي تهتم بها نجد في المرتبة الأولى الحرائق 38.55%، السيارات 22.5%، النقل 12.75%، الطاقة 7.16%، أخطار متعددة 15%، تأمين الأشخاص 4.26% كما يبلغ عدد عمال الشركة حوالي 1700 عامل.وهي معطيات صحيحة لسنة 2019.

2- تعريف الوكالة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بالمسيلة

تم إنشاء وكالة CAAT بالمسيلة سنة 1992 ، وهي الآن تابعة للوكالة الجهوية بسطيف، حيث كانت مقتصرة على تأمين المتوسطة والصناعية، وفي سنة 1995 تم إفتتاح هذه الوكالة التي تمارس جميع نشاطات التأمين المتمثلة في:

- تأمين السيارات؛
- التامين على الأخطار الصناعية؛
- التأمين على البضائع؛
- التأمين على الأشخاص؛
- التأمين على المسؤولية المدنية.

يُكمن مقر هذه الوكالة في الحي الإداري بالمسيلة ، وقد تم إعادة ترميم هذه الوكالة في 2012، وتم تدشينه من طرف السيد المدير العام للشركة، حيث يبلغ عدد عمال الوكالة 10 عمال.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة التأمين وإعادة التأمينCAAT – وكالة المسيلة–

1- مدير الوكالة:

له مهمة التنسيق والتنظيم والمصالح الموجودة في الوكالة، كما أنه يقوم بعملية المراقبة للعمليات التي يقوم بها ورؤساء المصالح التأمينية من أجل دفع عجلة التنمية وتجنب تجميد رؤوس الأموال، وكذلك البحث عن البدائل الإستراتجية والبحث عن أسواق جديدة، إضافة إلى السهر على خدمة ما بعد البيع المتمثلة في التعويضات؛

2- الأمانة:

وهي تتمثل في السكرتارية الخاصة بالمؤسسة حيث يقوم بمساعدة المدير في بعض الأعمال، مثل إعداد التقارير وربط الموظفين بالإدارة من خلال نقل المعلومات من المدير إلى الموظفين والعكس؛

3- مصلحة الإنتاج:

ينقسم إلى قسمين قسم متعلق بتأمين السيارات، وأخر متعلق بتأمين مختلف المخاطر:

✍ **قسم تأمين السيارات:** يخص تأمين كل السيارات بكل أنواعها وأحجامها، حيث يتوجه الشخص الذي يريد تأمين سيارته إلى هذا القسم مصحوبا برخصة سياقته والبطاقة الرمادية للسيارة التي تعتبر ضرورية لإبرام عقد التأمين، وتكون مدة التأمين لأجل متفق عليه في

العقد، كما يهتم المؤمن بتسجيل أقساط التأمين في سجل خاص بنوع السيارة، ويقوم بترصيد الأموال في البنك؛

- **قسم التأمين لمختلف المخاطر:** يهتم هذا القسم بتأمين مختلف الأخطار، كتامين على الممتلكات، التأمين على المسؤولية المدنية، التامين على الكوارث الطبيعية.

4- مصلحة التعويضات:

تنقسم إلى قسمين أساسين، قسم يهتم بتعويض الحوادث المادية، وقسم يهتم تعويض الخسائر الجسمانية؛ تقوم هذا المصلحة بمناقشة ودراسة أسباب الحادث لمعرفة المتسبب فيه من أجل معرفة المتضرر الحقيقي في حالة الحادث المادي، أما في حالة الضرر الجسماني فتقوم بتعويض المتضرر، وتوكيل محامي عن المتسبب في حالة وصول قضية إلى المحكمة إذا كان زبونها هو المتسبب؛

5- مصلحة المالية والمحاسبة:

تنقسم إلى قسمين؛ قسم المالية وقسم المحاسبة، تتكفل هذه المصلحة بمحاسبة العمليات التقنية المتعلقة بالحوادث، وكذلك تقدير إحتياطات الدفع الخاصة بها، كما يقوم المحاسب بدفع السيولة والصكوك البنكية الخاصة بالوكالة في نهاية كل يوم، وفي أخر الشهر يقوم بدراسة يومية خاصة بالبنك بالمقارنة بالعمليات التي قامت بها هذه الوكالة؛ومن أهم مهامها القيام بإعداد القوائم المالية الخاصة بها في أخر كل سنة .

6- مصلحة تأمين الأشخاص:

تنقسم إلى قسمين:

1-قسم خاص بالإنتاج: يقوم بتأمين الأشخاص،

2- وقسم خاص بالتعويضات في حالة حدوث حادث ما.

فيما يلي شكل يبين الهيكل التنظيمي لوكالة التأمين وإعادة التأمين لولاية المسيلة:

شكل رقم(3–1): الهيكل التنظيمي لوكالة التأمين وإعادة التأمين–ولاية المسيلة

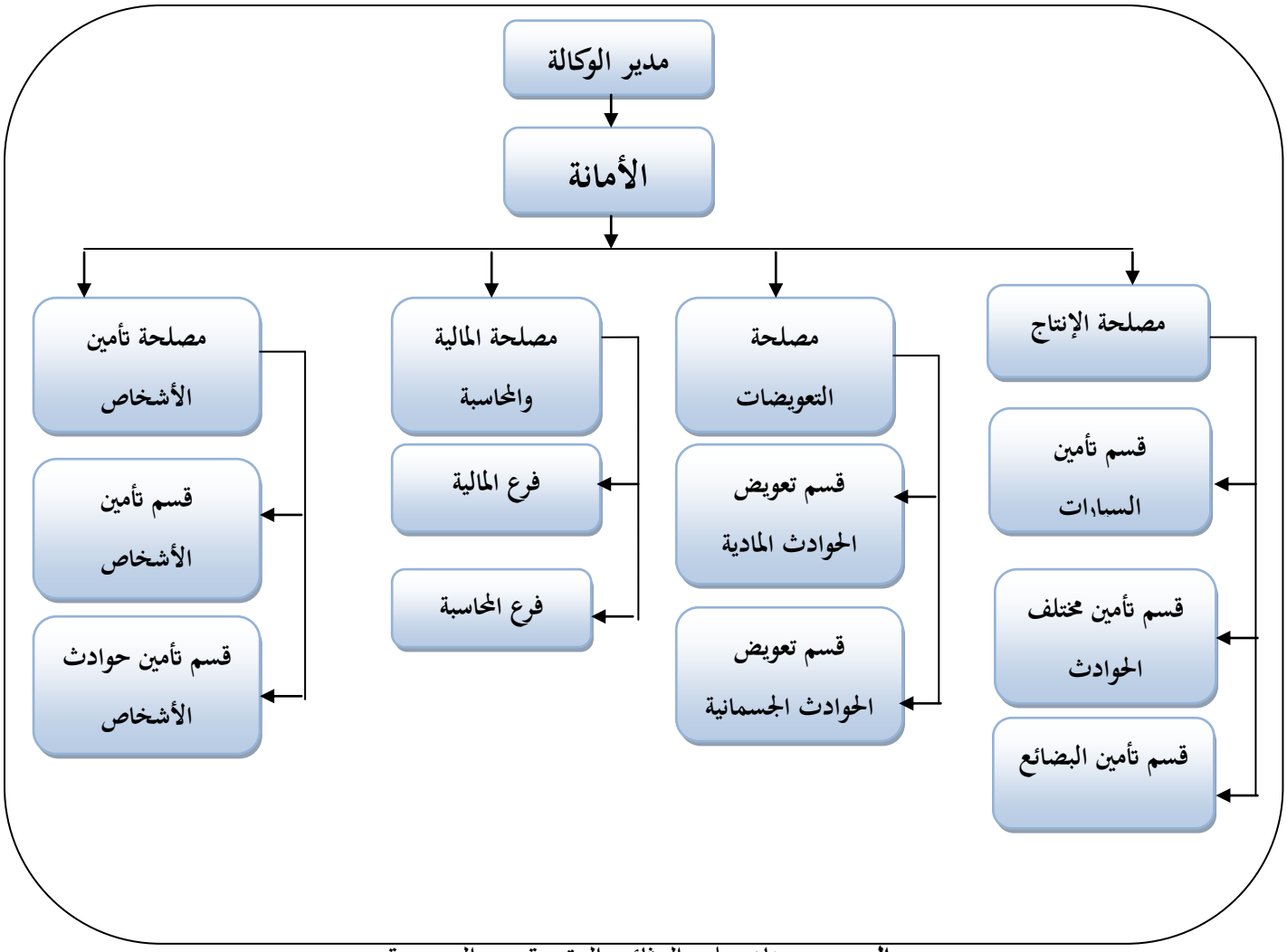

المصدر: بناءً على الوثائق المقدمة من المؤسسة

المطلب الثالث: أهداف ودور شركة الجزائرية للتأمين CAAT

أولاً: أهداف شركة التأمين وإعادة التأمين CAAT

تسعى الشركة إلى تحقيق أهداف كثيرة منها:

- زيادة رأس مال الشركة؛
- كثرة الإستثمارات؛
- توظيف رؤوس الأموال في مشاريع استثمارية تعود بالنفع على الشركة والمجتمع؛
- قلة الأخطار؛

- زيادة عدد المؤمنين لهم من خلال إعلامهم بأهمية التأمين؛
- بث الطمأنينة في نفوس الأفراد؛
- المحافظة على حصتها في السوق الوطني؛
- تعزيز نظام المراقبة الداخلية من خلال مهام التفتيش والتدقيق للوقاية بشكل أفضل من المخاطر.

ثانياً: دور شركة التأمين وإعادة التأمين CAAT

إن للتأمينات دوراً رائداً وفعالاً في زيادة وخلق التراكم المالي واستقطاب الفوائض المالية المتواجدة خارج قنوات الوساطة المالية، من بنوك ومؤسسات مالية، خاصة إذا تعلق الأمر بولاية المسيلة كولاية المسيلة، والتي تتميز بظاهرة الاكتناز من جهة وظاهرة جهل ثقافة التأمين من جهة أخرى، وعليه فإن دور شركة التأمين وإعادة التأمين يتمثل في:

- المشاركة في تمويل مشاريع الاستثمارات على مستوى ولاية المسيلة وعلى المستوى الوطني بصفة عامة؛
- المساهمة في الحماية من الأخطار التي تحدد الممتلكات الوطنية؛
- توازن التدفقات المالية الخارجة عن القطاع عن طريق إعادة التأمين، فالولاية تتوفر على العديد من المتعاملين الخواص الذين يمتهنون التجارة عن طريق الإستيراد؛
- تأمين الإستثمارت التي تتعرض للأخطار والأضرار.

لقد عرفت الوكالة كغيرها من الوكالات والشركات التابعة لقطاع التأمينات، مؤخرا تحولات مهمة ترمي لتكيفها مع اقتصاد السوق الذي يقوم على حقيقة الأسعار وإعطاء مكانة كبرى للوساطة المالية في تعبئة الإدخار.

المبحث الثاني : التنظيم المحاسبي في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAT

كما سبق وأن ذكرنا فأن التنظيم المحاسبي هو مجموعة الدفاتر والسجلات المستخدمة والطريقة المحاسبية المتبعة والتي تلاؤم طبيعة عمليات المشروع وأيضاً الوسائل المحاسبية المتبعة سواء كانت يدوية أو آلية أو كلاهما معا، ويسمح التنظيم المحاسبي في (ش.ج.ت.إ.ت) بتوجيه وضمان مصداقية المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي، وعرضها في الوقت المناسب متخذي القرارات و مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الأول: تقديم مديرية المحاسبة

إن هيكلة مدرية المحاسبة تعرضت لي عدة تغيرات نتيجة لزيادة الأهتمام بالمعلومة المحاسبية والمالية وخاصة بعد استكمال نظام المعلوماتي « **ciris**» وتطبيق النظام المحاسبي المالي، والشكل التالي يوضح الهيكلة الحالية لمديرية المحاسبة:

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة.

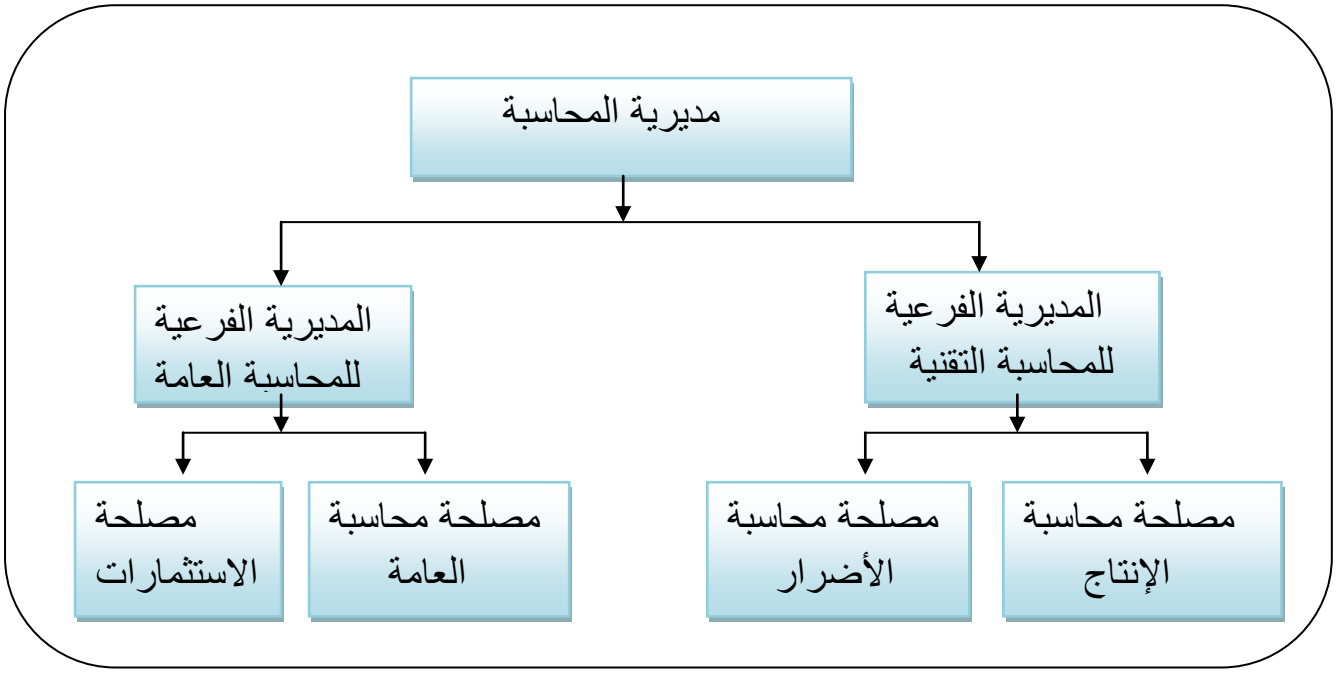

المصدر: الوثائق الداخلية لمديرية المحاسبية.

من المقرر أن توضع قريبا، مديرية فرعية ثالثة، مسؤولة عن محاسبة الشبكات (الأعوان العامون، بنك تأمين، السماسرة).

يمكن التطرق إلى مختلف المهام المحاسبية الموكلة إلى المديريات الفرعية ومصالحها كما يلي:

1- المديرية الفرعية للمحاسبة العامة:

تقوم هذه المديرية بالمهام التالية:

- مراقبة التسجيلات المحاسبية للمقر؛
- مراقبة التنازل بين الوحدات فيما يخص القيم الثابتة والمخزون؛
- ضمان التسويات(المقاربات) الشهرية بين البيانات المحاسبية والمالية قبل نهاية كل شهر؛
- إنشاء الوضعيات الدورية لأغراض مديرية المحاسبة والمديرية العامة؛
- المساهمة في تجميع الميزانية.

تتكون المديرية الفرعية للمحاسبة العامة من:

1-1 مصلحة المحاسبة العامة:

إن هذه المصلحة مكلفة بالمهام التالية:

- التسجيلات المحاسبية للمقر؛
- القيام بتحليل حسابات المقر؛
- معالجة الرسم على القيمة المضافة TVA للمقر وهياكل الشركة وإجراء المقاربات مع المديرية الفرعية للمالية؛
- المساهمة في متابعة ومراقبة المحاسبة العامة للوحدات؛
- مراقبة حسابات القروض المقدمة والتسبيقات الممنوحة للمستخدمين.

2-1 مصلحة الإستثمارات:

إن المهمة الأساسية لهذه المصلحة هي التسيير المحاسبي لممتلكات الشركة أي تقوم بالمهام التالية:

- المسك المحاسبي والمتابعة الدائمة للقيم والمخزون؛
- المتابعة الدورية لحركة القيم الثابتة للوحدات؛
- القيام بالجرد المادي والمحاسبي؛
- تحليل الحسابات.

2- المديرية الفرعية للمحاسبة التقنية

هي مديرية فرعية جديدة، خُصصت لمعالجة البيانات التقنية(الإنتاج، القبول، الأضرار، الطعون) وتتمثل مهامها الرئيسية في:

- متابعة ومراقبة المخطط المحاسبي فيما يخص الأعمال التقنية لمجموع شبكة الشركة؛
- المصادقة على الموازين الخاصة بالوكالات (مباشرة وغير مباشرة)؛
- إعداد الوضعية الموحدة التي تُقدم إلى مدير المحاسبة؛
- ضمان متابعة رقم الأعمال والحقوق وإعداد الوضعية الشهرية؛
- إنشاء التسويات(المقاربات) شهريا مع المديرية الفرعية للمحاسبة العامة؛
- إنشاء الوضعيات الدورية لأغراض المديرية العامة.

كما أن المديرية الفرعية للمحاسبة التقنية تتكون كذلك من مصلحتين هما:

2-1 مصلحة محاسبة الإنتاج:

إن هذه المصلحة مكلفة بالمهام التالية:

- إرسال شهريا موازين الوكالات والوُكلاء العامون؛

- مراقبة وتحديد موازين الوكالات والوكلاء العامون؛
- إعداد التقارير التقنية المتعلقة بالمحاسبة التي تسمح بتقييم نشاط الوكالات؛
- ضمان مسك محاسبة عمليات القبول ، وكذلك العمليات المتعلقة بالتأمين المشترك؛
- متابعة تحصيلات الحقوق من قبل الوكالات والوكلاء العامون؛
- متابعة مستوى المؤونات المشكلة على الحقوق.

2-2 مصلحة محاسبة الأضرار:

تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- إرسال شهريا موازين الوكالات والوكلاء العامون الخاصة بالأضرار؛
- مراقبة وتحليل موازين الأضرار الخاصة بالوكالات والوُكلاء العامون؛
- إعداد التقارير التقنية المرتبطة بمحاسبة الأضرار والطعون؛
- إقتراح الإجراءات المتعلقة بتقنيات حاسبة الأضرار والطعون وتحديثها؛
- متابعة تسوية الأضرار من قبل الوكالات والوُكلاء العامون؛
- مراقبة مستوى المؤونات التقنية.

كما تقوم كل شهر بإعداد مايلي:

- ميزان موحد للشركة؛
- الميزانية وحساب النتائج موحد؛
- وضعية الإلتزامات التقنية.

خلال ثلاث أشهر من كل سنة تُعد وضعية ربع سنوية ، بالنظر إلى حسابات السنة المالية السابقة كما ترسل مديرية المحاسبة هذه القوائم إلى المديرية العامة والمديرية المالية وتسيير الأصول قبل نهاية الشهر الجاري.

المطلب الثاني: تقديم نظام المعلومات ciris

قامت (ش، ج، ت، إت)، في إطار تحديث نشاطها ووظائفها بإطلاق عدة مشاريع إصلاحية تندرج ضمن مخططها الاستراتجي، أهمها تحديث نظام المعلومات(نظام الإدارة الإلكترونية) كمفتاح لتحسين الأداء وتعزيز التنافسية أمام التحرر والانفتاح المستر لسوق التأمين، فقامت بإعادة النظر في هيكل إدارتها التقليدي وتبنت تنظيم جديد متعدد الأبعاد للشركة يأخذ بعين الاعتبار التوجه الجديد نحو الإدارة الإلكترونية، كما دعمت مواردها البشرية بمؤهلات تسمح لها بتطبيق هذا النظام.

وفيما يلي أهم تطبيقات النظام:

أولاً: إدارة عمليات الإنتاج الجديدة

يسمح النظام بالتكفل الكامل بالعملية التأمينية من مرحلة الإنتاج وبطريقة أوتوماتيكية، بحيث يمنح المفتاح(الرمز التسلسلي المناسب) إضافة إلى مختلف العناصر المكملة للعملية كتحديد الشروط الخاصة لعقد التأمين إلى التسجيل المحاسبي لقسط التأمين، كما يسمح بتحرير مشروع لعقد التأمين، والذي يبقى مخزنا إلى مرحلة التثبيت أو إلغاء العملية، وتبدأ إجراءات إدخال العمليات الضرورية للنظام من خلال مجموعة من العناصر أهمها:

- عناصر مكونة لوثيقة التأمين؛
- موضوع العقد؛
- خصائص العقد؛
- الضمانات؛
- المخالصة.

ثانيا: التعويض عن الأضرار:

تعتبر معالجة الأضرار عملية مشتركة بين كل المنتجات التأمينية، ولكن تختلف فقط في تحديد نوع الأحداث أو الأضرار، الإدارة الإلكترونية لهذا الجزء من العملية التأمينية، يسمح بمعالجة كل الأحداث المرتبطة بسير مرحلة التعويضات.

تبدأ إدارة مرحلة التعويض بإدخال الرمز المناسب لذلك والذي من المفروض أن يرتبط أوتوماتيكيا، بما يوفقه في مرحلة الإنتاج وبحيث يسترجع وبطريقة أوتوماتيكية كل العمليات المسجلة في مرحلة الإنتاج ولا يبقى على مشغل النظام إلا إضافة البيانات المرتبطة بمرحلة التعويض كتاريخ الحادث، قيمة الأضرار وطبيعتها ويقوم النظام بالتأكد من موافقة المعلومات المدرجة حديثا في مرحلة التعويض مع معلومات مرحلة الإنتاج، كما يظهر النظام مراحل تسيير التعويض عن الأضرار أهمها:

- خصائص الحادث؛
- محضر المعاينة؛
- المتدخلون؛
- التقييم.

ثالثاً: العمليات المحاسبية الأخرى

إضافة إلى التكفل الكامل بعمليات الإنتاج والتعويض والتسجيل المحاسبي لهما، فإن هذا النظام يسمح كذلك بإجراء العمليات المحاسبية التالية:

- تسجيل مختلف الوثائق المحاسبية؛
- المقاربة البنكية؛
- تحليل الحركات المحاسبية؛
- الإقفال المحاسبي؛
- إعداد الميزانية المحاسبية والملاحق؛
- الإعداد المحاسبي؛ هذه العملية تسمح بإطلاق الإعداد التلقائي للقيود المحاسبية من النظام التقني سواء فيما يخص عمليات الإنتاج أو عمليات الأضرار.

المطلب الثالث: مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات

✍ **عرض مختصر لحسابات شركة التأمين:**

المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال (لم تتغير ماعدا حساب 14 و19).

حـ/ 14 مؤونات تقنية، ويتفرع إلى:

- حساب 140: مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)؛
- حـ/ 141: مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية)؛
- حـ/142: مؤونات الأخطاء والكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطاء)؛
- **حـ/19:** ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية، ويتفرع إلى:
  - حـ/ 190 كيانات ذات صلة؛
  - حـ/ 191 كيانات مساهمة؛
  - حـ/ 192 كيانات أخرى.

المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابتة وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين.

- حـ/ 30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة مباشرة" التأمين على الأضرار"
- حـ/31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التأمين على الأضرار"
- حـ/32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة " التأمين على الأضرار"

- حـ/33 مؤونات على العمليات المقبولة" التأمين على الأشخاص"
- حـ/38 حصة التأمين الإقتراني المسندة؛
- حـ/ 39 حصة إعادة التأمين المسندة؛

المجموعة الرابعة: حسابات الغير(لم تتغير ماعدا حساب 40أ 41).

- حـ/40 الديون الثابتة عن إعادة التأمين وإعادة التأمين المشترك؛
- حـ/41 المؤمنون، وسطاء التأمين، والحسابات الملحقة.

المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

المجموعة السادسة: حسابات الأعباء (لم تتغير ماعدا حساب 60).

- حـ/60 فوائد(مطالبات) على الكوارث والنكبات؛

المجموعة السابعة: حسابات المنتجات(لم تتغير ماعدا حساب 70و71).

- حـ/70 الاشتراكات(أقساط الإشتراكات)؛
- حـ/71 الاشتراكات مؤجلة.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين والقوائم المالية

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المعالجات المحاسبية في الشركات الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

المطلب الأول: التسجيل المحاسبي لعمليات الإنتاج

هي مجموع الاشتراكات التي تحصل عليها شركة التأمين من المستأمنين، أي أنها أقساط ناشئة عن علاقة مباشرة بين شركات التأمين والمستأمنين، ويتحمل المستأمنون مجموع الاشتراكات بالإضافة إلى الرسوم مثل الرسم على القيمة المضافة والذي كان قبل سنة 2017 17%، أما في السنة الحالية فيطبق على أساس 19% ، وكذلك حقوق الطابع، أما التسجيل المحاسبي فيكون بجعل حساب الزبائن مدينا وحساب الاشتراكات والرسوم والطابع دائنا، وعند تحصيل أقساط الاشتراكات نجعل حساب النقدية مدينا ويقابله حساب الزبائن دائنا.

✍ **عملية الإنتاج (تأمين سيارة).**

قام أحد الأشخاص في 2021/06/03 بتأمين سيارته لدى شركة التأمين وإعادة التأمين–وكالة المسيلة– حيث تقدم المعني إلى الوكالة، ومن ثمة تم توجيهه إلى مصلحة الإنتاج أين تم الإتفاق على شروط العقد وتحديد قيمته وإبرامه، بعد قبوله لشروط العقد وتوقيعها من طرف رئيس المصلحة(**أنظر الملحق رقم 05**).

بعد الإنتهاء مع المصلحة يتجه الزبون مباشرة إلى مصلحة المحاسبة والمالية لتسديد المبلغ المحدد ومعه وثيقة التأمين يسلمها للقابض، ومعه المبلغ المتفق عليه أي القسط الإجمالي" prime totale"، وبعدها يتم التسجيل المحاسبي لوثيقة التأمين من طرف المحاسب كمايلي:

- **تسجيل عملية تأمين سيارة:**

4110		المؤمن له	**6096.08**	
	70001	القسط الصافي		**4496.33**
	7003	تكلفة الوثيقة		**200.00**
	44271	TIMBRE DIMENSION		**40.00**
	44272	اموال الضمان FGA		**67.63**
	445300	الرسم على القيمة المضافة		**892.30**
	444311	TIMBRE GRADUE		**399.82**
		وثيقة التأمين رقم:63605		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAR

كما أن التسجيل المحاسبي لعملية القبض كانت كمايلي:

530		الصندوق	6096.08	
	4110			
		المؤمن له		6096.08
		قبض مبلغ وثقية التأمين		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

ملاحظة: تكون أموال الضمان (FGA) إلا في عمليات التأمين على السيارات.

✍ **عملية الإنتاج(تأمين الحرائق).**

في2021/05/05 قام السيد مسؤول شركة ذات أسهم بالتقدم إلى الوكالة من أجل تأمين شركته من الحرائق، حيث تم توجيهه إلى المصلحة التقنية IARD أين تم الإتفاق على شروط العقد وتوقعيها من طرف رئيس المصلحة(**أنظر الملحق رقم 06**).

بعد الإنتهاء مع المصلحة التقنية إتجه مباشرة إلى مصلحة المالية والمحاسبة، حيث قام بتسديد المبلغ المحدد حاملا معه وثيقة التأمين التي يقوم بتسليمها إلى القابض مع المبلغ المتفق عليه أي القسط الإجمالي Prim totale.

تم التسجيل المحاسبي لوثيقة التأمين من طرف المحاسب كمايلي:

- **تسجيل عملية التأمين على الحرائق:**

4110		المؤمن له	**152023.62**	
	700011211	القسط الصافي		**127015.65**
	70031211	تكلفة الوثيقة		**500.00**
	44271	طوابع على الحجم		**280**
	445300	الرسم على القيمة المضافة		**24227.97**
		وثيقة التأمين رقم: 361		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

في نفس السنة يتم تحصيل كل الأقساط بشيك بنكي، ويتم ذلك وفق القيد التالي:

5121		البنك	**152023.62**	
	4110	المؤمن له		**152023.62**
		قبض مبلغ وثقية التأمين		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

✍ **التأمين على الكوارث الطبيعية:**

قام أحد الأشخاص في تاريخ 2021/06/01 بالتقدم إلى وكالة التأمين وإعادة التأمين لولاية المسيلة وذلك من أجل تأمين منزله من الكوارث الطبيعية، حيث وُجه إلى مصلحة الإنتاج، أين هذا الشخص بتقديم ملكية المنزل وكل الوثائق المتعلقة بعملية التأمين، في حين أن المصلحة التقنية لذلك قامت بعملية تقييم المساحة التي يمكن تأمينها انطلاقا من عقد الملكية المقدم من طرف المؤمن، ومن ثمة تم الاتفاق على شروط العقد وتوقيعها من طرف رئيس المصلحة **(أنظر الملحق رقم 07)**.

بعد الانتهاء مع المصلحة التقنية يتم التوجه إلى مصلحة المالية والمحاسبة ويقوم بتسديد المبلغ المحدد كاملا، حاملا معه وثيقة التأمين التي يقوم بتسليمها إلى القابض مع المبلغ المتفق عليه.

فيما يلي التسجيل المحاسبي لعملية التأمين على الكوارث الطبيعية:

4110		المؤمن له	**2127.20**	
	7001	القسط الصافي		**1587.20**
	7003	تكلفة الوثيقة		**500.00**
	44271	طوابع على الحجم		**40**
		وثيقة التأمين رقم: 1500004077		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

ملاحظة: عدم وجود الرسم على القيمة المضافة **TVA** في عمليات التأمين على الكوارث الطبيعية.وهي من العمليات المعفاة قانونا (المرجع القانوني).

✍ **التأمين على الأخطار الصناعية**

قام أحد الأشخاص في تاريخ 2021/05/05 بالتقدم إلى وكالة التأمين وإعادة التأمين لولاية المسيلة وذلك من أجل تأمين آلات والمعدات الخاصة به، وفيما يلي المراحل التي تبين عمليات التأمين الخاصة بالأخطار الصناعية:

- ✍ التقدم إلى مصلحة الأخطار الصناعية؛
- ✍ تقديم الفاتورة الجزافية من طرف الشخص المعني؛
- ✍ تقوم الوكالة بحساب مبلغ التأمين على أساس الفاتورة المقدمة من طرف المؤمن؛
- ✍ تقوم الوكالة بإعلام الزبون بمبلغ التأمين؛
- ✍ يقوم رئيس مصلحة الأخطار الصناعية بتصوير الألات والمعدات الصناعية؛
- ✍ يقوم المؤمن بتقديم شيك بمبلغ التأمين والذي بدوره يقوم بتسليمه إلى مصلحة المحاسبة.(**أنظر الملحق رقم 08**).

فيما يلي التسجيل المحاسبي المتعلق بعملية التأمين على الأخطار الصناعية:

4110		المؤمن له	**49793,11**	
	7001	القسط الصافي		**41141.27**
	7003	تكلفة الوثيقة		**500,00**
	445300	الرسم على القيمة المضافة		**7911.84**
	44271	طوابع على الحجم		**240.00**
		وثيقة التأمين رقم: 34		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

أما عملية التسديد كانت بشيك بنكي، وسجلت كما يلي:

5121		البنك	**49793.11**	
	4110	المؤمن له		**49793.11**
		قبض مبلغ وثقية التأمين		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات الحوادث ومختلف العمليات الأخرى

أولاً: التسجيل المحاسبي لعمليات الحوادث

عند وقوع حادث فعلى المؤمن له أن يعلم المؤمن خلال سبعة أيام، بعد ذلك يقوم مسؤول مصلحة الحوادث بسحب وثيقة التأمين من مصلحة الإنتاج وعلى المصلحة أن تتحقق من الضمانات المذكورة وتقوم بعملية التقويم الأولي، بعد ذلك يعين خبير معاينة وإثبات الحالة ويقوم كذلك بعملية تقييم تسمى بالتقييم الحقيقي.

✍ **عمليات الحوادث:**

1- إذا تمت عملية التعويض في نفس السنة لشهر فيفري 2021: **في مثالنا هذا المؤؤنة 44202.00**

يكون التسجيل المحاسبي في المرحلة الأولى في مصلحة الحوادث، حيث تقوم بتسجيل ملف الزبون بناءً على المبلغ المقدم من طرف الخبير، ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

✍ **قيد إثبات المؤونة بالنسبة لحادث سيارة**

600901195		تشكيل مؤونات الأضرار	**44204,00**	
	3060011195	أداءات ومصاريف للدفع		**44204,00**
		مؤونة الأضرار		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

2- في حالة الزيادة في التقييم: بعدها ونظرا لقدم السيارة تبين أن المبلغ الواجب دفعه هو: 35463,20 دج، إذا هنا يتبين أن هناك زيادة في عملية التقييم بمبلغ: 8740,80 دج، ويكون التسجيل المحاسبي لهذه الزيادة كما يلي:

30601195		تشكيل مؤونات الأضرار	**8740,80**	
	60091195	أداءات ومصاريف للدفع		**8740,80**
		زيادة مؤونة الأخطار		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

3-في حالة النقصان: يكون التسجيل كمايلي:

60091195		أداءات ومصاريف للدفع	**8740,80**	
	30601195	تشكيل مؤونات الأضرار		**8740,80**
		نقصان مؤونة الأخطار		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

4- في حالة التسديد تقوم المصلحة التقنية بإعداد ملف يضم كل الوثائق الخاصة بهذه العملية، ويوجه الملف إلى مدير الوكالة للمعاينة والإمضاء وبعدها إلى مصلحة المالية والمحاسبة، ويستلم المستفيد المبلغ من طرف محاسب الشركة عن طريق شيك بنكي موقع من طرف المدير ورئيس مصلحة المالية والمحاسبة، وذلك وفق القيد التالي:

3060**91195**		أداءات ومصاريف للدفع	**35463,20**	
	512	البنك		**35463,20**
		تسديد المبلغ		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

5- تسجيل أتعاب الخبير:

يقوم الخبير بتقديم فاتورة أتعابه إلى شركة التأمين ويقوم المحاسب بتسديد مبلغ الأتعاب، حيث كان مبلغ أتعاب الخبير في مثالنا هذا هو: **2259.67 دج.**

يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

6009**01**1195		تشكيل مؤونات الأضرار	**2259,67**	
	3060**01**195	أداءات ومصاريف للدفع		**2259,67**
		تسديد المبلغ		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

قيد يثبت عملية تسديد أتعاب الخبير وذلك عن طريق شيك بنكي، ويسجل كمايلي:

3060**01**195		أداءات ومصاريف للدفع	**1830,33**	
44536		الرسم على القيمة المضافة	**424,34**	
	512	البنك		**2259.67**
		تسديد المبلغ		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

ثانيا: التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات الأخرى

1- إلغاء وثيقة التأمين:

كان أحد الأشخاص مؤمن على سيارته بمبلغ **28364.66دج**، وبعد مدة معينة أراد توقيف التأمين على سيارته واسترجاع قسط من المبلغ المتبقي، حيث كان المبلغ المسترجع هو 23056.92دج،(**أنظر الملحق رقم:09**)، ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

700**11121**		القسط الصافي	**19415.31**	
445300		الرسم على القيمة المضافة	**3679.41**	
443110		أموال الضمان	**52.20**	
	4110	المؤمنله		**23056.92**
	7003**1121**	تكلفة الوثيقة		**50,00**
	44271	طوابع على الحجم		**40,00**
		تسجيل إلغاء وثيقة التأمين		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

قيد تسديد المبلغ المسترجع للمأمن يكون كتالي :

41951		المؤمن له	**23056.92**	
	512	البنك		**23056.92**
		تسديد المبلغ		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAT

2- **ترحيل الأقساط الخاصة بالسنوات اللاحقة:**

احتراما لمبدأ استقلالية الدورات وعند إقفال الدورة المالية لسنة 2020 قام المحاسب بترحيل الجزء الخاص بسنة 2021 من أقساط التأمين المباشرة إلى الدورة المقبلة.

يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

715		أقساط للترحيل	**3572811.12**	
	3000	أقساط للترحيل على العمليات المباشرة		**3572811.12**
		ترحيل الأقساط		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAR

3- ترحيل الأقساط من السنوات السابقة:

عند إفتتاح الدورة المالية لسنة 2021 قام المحاسب بإرجاع الأقساط المرحلة سابقا لتصبح جزءا من رقم الأعمال لسنة الحالية،.

يكون التسجيل كالتالي:

3000		أقساط للترحيل على العمليات المباشرة	**17716232.97**	
	7100	البنك		**17716232.97**
		ترحيل الأقساط السابقة		

المصدر: دفتر يومية شركة CAAR

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية لشركة التأمين وإعادة التأمين

تتكون القوائم المالية ل(ش، ج، ت، إت) في 2019/12/31 من الميزانية و حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة

أولا: الميزانية:

تقوم شركات التأمين كباقي الشركات والمؤسسات بعرض ميزانيتها في نهاية السنة المالية بعد إعداد حساباتها الختامية وإجراء التسوية الجر دية الخاصة ببعض عناصر الأصول والخصوم، ويتم عرض الميزانية بتقسيم كل من الأصول والخصوم إلى مجموعات رئيسية يوضع تحت كل واحدة منها بنود الحسابات التي تتضمنها وتكونها، وطبعا يختلف تبويب وترتيب هذه الحسابات في شركات التأمين عنها في المؤسسات الصناعية والتجارية تبعا لطبيعة وخصائص النشاط الذي تمارسه، لكن هذا لا يمنع من تواجد بعض العناصر (أصول وخصوم) المشتركة كالأصول الثابتة، القيم النقدية، الأموال الخاصة (الاحتياطات ورأس المال الاجتماعي)، الديون (طويلة، متوسطة، قصيرة الأجل) والعناصر الهامة التي تبرز خصوصية محاسبة شركات التأمين موضحة في الميزانية التالية:

الجدول رقم(III–1): ميزانية السنة المالية المقفلة في:2019/12/31 (جانب الأصول).

الأصول	ملاحظة	المبلغ الإجمالي N	الاهتلاكات والمؤونات N	المبلغ الصافي N	المبلغ الصافي N-1
أصـــول غير جاريـــة					
فارق الاقتناء					
قيم ثابتة معنوية		11.058.555,33	6.544.384,49	4.514.170,84	4.550.170,84
قيم ثابتة عينية					
أراض		153.635.257,60		153.635.257,60	153.406.000,00
مباني		476.874.165,67	164.992.409,03	311.881.756,64	322.971.264,42
قيم ثابتة عينية أخرى		53.166.574,73	45.358.210,08	7.808.364,65	8.478.629,26
قيم ثابتة ممنوح امتيازها					
قيم ثابتة يجرى إنجازها		155.986.680,77		155.986.680,77	81.998.120,97
قيم ثابتة مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة		4.682,00		4.682,00	4.682,00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مالية مختلفة					
أرصدة أو قيم مودعة أو قيد التنازل					
مجموع الأصول غير جارية		850.725.916,10	216.895.003,60	633.830.912,50	571.408.867,49
أصـــــول جـــــارية					
مؤونات تقنية للتأمين					
حصة التأمين المشترك المتنازل عنها					
حصة إعادة التأمين المتنازل عنها		102.070.053,15		102.070.053,15	132.944.778,98
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
متنازل لهم ومتنازلون مدينون					
المؤمنين ووسطاء التأمين مدينون		407.285.971,25	114.542.764,91	292.743.206,34	264.207.578,66
مدينون آخرون		67.392.134,52	4.057.376,70	63.334.757,82	42.702.016,51
الضرائب وما شابهها		2.815,74		2.815,74	32.732,43
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
حساب آت مؤقتة أو انتقالية					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية					
الخزينة		164.607.528,17		164.607.528,17	115.609.954,00
مجموع الأصول الجارية		741.358.502,83	118.600.141,61	622.758.361,22	555.497.000,58
المجموع العام للأصول		**1.592.084.418,93**	**335.495.145,21**	**1.256.589.273,22**	**1.126.008.928,07**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الشركة

بالنظر لميزانية شركة التأمين فيما يخص جانب الأصول نجد هناك اختلاف جزئي فيما يتعلق العناصر والحسابات المكونة لجانب الأصول نجد على سبيل المثال بعض الحسابات لا تظهر في جانب الأصول فيما يخص الشركات الصناعية والتجارية مثل حصة التأمين المشترك المتنازل عنها ، حصة إعادة التأمين المتنازل عنها، المؤمنين ووسطاء التأمين مدينون ويرجع ذالك لطبيعة ونوع النشاط التي تمارسه شركات التأمين.

الجدول رقم (III-2): ميزانية السنة المالية المقفلة في:2019/12/31 (جانب الخصوم)

الخصوم	ملاحظة	المبلغ الصافي N	المبلغ الصافي N-1
رؤوس الأمـوال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس المال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات(احتياطات مدرجة)			
فارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (المساواة)			
نتيجة صافية		242.500.688.98	-124.970.285.44
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
حسابات الربط والتنسيق بين مختلف الشركات المساهمة		-324.475.682,55	- 258.129.318,29
مجموع الأ مـــوال الخاصـــة		-81.975.173,57	-383.0.99.603,73
الخصـــوم غير جـــارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات مقتنه		44.146.269,00	54.097.329,00
مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا		90.416.696,81	72.793.386,31
الأموال والقيم المقبوضة من إعادة التأمين			
مجموع الخصوم غير جارية		134.562.965,81	126.980.715,31
الخـصوم الجـــارية			
مؤونات تقنية للتأمين			
العمليات المباشرة		1.054.171.578,88	1.253.721.742,43
القبول			
ديون وحسابات ملحقة			
متنازل لهم ومتنازلون دائنون			
مؤمنين ووسطاء التأمين دائنين		9.353.049,46	4.607.897,79
ضرائب		55.582.217,69	53.693.332,70
ديون أخرى		84.894.635,45	71.091.843,57
حسابات مؤقتة أو يد الانتظار			
خزينة الخصوم			
مجـــموع الخـصوم الجـــارية		1.204.001.481,48	1.383.114.816,49
مجـــــموع الخـــــصوم		**1.256.589.273,72**	**1.126.905.928,07**

من حيث الشكل لا تختلف شركات التأمين فيما يتعلق جانب الخصوم عن الشركات الصناعية والتجارية إلا أن هناك حسابات نجدها في شركات التأمين ولا توجد بتاتا في شركات الصناعية والتجارية وذاك متعلق بطبيعة النشاط الممارس في الشركة ونجد على سبيل المثال حسابات مثل الأموال والقيم المقبوضة من إعادة التأمين، مؤمنين ووسطاء التأمين دائنين، أما فيما يتعلق مكونات خصوم الميزانية ما هي إلا انعكاس لطبيعة وخصوصية أنشطة التأمين، حيث تشكل أغلبية الأموال التي تحوز عليها حقا من حقوق المؤمن لهم أو المكتتبين، والمتمثلة في المؤونات التي تشكل القسم الأكبر من خصومها وبنسبة قد تتجاوز 75% في بعض شركات التأمين، إضافة للحقوق والديون التي قد تنشأ عن عمليات التأمين المباشر وعمليات إعادة التأمين.

ثانيا: حساب النتائج

الجدول رقم (III–3): حساب النتائج"حسب الطبيعة" للسنة المالية المقفلة في:2019/12/31.

البيان	ملاحظة	العمليات الإجمالية N	التنازل وإعادة التنازل N	العمليات الصافية N	العمليات الصافية N-1
أقساط صادرة على العمليات المباشرة		1.079.812.066,85	-190.778.147,80	889.0.33.919,05	887.992.419,37
أقساط مقبولة					
أقساط صادرة مرحلة		-3.079.234,23	-6.241.026,53	-9.320.260,76	37.568.834,34
أقساط مقبولة مرحلة					
1– أقساط مقتناة للسنة المالية		**1.076.732.832,62**	**-197.019.174,33**	**879.713.658,29**	**800.423.585,03**
خدمات على العمليات المباشرة		363.393.397,68	-34.353.427,15	329.039.970,53	567.390.475.71
خدمات على القبول					
2– خدمات خلال السنة		**363.393.397,68**	**-34.353.427,15**	**329.039.970,53**	**567.390.475.71**
عمولات مقبوضة من إعادة التأمين			50.840.975,83	50.840.975,83	43.827.855,00
عمولات مدفوعة لإعادة التأمين					
3– عمولات إعادة التأمين			**50.840.975,83**	**50.840.975,83**	**43.827.855,00**
إعانات استغلال التأمين					
4– هامش التأمين الإجمالي				**601.514.663,59**	**276860964.32**
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى		61.625.954,10		61.625.954,10	53.455.338,19
أعباء المستخدمين		253.630.298,70		253.630.298,70	279.674.302,67
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		20.097.358,44		20.097.358,44	20.396.622,09
الإنتاج المثبت					
المنتجات العملياتية الأخرى		1.829.729,44		1.829.729,44	170.382.81
الأعباء العملياتية الأخرى		347.680,42		347.680,42	6.542.810,39
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		44.356.514,69		44.356.514,69	15.192.898,13
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات		69.020.000,69		69.020.000,69	56.575.511,33

5– النتيجة التقنية العملياتية		**242.979.615,37**		**242.979.615,37**	**-124.420.339.41**
المنتجات المالية		44.685,19		44.685,19	44.167,32
الأعباء المالية		523.611,58		523.611,58	594.113,35
6– النتيجة المالية		**-478.926,39**		**-478.926,39**	**-549.946,03**
7– النتيجة التقنية العملياتية قبل الضرائب				**242.500.688,98**	**-124.970.285.44**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية					
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية					
مجموع المنتجات العادية			**-146.178.198,50**	**976.785.563,44**	**859.658.888,29**
مجموع الأعباء العادية		**1.122.963.761,94**	**-34.353.427,15**	**734.284.874,46**	**210.936.174,36**
		768.638.301,61			
8– النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**354.460,33**	**-111.824.771,35**	**242.500.688,98**	**-124.970.285.44**
عناصر غير عادية(منتجات)					
عناصر غير عادية(أعباء)					
9– النتيجة الغير عادية					
10– النتيجة الصافية السنة المالية		**354.325.460.33**	**-111.824.771,35**	**242.500.688.98**	**-124.970.285.44**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية					
صافي نتيجة المجموع المجمع					

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الشركة

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و الإيرادات المنجزة من طرف شركة التأمين، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، وهو لا يختلف عن شكل جدول حساب النتائج لشركات الصناعية والتجارية إلا أنه يختلف من حيث الحسابات المدرجة في جدول حساب النتائج لشركة التأمين حيث إيرادات شركات التأمين تتمثل في الأقساط المالية المتأتية من الاستثمارات، أما الأعباء تتكون خصوصا من الأضرار ومصاريف تسيير الشركة

ونجد على سبيل المثال حساب عمولات مقبوضة من إعادة التأمين، عمولات مدفوعة لإعادة التأمين، وهي حسابات لا تظهر في جدول حساب النتائج لشركات الصناعية والتجارية.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة.

الجدول رقم: (III–4): جدول تدفقات الخزينة للسنة المالية المقفلة في 2019/12/31.

البيـــــــــــــــــــان	ملاحظـــــــــة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من أنشطة التأمين وإعادة التأمين		2.474.517.266,90	1.390.970.769,95
المبالغ المدفوعة على أنشطة التأمين وإعادة التأمين		848.168.614,98	640.551.628,98

المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين		1.531.797.498,07	692.560.814,07
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة		612.625,54	695.769,97
الضرائب عن النتيجة المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		**93.938.528,31**	**57.162.556,93**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		**93.938.528,31**	**57.162.556,93**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية		44.940.954,14	104.290.553,58
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية			771.000,00
المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة المالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)		**-44.940.954,14**	**-103.519.553,58**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تغيير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)		**48.997.574 ,17**	**-46.356.996,65**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية		115.609.954 ,00	104.290.553,58
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية		164.607.528,17	771.000,00
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		**48.997.574 ,17**	**-103.519.553,58**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		**214.881.818,73**	**-124.970.285,44**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الشركة

يتضمن جدول تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحساب النتائج، ويهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة، كما أنه هو القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة– أي توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أُنفقت وتفسر لنا أسباب التغير في رصيد النقدية، كما يعتبر أيضا لوحة قيادة أما الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتجية.

خلاصة الفصل:

من خلال التطرق لأهم المعالجات المحاسبية لشركة التأمين واعادة التأمين (**CAAt**) وكالة المسيلة، تبين لنا أن المعالجات المحاسبية في هذه الشركة تختلف عن ما هي عليه في الشركات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوائم المالية التي تنتجها هذه الشركة (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة) لا تختلف من حيث الشكل عن القوائم المالية للشركات الأخرى فقط الاختلاف يكون من حيث المضمون، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الحسابات والعمليات التي تُجرى على مستوى شركات التأمين والتي تختلف عن العمليات التي تُجرى في الشركات الأخرى، وهذا ما يفسر وجود محاسبة خاصة على مستوى قطاع التأمين وكذا الاهتمام الدولي بهذا القطاع.

الخاتمة

1- الخاتمة

لقد زادت أهمية المحاسبة في ظل احتياجات عولمة الاقتصاد وعولمة أسواق المال باعتبارها لغة الأعمال والاستثمارات والأداة المترجمة للأحداث الاقتصادية، التي يتجلى هدفها في معالجة وتنظيم المعلومات المالية والاقتصادية على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. وهذا ما أدى إلى خلق نظام محاسبي جديد يلبي هذه المتطلبات ويتماشى مع المرجع الدولي للمحاسبة، حيث حظي قطاع التأمين باهتمام بالغ الأهمية من طرف الدولة وكان من نتائج هذا الاهتمام اصدار العديد من التشريعات الكفيلة بتنظيم ورقابة كافة الأنشطة التأمينية ونظراً لخصوصية القطاع التأميني فقد وجدت بعض الاختلافات في المعالجات المحاسبية ومضمون القوائم المالية بين شركات التأمين والشركات الأخرى من خلال وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين وذلك لطبيعة النشاط الذي تقوم به.

2- **اختبار الفرضيات**

- **بخصوص الفرضية الأولي؛** والتي تنص على الإنتاج والتعويض عن الضرر يُعتبر من أهم المعالجات المحاسبية في شركات التأمين، قمنا بإثباتها من خلال الجانب التطبيقي، إذ لوحظ حجم العمليات المحاسبية ذات العلاقة بالإنتاج والتعويض عن الضرر هي المهيمنة بالنظر إلى مجموع العمليات، وهذا ما يثبت صدق الفرضية.
- **بخصوص الفرضية الثانية؛** والتي تنص على ان أهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(IAS 39,IFRS4,IFRS9,IFRS17)**، قمنا بإثباتها من خلال الجانب النظري في الفصل الثاني ، وهذا ما يثبت صدق الفرضية
- **بخصوص الفرضية الثالثة** ؛والتي تنص على انه تطرق مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) إلى مختلف المعالجات المحاسبية المتعلقة بالتأمين من خلال المعيار الوحيد (IFRS04) "عقود التأمين، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية وقمنا بإثباته من خلال الجانب النظري في الفصل الثاني، إذ تبيّن أن هناك معايير محاسبية أخرى مساندة للمعيار (IFRS04) ومعضدة له على غرار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS17, IAS 39,IFRS 9).

3- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

النتائج النظرية:

- الاهتمام الدولي بمحاسبة قطاع التأمين من خلال المعيار الدولي الرابع (IFRS 04).

- يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين بتوفير معلومة مالية شفافة موثوق بها ومعبرة فعلا عن الوضعية المالية، وبالإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات الضرورية لجميع الأطراف لاتخاذ القرارات اللازمة.

النتائج التطبيقية:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين توصلنا إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- تختلف طبيعة الممارسة المحاسبية في قطاع التأمين عن باقي القطاعات الأخرى باختلاف خصوصية الحسابات.
- تتكون العناصر المحددة لإطار أي نظام محاسبي من دليل حسابات للشركة تتماشى في تبويبها مع طبيعة نشاط الشركة؛

4- الاقتراحات

بناءاً على النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- الالتزام التام بتطبيق المعيار الدولي الرابع (IFRS 04) من أجل ضمان سلامة المعالجات المحاسبية بقطاع التأمين وهذه المسألة تقع في رأينا على عاتق المجلس الوطني للمحاسبة الذي يضطلع بمهام تحيين معايير المحاسبة المحلية الخاصة بقطاع التأمين مع المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة.
- العمل على تطوير برامج التكوين وتكثيف الدورات التكوينية لإطارات مصلحة المالية والمحاسبة بشركة التأمين

5- آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة نقترح فتح أفاق للبحث والدراسات القادمة خاصة في النقاط التي لم يتمكن الباحث من التطرق إليها ومن أهمها:

- أثر الالتزام بمعاير المحاسبة الدولية على قطاع التأمينات وأهميته في ترشيد القرارات؛
- مدى التزام شركات التأمين بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- مدى إلزامية تطبيق شركات التأمين الأجنبية للنظام المحاسبي التأميني المحلي في حال ولوجها السوق الجزائرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- إبراهيم الأميرة عثمان، أحمد عبد المالك محمد، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
- جمال محمد علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)**، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- السيد عرموش أحمد ، **محاسبة المنشأت المالية" البنوك التجارية وشركات التأمين"**، ط2، شركة دار الاشعاع للطباعة، مصر، بدون سنة.
- صلاح أحمد عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- غازي خالد أبو عرابي، **أحكام التأمين**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
- فلاح عز الدين ،**التأمين"مبادئه، أنواعه"**، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط 1، عمان، الأردن، 2008 .
- محمد مدحت اسماعيل، **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار الامل للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
- محمد نبيل مختار، **إعادة التأمين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005.
- نظمي إيهاب صابر إبراهيم، حسن توفيق محمود مصطفى، **محاسبة المنشأة المالية(البنوك وشركات التأمين)**، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- نعمة عبد الإله جعفر، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- ثناء محمد طعيمة ،محاسبة شركات التامين الاطار النظري وعمل التطبيقي،ايتراك للنشر والتوزيع ،2006
- اوسرير منور ،مجبر محمد ،اثر تطبيق نظام محاسبي مالي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول النتائج"،**الملتقى الدولي** الاول حول "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير.18جانفي2020 .
- سامي عبد الرحمان قابل،**محاسبة المنشات المالية** ، الطبعة الثانية المكتبة العالمية منصورة، مصر 2001
- أحمد حلمي جمعة،محاسبة الأدوات المالية ،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الاردن

- طارق عبد العال حماد،المشتقات المالية ،دار الجامعة مصر ،2003،
- شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية ،مكتبة الشركة الجزائرية بودواو ،الجزائر ،2009
- مسعود دراوسي،ضيف الله محمد الهادي،قوادري محمد،مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة الدولية ، الملتقى الدولي : النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ، التحدي ،جامعة البليدة ،يومي 13و14 ديسمبر 2011

ب- الرسائل العلمية

- قوادري محمد ، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة ،جويلية ، 2010 .
- بن محمد هدى ، **تحليل ملائمة ومردودية شركات التأمين " دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT** "، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
- حساني حسين ، **تقييم الاداء في شركات التأمين" حالة الشركة الوطنية للتأمينSAA** "، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.
- سحنون بونعجة ، نبيل بوفليح، "**محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية**"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.
- طايلب فاتح ، **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية،** مذكرة ماجيستر، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر،2012.
- Shoshana alimi,analyse de convergences et divergences des référentiels solvabilité et ifrs4 phase2 sur un portefeuille de rentes viagéres,master actuariat , université paris dauphine ,2013

- **Ministére de finances** ,cnc,avis n89°portant plan et réglesde fonctionnement des comptes et présentations des états financiers des entités d'assurances et /ou reassurances,alger 2011.
-

المواقع الالكترونية

- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، **المحاسبة في شركات التأمين**، السعودية، 2008.

- https://www.ktab3ndna.com/2019/08/ifrs17.html

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

A/ les ouvrages, les livers:

- Guy Simonet, **La comptabilite des entreprises dassurance**, 5eme edition, Largus, Paris
- le résultat d'exploitation des entreprise d'assurances ,édition l'OCDE,1988
- **Bernerd raffournier**,les normes comptables internationales(ifrs),4émé édition ,economica,paris,2010
- **IFRS 2012**,edition Francis lefebvre,paris,2012,

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01):حصيلة السنة المالية المقفلة في .....

الاصل المالي	ملاحظة	اجمالي N	اهتلاك الرصيد	صافي N	صافي N-1
اصول غير جارية			[1]		
فارق بين الاقتناء –المنتوج الايجابي او سلبي					
اصول ثابتة معنوية					
اصول ثابتة عينية					
اراضي					
مباني					
اصول ثابتة مادية اخرى					
اصول ثابتة ممنوح امتيازها					
اصول ثابتة الجاري انجازها					
اصول ثابتة مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة					
سندات اخرى مثبتة					
قروض واصول مالية اخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة عن الاصل					
مجموع الاصول غير الجارية					
اصول جارية					
مؤونة فنية لعمليات التامين					
حصة التامين الافتراضي المستندة					
حصة اعادة التامين المستندة					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
المتنازل.المؤمنون.وسطاء التامين المدينون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الاموال الموظفة والأصول المالية الجارية الاخرى					
الخزينة					
مجموع الاصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

[1] Ministère de finance .CNC; avis n89,ibel ,Algérie,2011.p78

حصيلة السنة المالية المقفلة في .....

الاصل المالي	ملاحظة	اجمالي N	اهتلاك الرصيد	صافي N	صافي N-1
رؤؤس الاموال الخاصة					
راس المال ثم اصداره					
راس مال مكتتب غير مدفوع					
علاوة واحتياطات (احتياطات مدمجة)					
فوارق اعادة التقييم					
فارق المعادلة					
النتيجة الصافية(نتيجة صافية حصة المجمع)					
رؤؤس اموال خاصة اخرى /الترحيل من جديد					
حصة الشركة المدمجة					
حصة ذو الاقلية					
المجموع					
خصوم غير جارية					
قروض وديون مالية					
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)					
ديون اخرى غير جارية					
مؤونات تقنية					
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا					
مجموع الخصوم غير الجارية					
خصوم الجارية					
اموال او قيم مستلمة من اعادة التامين					
مؤؤنات فنية لعمليات التامين					
عمليات مباشرة					
الموافقات					
ديون وموارد وحسابات ملحقة					
المتنازل له والحسابات الملحقة					
مؤمنين.وسطاء التامين الدائنون					
ضرائب					
ديون اخرى					
خزينة سالبة					
مجموع الخصوم الجارية					
مجموع العام للخصوم					

الملحق رقم (02):جدول حساب النتائج حسب الطبيعة[1]

البيان	الملاحظة	السنة المالية	السنة المالية
اقساط مكتبية على العمليات المباشرة			
اقساط مقبولة			
اقساط مكتبية مؤجلة			
اقساط مقبولة مؤجلة			
اقساط مكتبية للسنة			
خدمات مطالبات على العمليات المباشرة			
خدمات مطالبات بالموافقة			
خدمات مطالبات السنة			
عمولات مقبولة لاعادة التامين			
عمولات مدفوعة لاعادة التامين			
عمولات اعادة التامين			
عمولات مدفوعة			
اعانات الاستغلال لنشاط التامين			
1-**هامش التامين الصافي**			
الخدمات والاستهلاك الاخرى			
اعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم المدفوعة المماثلة			
الانتاج المثبت			
المنتجات التشغيلية الاخرى			
مخصصات الاهتلاك,المؤونات وخسائر قيمة			
الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
2- **النتيجة التشغيلية**			
المنتوجات المالية			
الاعباء المالية			
3-**النتيجة المالية**			
4-**النتيجة العادية قبل الضرائب 2+3**			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة تغيرات (حول النتائج العادية)			
مجموع منتجات الانشطة العادية			
مجموع اعباء الانشطة العادية			
5-**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**			
العناصر غير العادية –المنتجات يطلب			
6-**النتيجة غير العادية**			

[1]لقرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008 .يحدد قواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات ' ص 30 ,, **المصدر** ا

7-النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضوع المعادلة في النتيجة الصافية منها :حصة ذوي الاقلية حصة المجمع 8- النتيجة الصافية للمجموع المجمع			

المحلق رقم (03):جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)[1]

من الفترة..... ...الى .....

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الانشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة عن نشاط التامين وإعادة التامين المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين المبالغ المدفوعة للدولة والهيئات المختلفة الفوائد والمصاريف المالية الاخرى المدفوعة **تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)** تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الانشطة التشغيلية (ا)			
تدفقات الخزينة المتأتية من انشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية او معنوية المسحوبات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها لتوصيفات التالية الحصص والأقساط المقبوضة م^{2}ن النتائج المستلمة			
صافى تدفقات الخزينة المتأتية من انشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من انشطة التمويل التحصيلات النتيجة عن اصدار الاسهم الحصص وغيرها من التعويضات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض او الديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من انشطة التمويل **(ج)**			

[1] الامر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التامين وإعادة التامين , وزارة المالية .المجلس الوطنية,

تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات تغير الخزينة للفترة (ا.ب.ج)			
اموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية اموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية			
اموال تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)[1]

من الفترة .....الى .....

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الانشطة التشغيلية صافي النتيجة المالية تصحيحات (تسويات)ل : الاهتلاكات والمؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المؤونات التقنية (الحوادث والاشتراكات) تغير الحقوق/المستأمن.وسطاء التامين والمتنازلين تغير الديون /المستأمن.وسطاء التامين والمتنازلين نقص او زيادة قيمة التنازل الصافية عن الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (ا)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات من اقتناء التثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الادماج (التجميع)(1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتاتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة راس المال النقدي اصدار قروض تسديد القروض			

[1] المصدر: وزارة المالية المجلس الوطني الامر قم 89 المحدد لقواعد حسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التامين وإعادة التامين

تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (ا+ب+ج) **الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية** الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تاثير تغيرات سعر المعاملات الاجنبية			
تغير الخزينة خلال الفترة			

الملحق رقم (04):جدول تغيير الاموال الخاصة[1]

البيان	ملاحظة	راس مال الشركة	علاوات الاصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
التغييرات في السياسة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة اعادة تقييم التثبيتات الارباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
التغييرات في السياسة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة اعادة تقييم التثبيتات الارباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

[1] المصدر: وزارة المالية المجلس الوطني الامر قم 89 المحدد لقواعد حسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التامين وإعادة التامين

FACTURE AUTOMOBILE PARTICULIER 05 الملحق رقم

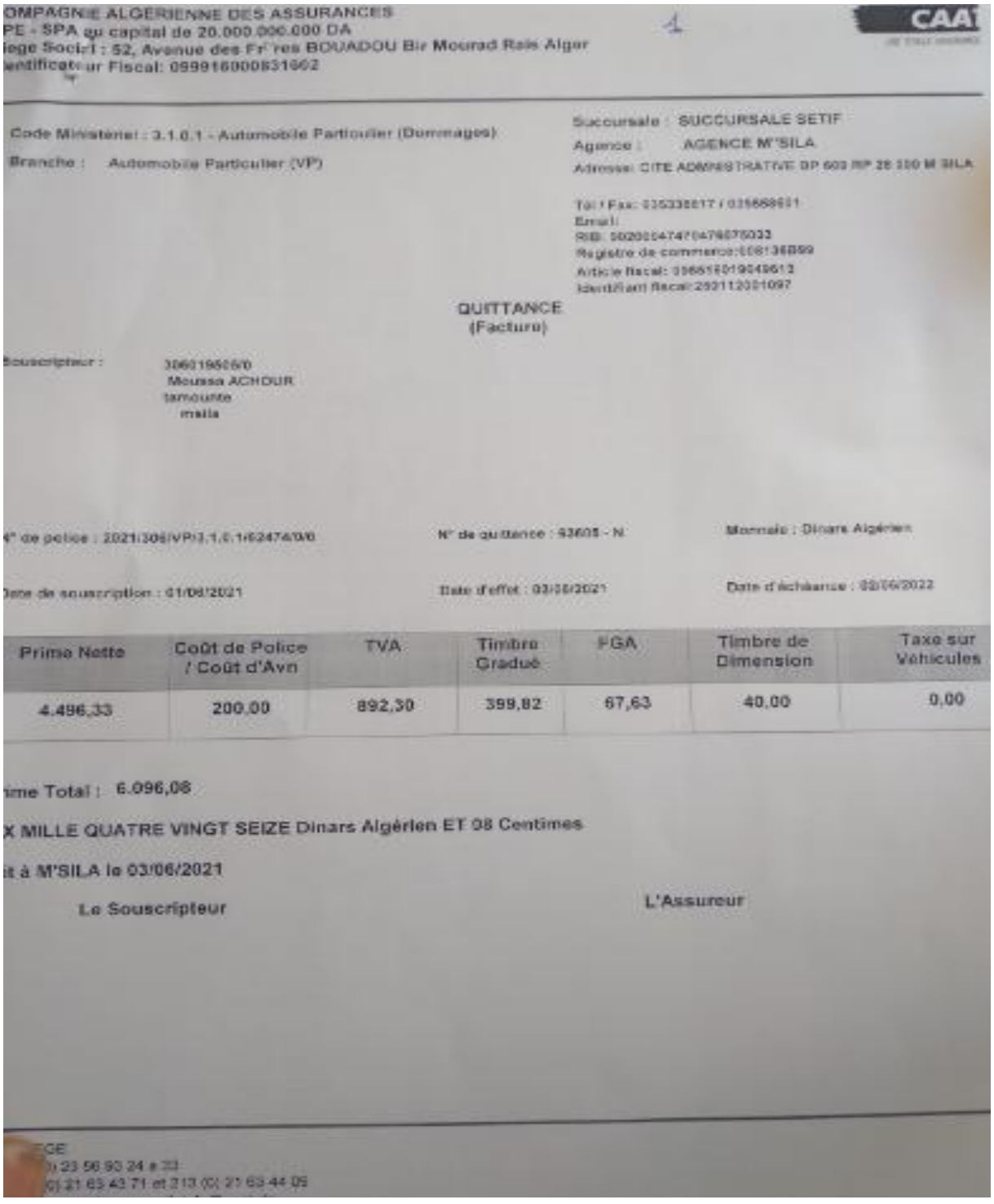

OMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
PE - SPA au capital de 20.000.000.000 DA
iege Social : 52, Avenue des Frères BOUADOU Bir Mourad Raïs Alger
entificateur Fiscal: 099916000831602

CAAT

Code Ministériel : 3.1.0.1 - Automobile Particulier (Dommages)
Branche : Automobile Particulier (VP)

Succursale : SUCCURSALE SETIF
Agence : AGENCE M'SILA
Adresse: CITE ADMINISTRATIVE BP 603 RP 28 330 M SILA

Tél / Fax: 035338617 / 035668651
Email:
RIB: 00200547470476875033
Registre de commerce:08B136899
Article fiscal: 0966160190496 13
Identifiant fiscal: 29311203109 7

QUITTANCE
(Facture)

Souscripteur : 3960196260
Moussa ACHOUR
tamounte
msila

N° de police : 2021/306/VP/3.1.0.1/62474/0/0 N° de quittance : 93605 - N Monnaie : Dinars Algériens

Date de souscription : 01/06/2021 Date d'effet : 03/06/2021 Date d'échéance : 02/06/2022

Prime Nette	Coût de Police / Coût d'Avn	TVA	Timbre Gradué	FGA	Timbre de Dimension	Taxe sur Véhicules
4.496,33	200,00	892,30	399,82	67,63	40,00	0,00

ime Total : 6.096,08

X MILLE QUATRE VINGT SEIZE Dinars Algériens ET 08 Centimes

t à M'SILA le 03/06/2021

Le Souscripteur L'Assureur

GE
) 23 56 80 24 à 33
(0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 05

الملحق رقم 06 FACTURE INCENDIE

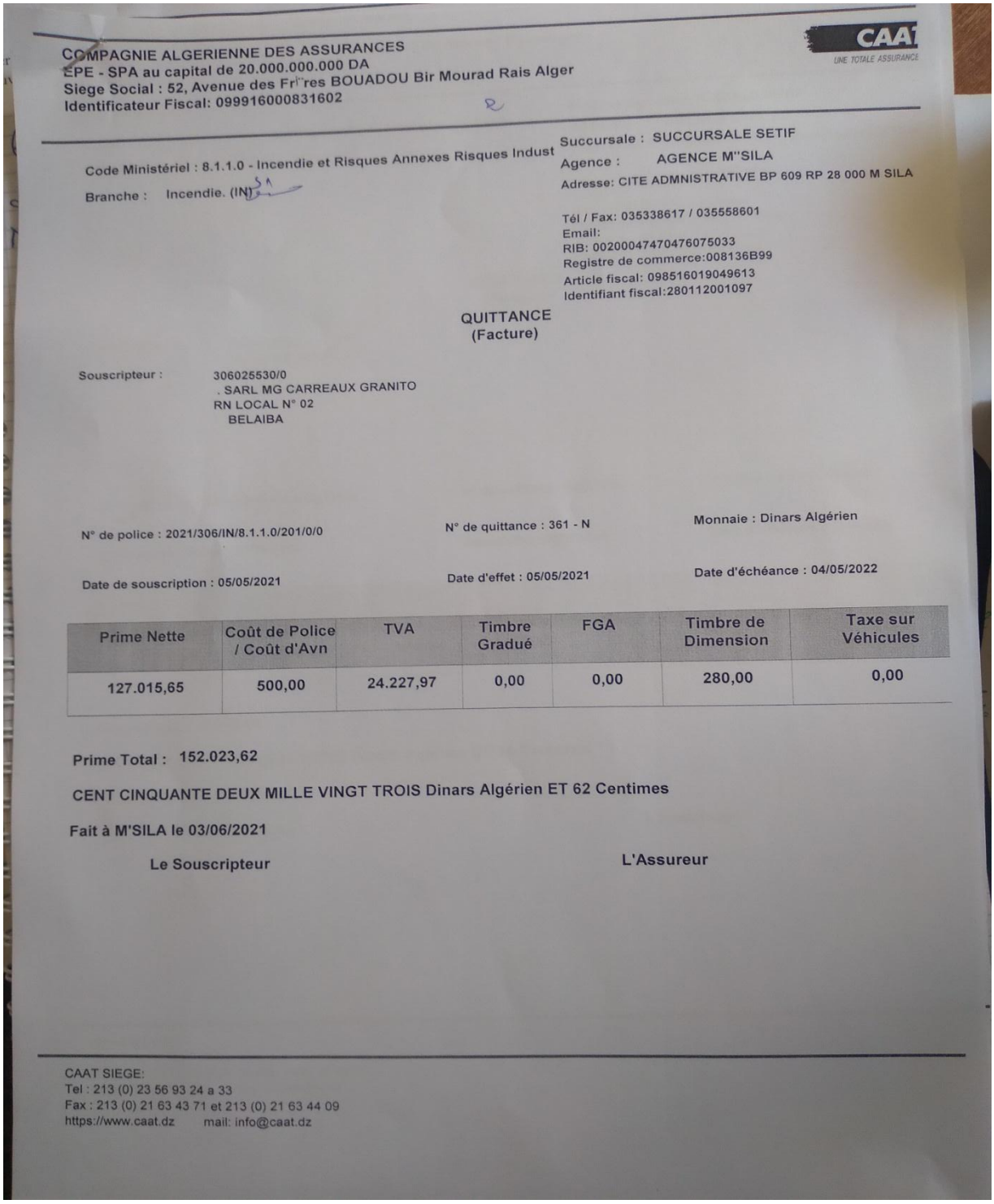

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
EPE - SPA au capital de 20.000.000.000 DA
Siege Social : 52, Avenue des Frères BOUADOU Bir Mourad Rais Alger
Identificateur Fiscal: 099916000831602

CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

Code Ministériel : 8.1.1.0 - Incendie et Risques Annexes Risques Indust
Branche : Incendie. (IN)

Succursale : SUCCURSALE SETIF
Agence : AGENCE M''SILA
Adresse: CITE ADMNISTRATIVE BP 609 RP 28 000 M SILA

Tél / Fax: 035338617 / 035558601
Email:
RIB: 00200047470476075033
Registre de commerce:008136B99
Article fiscal: 098516019049613
Identifiant fiscal:280112001097

QUITTANCE
(Facture)

Souscripteur : 306025530/0
. SARL MG CARREAUX GRANITO
RN LOCAL N° 02
BELAIBA

N° de police : 2021/306/IN/8.1.1.0/201/0/0
N° de quittance : 361 - N
Monnaie : Dinars Algérien

Date de souscription : 05/05/2021
Date d'effet : 05/05/2021
Date d'échéance : 04/05/2022

Prime Nette	Coût de Police / Coût d'Avn	TVA	Timbre Gradué	FGA	Timbre de Dimension	Taxe sur Véhicules
127.015,65	500,00	24.227,97	0,00	0,00	280,00	0,00

Prime Total : 152.023,62

CENT CINQUANTE DEUX MILLE VINGT TROIS Dinars Algérien ET 62 Centimes

Fait à M'SILA le 03/06/2021

Le Souscripteur

L'Assureur

CAAT SIEGE:
Tel : 213 (0) 23 56 93 24 a 33
Fax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
https://www.caat.dz mail: info@caat.dz

الملحق رقم 07 FATURE CAT-NAT

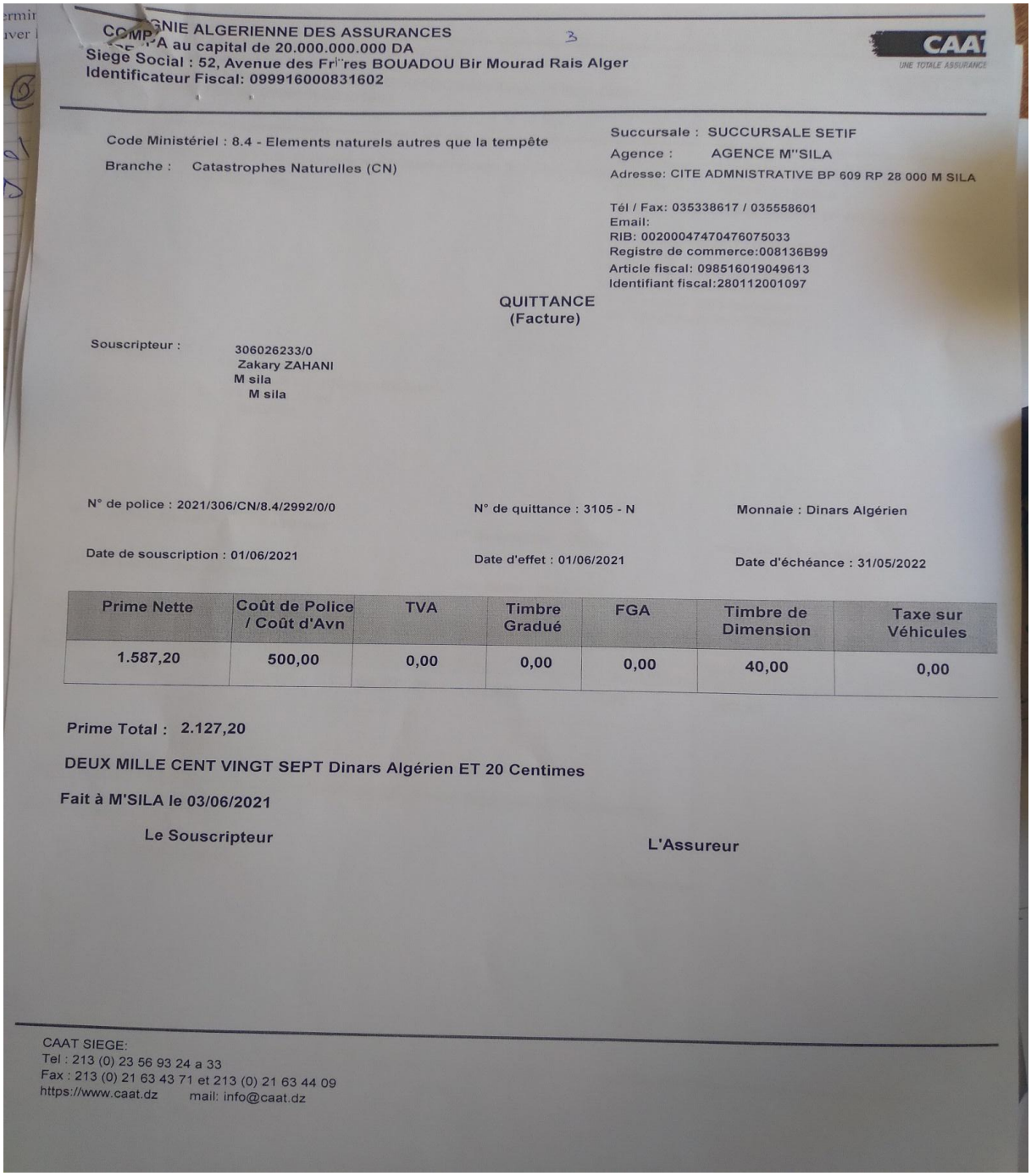

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
SPA au capital de 20.000.000.000 DA
Siege Social : 52, Avenue des Frères BOUADOU Bir Mourad Rais Alger
Identificateur Fiscal: 099916000831602

CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

Code Ministériel : 8.4 - Elements naturels autres que la tempête
Branche : Catastrophes Naturelles (CN)

Succursale : SUCCURSALE SETIF
Agence : AGENCE M''SILA
Adresse: CITE ADMNISTRATIVE BP 609 RP 28 000 M SILA

Tél / Fax: 035338617 / 035558601
Email:
RIB: 00200047470476075033
Registre de commerce:008136B99
Article fiscal: 098516019049613
Identifiant fiscal:280112001097

QUITTANCE
(Facture)

Souscripteur : 306026233/0
Zakary ZAHANI
M sila
M sila

N° de police : 2021/306/CN/8.4/2992/0/0
N° de quittance : 3105 - N
Monnaie : Dinars Algérien

Date de souscription : 01/06/2021
Date d'effet : 01/06/2021
Date d'échéance : 31/05/2022

Prime Nette	Coût de Police / Coût d'Avn	TVA	Timbre Gradué	FGA	Timbre de Dimension	Taxe sur Véhicules
1.587,20	500,00	0,00	0,00	0,00	40,00	0,00

Prime Total : 2.127,20

DEUX MILLE CENT VINGT SEPT Dinars Algérien ET 20 Centimes

Fait à M'SILA le 03/06/2021

Le Souscripteur

L'Assureur

CAAT SIEGE:
Tel : 213 (0) 23 56 93 24 a 33
Fax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
https://www.caat.dz mail: info@caat.dz

الملحق رقم 08 فاتورة الأخطار الصناعية

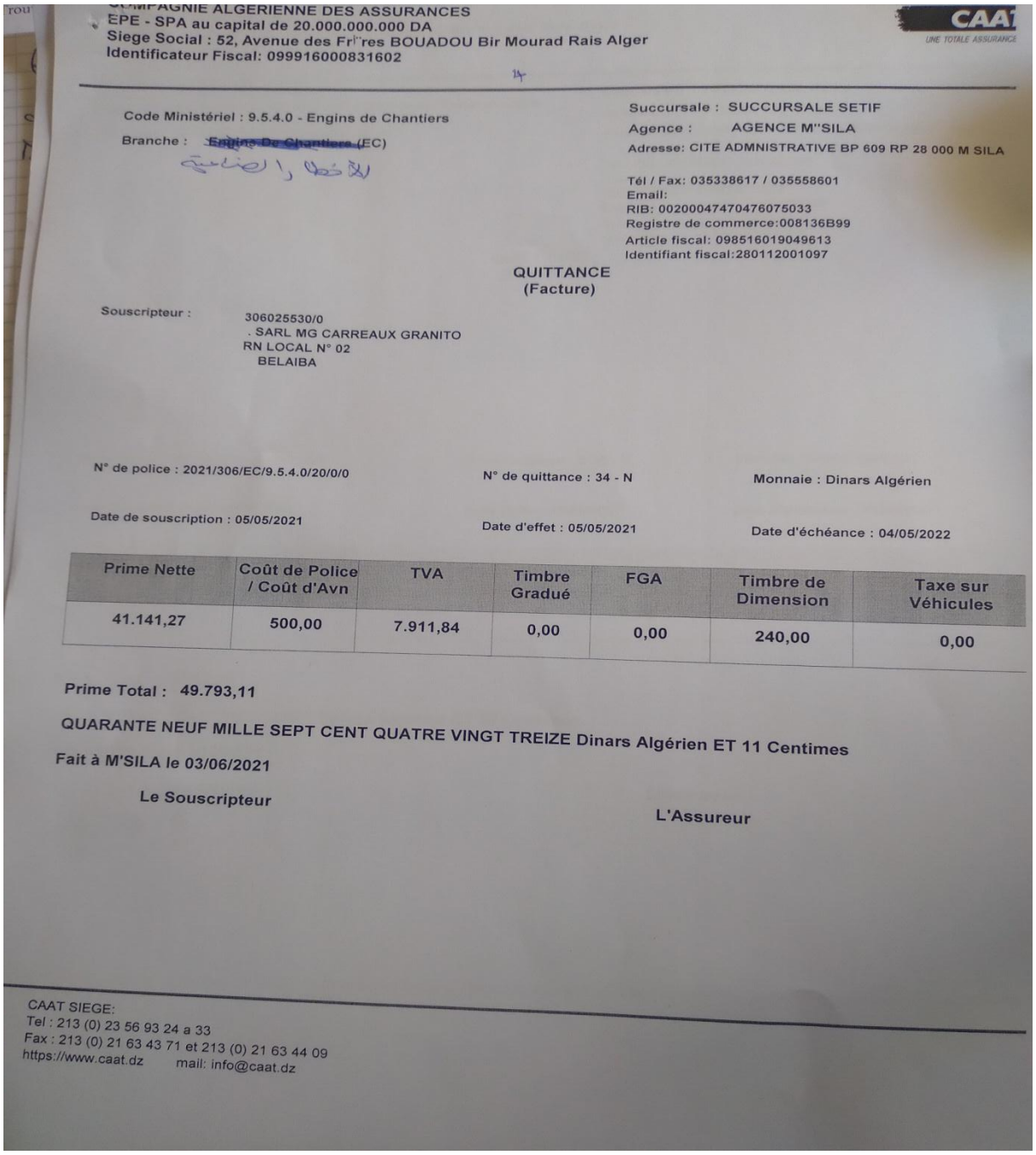

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
EPE - SPA au capital de 20.000.000.000 DA
Siege Social : 52, Avenue des Frères BOUADOU Bir Mourad Rais Alger
Identificateur Fiscal: 099916000831602

CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

Code Ministériel : 9.5.4.0 - Engins de Chantiers
Branche : Engins De Chantiers (EC)
الأخطار الصناعية

Succursale : SUCCURSALE SETIF
Agence : AGENCE M''SILA
Adresse: CITE ADMNISTRATIVE BP 609 RP 28 000 M SILA

Tél / Fax: 035338617 / 035558601
Email:
RIB: 00200047470476075033
Registre de commerce:008136B99
Article fiscal: 098516019049613
Identifiant fiscal:280112001097

QUITTANCE
(Facture)

Souscripteur : 306025530/0
. SARL MG CARREAUX GRANITO
RN LOCAL N° 02
BELAIBA

N° de police : 2021/306/EC/9.5.4.0/20/0/0
N° de quittance : 34 - N
Monnaie : Dinars Algérien

Date de souscription : 05/05/2021
Date d'effet : 05/05/2021
Date d'échéance : 04/05/2022

Prime Nette	Coût de Police / Coût d'Avn	TVA	Timbre Gradué	FGA	Timbre de Dimension	Taxe sur Véhicules
41.141,27	500,00	7.911,84	0,00	0,00	240,00	0,00

Prime Total : 49.793,11

QUARANTE NEUF MILLE SEPT CENT QUATRE VINGT TREIZE Dinars Algérien ET 11 Centimes

Fait à M'SILA le 03/06/2021

Le Souscripteur

L'Assureur

CAAT SIEGE:
Tel : 213 (0) 23 56 93 24 a 33
Fax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
https://www.caat.dz mail: info@caat.dz

FACTURE AVENANT DE RESILIATION 09 الملحق رقم

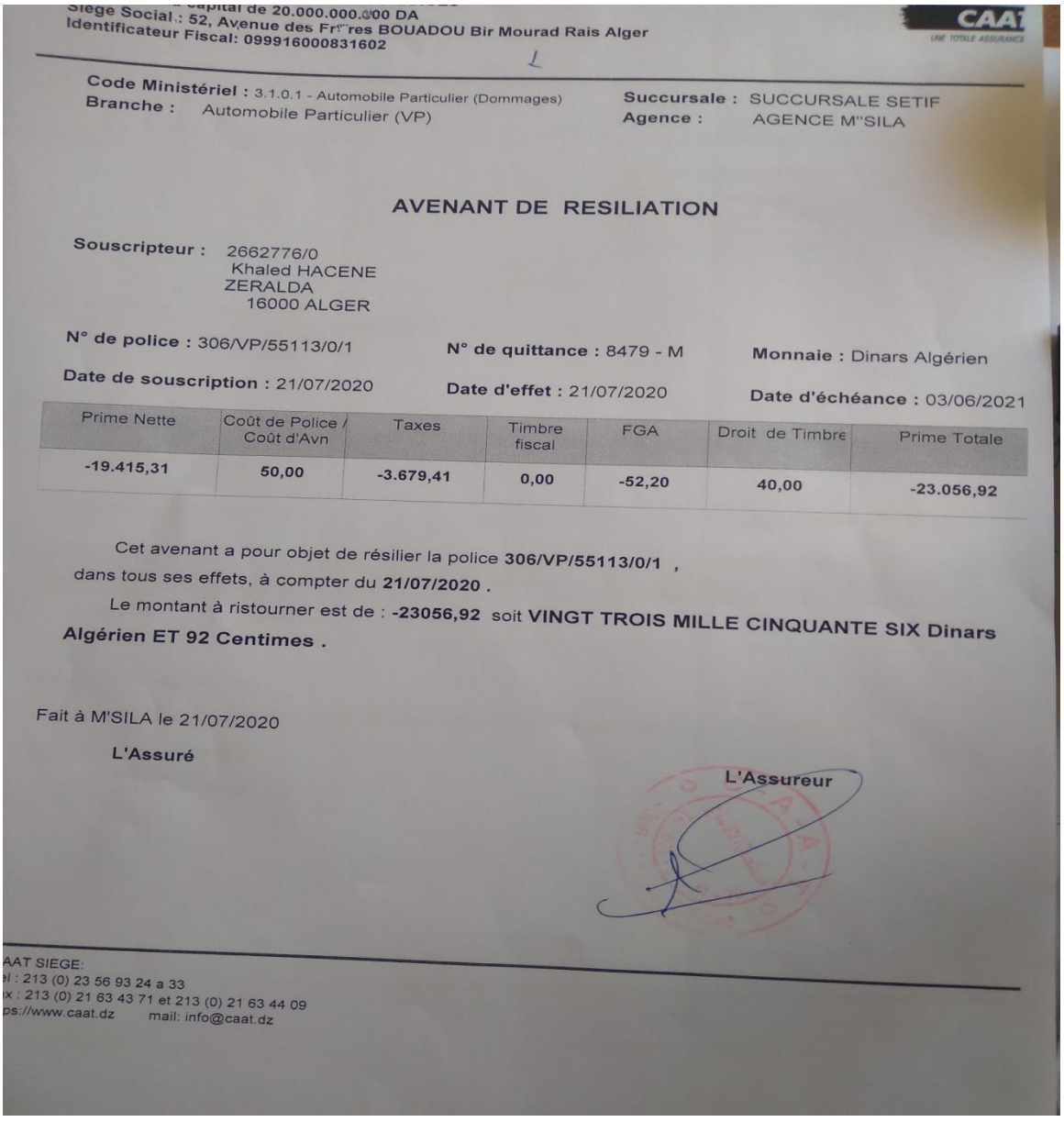

Siège Social : 52, Avenue des Frères BOUADOU Bir Mourad Rais Alger
Identificateur Fiscal: 099916000831602

CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

Code Ministériel : 3.1.0.1 - Automobile Particulier (Dommages)
Branche : Automobile Particulier (VP)

Succursale : SUCCURSALE SETIF
Agence : AGENCE M''SILA

AVENANT DE RESILIATION

Souscripteur : 2662776/0
Khaled HACENE
ZERALDA
16000 ALGER

N° de police : 306/VP/55113/0/1 **N° de quittance :** 8479 - M **Monnaie :** Dinars Algérien

Date de souscription : 21/07/2020 **Date d'effet :** 21/07/2020 **Date d'échéance :** 03/06/2021

Prime Nette	Coût de Police / Coût d'Avn	Taxes	Timbre fiscal	FGA	Droit de Timbre	Prime Totale
-19.415,31	50,00	-3.679,41	0,00	-52,20	40,00	-23.056,92

Cet avenant a pour objet de résilier la police **306/VP/55113/0/1** ,
dans tous ses effets, à compter du **21/07/2020 .**
Le montant à ristourner est de : **-23056,92** soit **VINGT TROIS MILLE CINQUANTE SIX Dinars Algérien ET 92 Centimes .**

Fait à M'SILA le 21/07/2020

L'Assuré

L'Assureur

AAT SIEGE:
: 213 (0) 23 56 93 24 a 33
x : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
ps://www.caat.dz mail: info@caat.dz